

التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل

دكتور

محمد حسنين العجمي

تقديم

مر علم اجتماع التربية – منذ بداية النصف الثانى للقرن العشرين حتى الآن –
بمرحلتين : أولهما مرحلة علم اجتماع التربية التقليدى. وثانيهما علم اجتماع التربية
المعاصر. وقد ساعدت الكثير من القوى والعوامل على سيادة علم اجتماع التربية المعاصر.
ولعلّ أبرز تلك العوامل (لهو) النظرة الجديدة للتربية بأنها علم من علوم الأداء، إنتاجى
وتبادلى. بمعنى أن (التربية) تمثل التنمية المهنية المستديمة للقائمين عليها كضرورة حتمية
على الدوام وذلك (ضماناً) لمواكبتهم لمتطلبات تحديات العصر. كما أن (التربية) علم
يتبادل المنفعة والفائدة مع كافة العلوم الأخرى – وبخاصة العلوم الإنسانية – ثم تعيد (
بدورها) هذه المنفعة لتلك العلوم عن طريق إعداد متخصصين وباحثين وعلماء. ولكن
كيف للتربية – من خلال مؤسسات التعليم الجامعى مثلاً – أن تسهم بدورها فى إعداد
متخصصين وباحثين وعلماء مواكبين لعصر تهمين عليه تحديات العولمة ومتطلبات تدويل
التعليم الجامعى (نفسه).

لقد أكد القرآن الكريم أن المعرفة أساس الحياة عندما بدأت رسالة محمد μ خاتم
الأنبياء والمرسلين – بالقراءة والكتابة بالقلم . قال تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) (العلق
الآيات ١-٥)

وتأكد هذا المعنى فى المقولة الشهيرة " إن المعرفة قوة " Knowledge Is Power..
ثم جاء تقرير اللجنة الدولية للتربية برئاسة جاك ديلور عام (١٩٩٦م) ليؤكد أن
الحياة فى القرن الواحد والعشرين تعتمد على أربع أعمدة رئيسية هي : تعلم لتكون ، وتعلم
لتعرف ، وتعلم لتعيش ، وتعلم لتعمل .

وتعد الجامعة إحدى مؤسسات المجتمع فى مختلف العصور – عبر التاريخ – مع
اختلاف المسميات ، سواء سميت بمدرسة أمراء طيبة فى مصر القديم أو الكلوكيوم " فى

العصر الروماني أو الدير مع منشأة المسيحية أو حلقات الدرس في المسجد الجامع أو دار الحكمة في العصر الأموي والعباسي أو نقابات المعلمين في باريس وبولونيا واكسفورد وكمبريدج في العصور الوسطى المسيحية أو الجامع الأزهر أو جامع الزيتونة في العصور الوسطى الإسلامية ، وظل المجتمع الإنساني حريصاً على قيام هذه المؤسسة منذ تلك العصور حتى استقرت تسمية هذه المؤسسة " بالجامعة " في العصر الحديث.

ومع تعقد الحضارات الإنسانية وتطورها تؤكد دور الجامعة في صناعة الحياة والتاريخ من خلال الأساتذة العاملين بها – أصل التعليم الجامعي ومفتاح تجويده وتجديده – والخريجين الذين يعدون بها لمختلف ميادين العمل ومواقع الإنتاج في المجتمع .

فالتعليم عملية إنسانية والجامعات تعمل في بناء البشر لا في صناعة الأشياء ، والخريج ليس " سلعة " وإنما هو " إنسان " يجب أن تتحقق فيه كافة الصفات الإنسانية ، والتعليم الجامعي والعالي عملية اجتماعية ، وهذا يعني أنه لا يقوم على أسس اقتصادية – فحسب – بل يقوم – بالدرجة الأولى – على أسس ثقافية واجتماعية ؛ لذا فلا بد لكل أبناء المجتمع أن يهيئوا أنفسهم للإسهام في تعليم أبناء مجتمعهم تعليماً يحفظ لهم هويتهم ويضمن لهم قوتهم وتميزهم وازدهارهم في الحاضر والمستقبل .

والدول والمجتمعات العارفة هي الدول القوية ؛ فلم تعد قوة الدولة تقاس بمساحتها أو عدد سكانها أو قوة جيشها أو بما تملكه من ثروات طبيعية ؛ ولكن بما تملكه من : معارف متطورة وتقنيات معاصرة وثروة بشرية متعلمة قادرة على الإنتاج والإبداع وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية الراقية في ظل تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل المعاش . وحيال ذلك يقول حامد عمار (١٩٩٦م) " ... فالمستقبل ليس حالة نقف في انتظارها ، وإنما هو حركة تتخلق وتتولد في رحم الحاضر ، ومن خلال ما نصنعه اليوم سيتم تشكيل المستقبل ؛ فالمستقبل ليس وليداً تتمخض عنه الأيام فجأة ، بل هو يولد معنا كل يوم ونتفاعل بدرجات متفاوتة مع منجزاته العلمية والتكنولوجية في مسيرة حياتنا اليومية ابتداءً بما نأكل ونشرب وامتداداً إلى ثورة المعلومات والاتصالات والإنجازات التقنية غير المسبوقة والطفرات الهائلة للتكامل والاندماج بين تقنيات الحاسبات الآلية والإلكترونيات وما صاحبهم

وترتب عليهم من تواصل وتفاعل فى كافة الأنشطة الإنسانية يتعدى الحدود التقليدية بين الدول ويذيب من قيود الوقت والزمان " .

لقد تعلم البشر أخيراً – أن يجعلوا التعليم ثقيلأ فى ميزانهم ، واتضح ذلك فى قول المؤرخ الشهير " أرنولد توينبى " أن تاريخ المجتمعات الإنسانية هو تاريخ المنافسة بين التعلم والكارثة " . واتضح – أيضاً – فى تقرير اليونسكو لعام ١٩٦٦م الذي جاء تحت عنوان " التعليم ... ذلك الكنز المكنون " مستعيراً بذلك إحدى عبارات لاقونتين " فى حكايته عن – الفلاح وأطفاله - ، " قال الفلاح : احذروا بيع الميراث الذي تركه لنا آباؤنا ففيه كنز مكنون ... " ولكن أي تعلم ذلك الذي يعتبر كنزأ مكنونأ فى عصر العولمة والتدويل ؟!

حقيقة تفرض التحديات المتعاطمة والمتطلبات المتسارعة لعصر العولمة الذي تعيشه المجتمعات المعاصرة – ونحن فى بداية القرن الواحد والعشرين- على الجامعة بصفة خاصة حتمية ملاحقة التطورات الإنسانية واستيعابها لتطبيقها وفق أولويات واحتياجات الثقافة الوطنية وبما يساعد كل مجتمع على الإسهام الحقيقي فى عمليات المنافسة العالمية فى الإنتاج الفكري والعلمي وبناء مجتمع القوة الحضارية بأبعادها المختلفة ليكون لهذا المجتمع القوى مكانة المأمون ومستقبله المأمول فى حضارة عالم الأقوياء الذي لا يرحم ولن (يحترم) المتخلفين عن استباق خطى العلم الحديث والتكنولوجيا المتجددة أو المتخلفين عن مواكبة ركب الحضارة الإنسانية المتطورة ؛ فالمسبوقين من البشر المتخاذلين عن طلب العلم الحديث والتكنولوجيات المعاصرة هم العبيد الجدد للسابقين من المجتمعات المتحضرة فى عصر عولمة الحياة .

وعلى صعيد المجتمع المصري فرغم التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها ولا تزال تواجهه ؛ يقرر الوضع الراهن للتعليم الجامعي والعالي وجود اثنتي عشرة جامعة حكومية لهما ثمانية أفرع تضم ١,٢٠٠,٠٠٠ طالب وطالبة يدرسون فى ٣٠٣ كلية إلى جانب ١٤١ معهدأ عاليأ ومتوسطأ يدرس فيها ٣١١,٠٠٠ طالب وطالبة . بالإضافة إلى جامعة الأزهر التي تضم ٣٠٠,٠٠٠ طالب وطالبة يدرسون فى ٧٠ كلية ، وأيضأ ست جامعات خاصة منهما الجامعة الأمريكية بالقاهرة – كما يوجد العديد من مؤسسات ومعاهد

التعليم العالي ذات الطبيعة الخاصة التابعة لوزارات وهيئات بالدولة ؛ والتي تمنح درجات البكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه.

كما أن ثمة جهوداً تبذل - حالياً - لإنشاء جامعة أهلية ، إلى جانب جامعة فرنسية خاصة من المتوقع أن تبدأ الدراسة فيها عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ م .

بيد أن الناظر للتعليم الجامعي في مصر - بوضعه الراهن - في علاقته ببعض المتغيرات المرتبطة به : كالتوجهات الحاكمة لسياسة القبول ، ونسبة الملتحقين بالجامعة إلى شريحة من هم في سن التعليم الجامعي (١٨-٢٤) ، ونسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ، ومعدل استخدام كل من المكتبة والمعامل والمدرجات وأماكن الأنشطة ، وحجم الإنفاق على التعليم الجامعي نسبة إلى إجمالي ميزانية التعليم أو نسبة الدخل القومي ، وجودة مخرجاته في علاقتها بسوق العمل ، ونوعية إنتاج المعرفة العلمية . في ضوء ما هو مطلوب من الجامعة : على مستوى الطموحات التربوية في المجتمع المصري - من ناحية - وبما هو سائد في بعض النظم الجامعية على المستوى العربي أو الإقليمي أو العالمي - من ناحية أخرى - ؛ قد يضع الجامعات المصرية في مأزق تربوي ثقافي مزمن يتطلب الشفافية والمكاشفة لهذا الوضع الجامعي التقليدي دون تهوين من شأنه وآثاره أو تهويل لانعكاساته وأبعاده .

وتأسيساً على ما سبق فإن معضلة هذا الوضع الجامعي الراهن واشكالياته المزمنة - وإن كانت ليست وليدة اليوم لاتصالها تاريخياً واجتماعياً بتراكمات الأمس - تعبر عن بعض إخفاقات الجامعة في تحقيق وظائفها التقليدية - التعليمية والبحثية والخدمية - بالكفاية والفاعلية المطلوبة ، وهو ما يزيد الشكوك حول قدرة هذه الجامعات - بأوضاعها التقليدية - على الوفاء بحاجات التغير الاجتماعي والاقتصادي في ثقافة مجتمعها ومواكبة الطفرات الهائلة للتقدم العلمي والتكنولوجي في ثقافة عصرها في آن واحد ؛ لذا يؤكد كل من :

محمد نبيل نوفل (١٩٩٢م) ، وحامد عمار (١٩٩٧م) وفريد النجار (١٩٩٩م) وجابر طلبه (٢٠٠٠م) على " ضرورة أن تغير الجامعات نفسها إلى الأفضل - فكراً ونظماً

وممارسة – حتى تستطيع قيادة لواء التغيير الإيجابي فى المجتمع المصري " ؛ فالجامعات فى حاجة مستمرة إلى مراجعة هياكلها ونظمها التعليمية وأهدافها وممارستها بصورة دورية للوقوف على : الجديد فى العلم والتكنولوجيا ، حاجات البيئة الوطنية ، المقومات والوسائل المساعدة ، المعوقات وأسباب الإخفاق ، وصولاً إلى التشخيص الدقيق للمشكلات التى تواجهها ، وتطوير : أنظمتها التعليمية وبرامج الإعداد للمهنة الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية بها ، بما يتناسب وتحديات العولمة ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي والعالي – كضرورة عصرية – ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك وجامعاتنا ومعاهدنا العالية – بوضعها الراهن – قوى للمحافظة والتقليد وليس مولدات للتغيير والتطوير !!!؟

وهل يمكن للجامعات المصرية – بوضعها الراهن – أن تنهض بمسئولياتها حيال تحديات العولمة ومتطلبات التدويل ، دون مواكبتها للاتجاهات المعاصرة للتطور الأكاديمي ؟ وكيف يتمكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من النهوض بالمهام والأدوار المنوطة بهم دون إلمام كامل ودقيق لكل جديد – كل فى مجال تخصصه – بجاني حاجاتهم الدائمة للحديث فى التربية والتعليم والتقنيات المعاصر !!!؟

لكل ما سبق جاء هذا الكتاب – " التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل " – متضمناً تقديماً وأربعة فصول :

✽ يتضمن الفصل الأول – المهنة الأكاديمية وعضو هيئة التدريس – : مقدمة ومحورين أساسيين، أولهما (عضو هيئة التدريس فى تاريخ مصر : الأدوار والمهام) ، وثانيهما (واقع الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية).

✽ ويحتوى الفصل الثانى – " تحديات العولمة ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي " – على : مقدمة ومحورين رئيسيين ، أولهما . (العولمة: المفاهيم – الجوانب – المخاطر)، وثانيهما (تدويل التعليم الجامعي : المفهوم – المبررات – المعالم الرئيسة والمتطلبات).

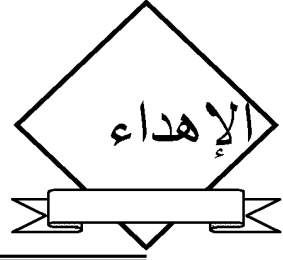
✽ ويتكون الفصل الثالث - " اتجاهات التطور الأكاديمي للجامعة " - من مقدمة ومحورين أساسيين أولهما. (الاتجاهات التقليدية لأنظمة التعليم الجامعي) وثانيهما (الاتجاهات المعاصرة لأنظمة التعليم الجامعي).

✽ وجاء الفصل الرابع - " المهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية " - (تطبيقياً) ومتضمناً: مقدمة وثلاثة محاور رئيسة أولهم (الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية: الأهداف - مقومات الاختيار)، وثانيهم (آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية)، وثالثهم (متطلبات تفصيل مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية والإعداد لها).

وختم هذا الكتاب بتعقيب تحليلي وفهرست للمراجع والمصادر وآخر للمحتوى.

وقبيل أن نترك الكتاب ليكون ملكاً للجميع. فكلى أمل أن تتقبل بيئتنا التربوية (هذا العمل المتواضع) بصبر وأناة، وأن يتهج له أساتذتي وزملائي الذين أدين للكثير منهم بالشكر والعرفان راجياً منهم التغاضي عن أية زلل أو هنات فالمقصد. (إن أريدُ إلا الإصلاحَ ما استطعتُ وما توفيقي إلا باللهِ عليه توكلتُ وإليه أنيبُ)

(سورة هود من الآية ٨٨)



إلى من علمنى وأضاء لى طريق حياتى إلى أبى بالرفيق

الأعلى

إلى زوجتى المثابرة وفلذات كبدى أحمد ومحمد وداليا وآلا

متعهم الله بالصحة والعافية

أهدى هذا العمل المتواضع

الفصل الأول

المهنة الأكاديمية وعضو هيئة التدريس

مقدمة

أولاً: عضو هيئة التدريس فى تاريخ مصر: الأدوار والمهام.

(أ) التدريس.

(ب) البحث العلمى.

(ج) رعاية وتوجيه الطلاب.

(د) نشر وتعزيز ثقافة المجتمع المحلى والقومى.

(هـ) خدمات للمهن التخصصية خارج إطار الجامعة.

(و) دور إدارى على مستوى القسم والكلية.

ثانياً: واقع الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية.

(أ) الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية.

(ب) الإعداد للالتحاق بالمهنة الأكاديمية.

(ج) التدرج – الترقية – فى المهنة الأكاديمية.

عود على بدء.

الفصل الأول

المهنة الأكاديمية وعضو هيئة التدريس

مقدمة:

الجامعات المصرية بوضعها الراهن غير قادرة على مواكبة التغيرات المحلية والتحول العالمية وصياغة المستقبل وبناء التقدم المنشود ؛ لذا فالتعليم الجامعي فى مصر – رغم انجازاته العديدة – فى حاجة دائمة إلى المراجعة . بل لعله – على حد تعبير كل من : أحمد فتحى سرور (١٩٨٧م)، وسعاد بسيونى (١٩٩٦) وحازم الببلاوى (١٩٩٨م) – بحاجة إلى ثورة فى : فلسفته ونظمه وأساليبه ومقوماته . وبخاصة تلك المتمركزة حول أعضاء هيئة التدريس وأدوارهم واحتياجاتهم التدريبية لاستشراق آفاق المستقبل والتوافق معها ؛ ضماناً لإيجاد نظام تعليمي يساهم فى بناء المستقبل ويوجهه بدلاً من نظام ينتظر تحديات المستقبل ومتطلباتها لكي يلهث وراءها – بعد هيمنتها – فى محاولة للتكيف معها .

فكما أن الظروف والأوضاع ومظاهر الحياة المجتمعية والحاجات والطموحات فى تغير مستمر فكذا ينبغي أن تكون النظم والقواعد والاحتياجات . وعدم مسايرتها لتطور هذه الظروف والحاجات يولد المصادمات والانفجارات ، وبالتالي يهدد من أساس الاستقرار ، فالاستقرار ليس معناه الجمود وعدم التغير بل معناه التلاؤم بين الظروف والحاجات والطموحات من جهة والقواعد والنظم – ومن أبرزها نظام التعليم – من جهة أخرى .

حقاً لقد أصبح تطوير وتغيير أنظمة التعليم الجامعي ضرورة حتمية لا جدال فيها لما تفرضه الزيادة الهائلة لأعداد الطلبة بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي فى مصر لدرجة تعجز معها الإمكانات المتاحة وما يصاحب ذلك من قصور تحقيق الجودة الشاملة فى مخرجات التعليم الجامعي ، وقصور الطرق والأساليب التقليدية فى التدريس – والمعتمدة على أسلوب المحاضرة – عن تحقيق معظم الأهداف التربوية للتعليم الجامعي . فى الوقت الذي ظهرت فيه الكثير من المستحدثات التكنولوجية مثل : شبكات الاتصالات الدولية – الإنترنت – والوسائط التربوية – فائقة الجودة *Hyper media* والفيديو التفاعلي

"Interactive Vedio" والفديو كونفرانس "Vedio Conference" والبريد الإلكتروني "Electronic Mail" وغيرها مما يحتم ضرورة تطوير وسائط التعليم والتعلم والاتصال

كما أن مواجهة الجامعات – باعتبارها الواجهة الحضارية للمجتمع – ببعض منطلقات العصر مثل : المعلوماتية والعولمة ، والتدويل ، وتعدد مصادر المعرفة ، والسموات المفتوحة ، والفضائيات ، والخريطة الوراثية والعلاج بالجينات . يفرض عليها مجموعة كبيرة من التحديات أو المطالب تعكس نبض العصر وتطلعاته ، وإذا لم يتم وضعها في الاعتبار ؛ فشل التعليم الجامعي فشلاً ذريعاً في مهمته وهذه التحديات الآنية والمستقبلية تتنوع بين : تحديات موجودة بالفعل وتحديات مازالت تتجمع وفي سبيلها للتشكيل والتبلور وتحديات أخذت طريقها إلى التشكيل، كما تتنوع تلك التحديات – كما أشار المدير التنفيذي للمنظمة الأمريكية للتعليم العالي – بين : التحدي المؤسسي " The instilutianal, Challenge والتحدي للنظم "The challenge to systems" وتحدي التدويل "The challenge of internationalization"

وقد أكدت دراسة أحمد المهدي عبد الحليم (١٩٩٥م) ، ودراسة حسان محمد حسان (١٩٩٦م) ودراسة على شكري عباس حلمي (١٩٩٦م) ودراسة عبد الرازق عبد الفتاح (١٩٩٦م) ودراسة أحمد مدكور (٢٠٠٠)، على ما تعكسه تلك التحديات من آثار وضغوط على التعليم الجامعي بمجالاته التقليدية الثلاث : التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وما تفرضه عليه من متطلبات " ، ليس – بوضعه الراهن- أهلاً للوفاء بها .

وانطلاقاً مما ينتاب الوضع الراهن للتعليم الجامعي في مصر من قصور يحول دون معاشته لعصر العولمة والتعامل الكفاء مع مفرداته التقنية ، وبناء على ما أفرزته التحديات الآنية والمستقبلية للتعليم الجامعي من متطلبات ليس – بوضعه الراهن – أهلاً للوفاء بها ، مع التسليم بأن الجامعة أكبر مؤسسة مجتمعية تعليمية تتفاعل مع المعرفة والثقافة في أرفع مستوياتها ، وبأن الجامعة مؤسسة متميزة بأهدافها - المتحركة بتحريك أهداف المجتمع – وبنوعية من يعملون فيها ، ومع الإيمان بأن عضو هيئة التدريس يعد العمود الفقري في

تقدم الجامعة وتحمل أعبائها فهو مفتاح كل إصلاح وأساس كل تطوير وعلى كفاءته وإنتاجه العلمي يتوقف نجاح الجامعة فى أداء مهمتها وتحقيق أهدافها ؛ فالجامعة بأساتذتها لا بمبانيها وبهم يقاس وزنها فى العالم ؛ وعلى كاهلهم يقوم صرح الجامعة بل إن وجود الجامعة وبقائها مرهون بوجود أعضاء هيئة التدريس القادرين ومعاونيهم ؛ لذا فإن بناء عضو هيئة التدريس وتكوينه لا بد أن يقوم على أساس من الوعي الكامل بتلك الحقائق.

إلا ان الكثير من الدراسات المعاصرة كدراسة أحمد المهدي (١٩٩٥م) ودراسة ضياء الدين زاهر (١٩٩٥م) ودراسة جمال الدهشان (١٩٩٦م) ودراسة مهنى غنايم (١٩٩٦م) ودراستي على مدكور (١٩٩٧م)، ودراسة سامى عمارة (١٩٩٩م) ودراسة محمد على نصر (١٩٩٩م) ودراسة محمود الناقة (١٩٩٩م) تشير إلى " قصور عمليات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية والإعداد لها ، وتؤكد على حتمية وضع ضوابط تكفل حسن الاختيار ، وتصميم برامج تضمن فعالية إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم أكاديمياً ومهنياً وثقافياً لمواكبة تطوير الأنظمة التعليمية الجامعية ، لمعيشة عصر العولمة والتعامل مع مفرداته التقنية – من ناحية – والوفاء بمتطلبات تدويل التعليم الجامعي – كضرورة عصرية – من ناحية أخرى " ؛ فماذا عن دور عضو الهيئة التدريسية، وما معالم واقع الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية؟ هذا هو موضوع الفصل الأول.

أولاً: عضو هيئة التدريس – فى تاريخ مصر: الأدوار والمهام:

عضو هيئة التدريس هو أهم ركائز الجامعة ، فالجامعة تصبح ضعيفة إذا ما بنيت على أكتاف هيئة ضعيفة . لأن الهيئة التدريسية الضعيفة لن تنجب إلا طلاباً ضعافاً ، فلا جامعة رائدة بلا أستاذ قوي مجدد ومتطور ، كيف لا وهو المحصل الأول للمعلومات لطلابه والمؤثر فى شخصياتهم وفى بنائهم العلمي ؟!

ولعل (نظرة تقريرية خاطفة) إلى الأستاذ الجامعي فى تاريخ مصر تظهر لنا : أن الحاجة إلى التربية قد ظهرت فى مصر القديمة بهدف تحقيق التنمية الثقافية والمهنية ؛ وإن

كانت تربية طبقية مقتصرة على الصفوة ؛ وكان المعلم إما من رجال الدين أو ممن لديهم خبرة في مجال أو آخر شريطة أن يكون ولاؤهم للسلطة المهنية سواء كان ذلك مذهباً دينياً أو سلطة إدارية ذات طابع خاص ، وكان مهمة جامعات تلك العصور هي الماضي في الماضى نقر قليل من العلماء تكون مهمتهم رعاية تراث الماضي وحكمته ونقلها إلى الحاضر ومنه للمستقبل ، وفي القرن الحادي عشر قبل الميلاد تحول ركب الحضارة من الشرق إلى الغرب قادماً بلاد الإغريق.

وخطا الإغريق خطوات واسعة حيال تحقيق أهداف التربية ، حينما ناقشوا مشكلات العالم والطبيعة الإنسانية معتمدين في ذلك على الذكاء الإنساني أكثر من اعتمادهم على التقاليد والخرافات وانقسم التعليم الإغريقي في مصر إلى ثلاث مراحل – المرحلة الابتدائية ، مرحلة الثقافة العامة ، مرحلة التعليم العالي – وتمثلت مرحلة التعليم العالي في جامعة الإسكندرية – مدرسة الإسكندرية – فبعد موت الإسكندر الأكبر ورث البطالمة مصر وإليهم يرجع الفضل في جعل الإسكندرية مركزاً ثقافياً عالمياً وأقبل عليها العلماء والشعراء " كاليماخس " وثيوكريتوس وأبولونيوس وغيرهم من الذين أعطوا الإسكندرية اسماً لامعاً وكذلك لجامعتها ومكتبتها.

وإذا كان ما تم من تعليم في جامعة الإسكندرية قد مثل التعليم الإغريقي في مصر إلا أن المصريين كانت لهم بالإضافة – إلى هذا تربيتهم الخاصة التي كانت امتداداً لما كان عليه الأمر – سابقاً – في العصر الفرعوني ، وبذلك أصبحت التربية بمعناها المؤسسي تعنى تعلم محتوى الكتب ، واستتبع ذلك الاهتمام بطرق تدريس تقليدية تهتم بالاستظهار والحفظ وكان لظهور المدارس الخاصة – مدرسة الطب وغيرها – أثر هام في اجتذاب المعلمين المثقفين من بلاد مختلفة وهم الذين أطلق عليهم " السوفسطائيين " ورغم أن الدافع الأكبر لديهم جمع المال والوصول إلى الشهرة القائمة على القدرة العقلية ، فقد جمعوا حولهم الشباب وبدعوا ينشرون طريقة الحوار والاقتناع ، وهكذا تمتع المعلم الجامعي في

التربية الإغريقية ببعض الحريات الأكاديمية وكذلك تحرر من الطرق التقليدية فى التدريس ؛ فلم تعد مقتصرة على التلقين بل كان هناك الأسلوب العلمى التجريبي خاصة فى العلوم.

وانتهج الرومان فكرة مدرسة الإسكندرية وعن طريقها تعلم المثقفون من الرومان حكمة الإغريق المدونة . وانتشرت تلك الفكرة بسرعة بالغى فى أنحاء الإمبراطورية الرومانية ، وكان هدف المدارس العليا إعداد الخطباء من الشعب وذلك على مراحل ، ولم يختلف معلموا تلك المدارس عن سبقهم من معلمى التربية الإغريقية.

وبدأ العصر القبطي بدخول المسيحية أرض مصر فى حوالى عام ٦٠م وامتد إلى عام ٦٤١م – حتى فتح عمرو بن العاص مصر – ورغم طول هذه الفترة لم تتبع الثقافة القبطية ولم تنل الازدهار – وذلك لعدم تجاوب المصريين مع أى ثقافة وافدة عليهم تجاوباً ملحوظاً فلم يهينى لأي ثقافة أن تحل محل الثقافة الفرعونية فى شتى أنحاء البلاد – اللهم إلا فى مناطق قليلة ومحدودة انحسر فيها ذلك الغزو الثقافى – فأينعت الثقافة الفرعونية ورسخت فى وجدان المصريين ولم يقبلوا الاستعاضة .

وبينما يذكر سعد مرسى وسعيد إسماعيل (١٩٨٣م) أن أول مدرسة مسيحية أقيمت بمصر كانت بالإسكندرية عام ٥٨م ؛ فإن جامعات اللاهوت كانت أهم ما يمثل التعليم الجامعي آنذاك ، ولم يكن لتلك الجامعات مبان خاصة للدراسة بل كان الطلاب يتجولون على أسانذتهم الذين عليهم أن يستقبلوهم بمنازلهم أو أي أماكن أخرى يرون أنها ملائمة لإلقاء الدروس ؛ ولم تكن هناك مناهج محددة بل كان للأستاذ حرية اختيار المواد المناسبة والتي لا تتعارض مع الخطوط العريضة المتفق عليها ؛ وكانت مهمة الأستاذ قاصرة على التدريس دون سواه وإن كانت له الحرية فى بعض الأمور المرتبطة بتحديد محتوى المنهج ومكان الدراسة .

وجاء الدين الإسلامى بتعاليمه السمحة – ناسخاً جميع الأديان السابقة – لهداية البشر وإرشادهم إلى الصراط المستقيم ، ولم يترك أمراً دنيوياً إلا وضحه . فقدس العلم والعلماء وبين فضلهم . قال تعالى (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَيْرٌ) (المجادلة من الآية ١١) وقال *م* (من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة) *صدق رسول الله م* - *رواه مسلم* - .

وحظي العلم والعلماء في مجتمع الدولة الإسلامية الأولى - عهد الرسول *م* والخلفاء الراشدين من بعده - بمكانة رفيعة ومنزلة سامية لم تقتصر آثارها على المسلمين فحسب بل كان لها أصداء عميقة الأثر في العالم أجمع . ونتيجة لانتشار الإسلام وما انبثق عنه من حضارات إسلامية عريقة ، قامت مؤسسات تعليمية عديدة - على المستوى العالي - مثل الجامعة المستنصرية ودار الحكمة في بغداد - في صدر الدولة العباسية وجامعة القرويين في فاس وجامعة القيروان ثم الزيتونة في تونس وجامعة الأزهر في مصر وجامعة أنطاكية .

وارتبطت تلك الجامعات بالمجتمع ، وفتحت أبواب الجامعة أمام كل راغب في المعرفة والعلم ، وكان للطالب الحرية العامة في اختيار ودراسة ما يروق له من موضوعات على يدي من يحبذه من الأساتذة الذين لم يتقاضوا مرتبات وأجور بالمعنى المتعارف عليه الآن مع أنهم كانوا من العلماء وكبار رجال الدين . ومع أن مصر القديمة ومن بعدها التعليم اليوناني والروماني قد عرفت معاهد التعليم العالي ، فإن العصور الوسطى هي التي أخرجت لنا الجامعة - كما تعرف اليوم-، وبينما يميل مؤرخوا التربية إلى اعتبار " جامعة بولونيا " أول جامعة في الغرب فإن " الجامع الأزهر " - أنشئ عام ٩٧٠م - أول وأقدم جامعة إسلامية على الرغم من أنه لم يطلق عليه اسم جامعة إلا عندما أعيد تنظيمه عام ١٩٦١م .

وسيطرت العالمية والعلمانية والحرية على الجامعات في العصور الوسطى ؛ حيث كانت الجامعات آنذاك ذات طابع عالمي نتيجة لفتح أبوابها أمام كل راغب في العلم بجانب انتهاجها للطابع العلماني منذ إنشائها رغم اهتمامها بدراسة اللاهوت وتمتعها بقدر كبير من الحرية والاستقلال - حيث كانت بعيدة عن سلطة رجال الدين أو رقابة الدولة - ومع كل

ذلك فقد كانت تلك الجامعات فقيرة نظراً لعدم تلقيها أي مساعدات مالية ، بل كانت تعتمد على التبرعات الخيرية .

وحديثاً ووقتاً كانت أوربا تقطع خطوات شاسعة في طريق التعليم الجامعي تجمد التعليم الجامعي في مصر ؛ ففي العصر العثماني- ونتيجة لأسباب عديدة – دب الضعف في كافة مناحي الحياة وأصاب التعليم ما أصاب النواحي الأخرى ونهبت ثروة الأزهر العلمية من أمهات الكتب والمخطوطات وحولت إلى استانبول فاقتصرت الدراسة بالأزهر على قراءة بعض الكتب الدينية وكتب الفقه وشرحها شرحاً سطحياً بعيداً عن الفكر النير وخالياً من الابتكار .

واهتم المماليك . بالنزعة الحربية تبعاً لأهداف التربية فأصبح تعليمهم عسكرياً يهتم بالفروسية واستعمال السلاح وبعض الفقه والفلسفة التي تخدم المنهج التعليمي.

ومع بداية القرن التاسع عشر ظهرت على الساحة التربوية اتجاهات اجتماعية هامة تمثلت في أربع اتجاهات هي : القومية ، الليبرالية ، التصنيع ، الرأسمالية ؛ واستجابة لتلك الاتجاهات ظهرت اقتراحات عديدة تبلورت في : الاتجاه المحافظ والاشتراكية والشيوعية والفاشية ، وظهر العديد من النظريات العلمية والتربوية وتقدم العلم تقدماً هائلاً ؛ فتمرد الجميع على كثير من الأوضاع الموروثة من العصور الوسطى ، وزادت الحاجة إلى منابر عليا ومؤسسات تقود هذا التمرد وتوجهه التوجيه الصحيح . فكانت الجامعات، ولم يصبح هدف التعليم الجامعي – العلم للعلم – كما كان سائداً في العصور الوسطى. وهكذا تعقد دور الجامعة، وتبعه تعقد دور أستاذ الجامعة نظراً لما ألقى عليه من أدوار ومهام .

وخلال القرن التاسع عشر تعرض الشعب المصري لعديد من النكبات والمآسي ، نتيجة لافتقاد المجتمع المصري للقيادات المفكرة الواعية في أغلب القطاعات ، وشعر المثقفون بتلك الحقيقة ، فعملوا على إنشاء جامعة تعد هذه القيادات؛ ففي عام ١٩٠٠م نادى مصطفى كامل بضرورة إنشاء مدرسة جامعة في القاهرة على طراز المدارس الكبرى في أوربا ، وفي عام ١٩٠٦م – وبعد حادث دنشواي – اشتدت الدعوة وتم الاكتتاب ونشرت

اللجنة التي شكلت لذلك بياناً في الصحف أكدت فيه قيام مشروع الجامعات الأهلية ، وفي ٣١ ديسمبر ١٩٠٨م فتحت الجامعة أبوابها لتلقي المحاضرات وشرعت في إرسال البعثات إلى أوروبا واعترفت الحكومة المصرية بالجامعة الجديدة . بيد أنه لم تكن تمضى على الجامعة أعوام قليلة حتى دب الخلاف بين أعضاء مجلس الإدارة فضغت الجامعة وتقلص دورها.

وجاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م منهيًا الحماية البريطانية على مصر ، وأصبحت مصر مستقلة ، وانقضى عهد السيطرة على التعليم ، وبدأت الدولة تتطلع إلى إصلاح التعليم ؛ فحدثت مفاوضات بين مجلس إدارة الجامعة الأهلية ووزير المعارف - آنذاك - كان نتيجتها أن تم الاتفاق بينهما على أن تنتازل الجامعة الأهلية عن كافة ممتلكاتها إلى وزارة المعارف ، وانتقلت بذلك الجامعة الأهلية إلى الحكومة ، وتم افتتاحها - كجامعة حكومية - في ١١ مارس ١٩٢٥م، وسميت الجامعة المصرية واختصت بكل ما يتعلق بالتعليم العالي وشجعت البحوث وضمت إليها المدارس العليا - التي كانت موجودة آنذاك - وأطلق عليها " جامعة فؤاد الأول " عام ١٩٤٠م .وقد عرفت فيما بعد بجامعة القاهرة - ، وفي عام ١٩٣٩م كان قد أنشئ فرع لهذه الجامعة بالإسكندرية ، وبدأت فيها الدراسة في كليتي الحقوق والآداب وتبعثها كلية الهندسة وكانت تلك الكليات النواة الأولى " لجامعة فاروق " - الإسكندرية فيما بعد - وأدت مجانية التعليم عام ١٩٥٠م إلى زيادة إقبال الطلاب على التعليم الجامعي فتضاعف عدد طلاب " جامعتي فؤاد وفاروق " فأنشئت جامعة " إبراهيم " • عين شمس فيما بعد - في ١٠ يوليو ١٩٥٠م.

لم يتوقف الإقبال على التعليم الجامعي عند حد معين ؛ فعدد الطلاب في نمو مضطرد ، وإقبالهم على التعليم الجامعي متزايد يوماً بعد يوم - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - ، فازداد عدد الجامعات والكليات فاتحة أبوابها أمام الشباب من جميع الطبقات ، وشهد التعليم الجامعي والعالي توسعاً ملموساً حتى أصبح بمصر اثنتي عشرة جامعة حكومية لها ثمانية أفرع بالإضافة إلى جامعة الأزهر وخمس جامعات خاصة منها الجامعة الأمريكية بجانب العديد من مؤسسات ومعاهد التعليم العالي ذات الطبيعة الخاصة والتابعة لوزارات وهيئات بالدولة.

وفى بداية عهد الجامعة فى مصر كان الأساتذة مزيجاً من أبرز المفكرين والعلماء المصريين فى مجال تخصصهم بالإضافة إلى أساتذة من الإنجليز والفرنسيين ، وحيال ذلك يرى عبد الفتاح حجاج (١٩٨١م) " أن الأساتذة كانوا ينتمون لمستويات رفيعة اجتماعياً واقتصادياً ، ولعل هذا أحد الأسباب التي جعلت الجامعة تعيش بمعزل عن المجتمع المصري الذي تعيش فيه ، إلا أنه ونتيجة للتوسع فى التعليم الجامعي واضطراد الإقبال على مؤسساته ؛ ازدادت الحاجة إلى أعضاء هيئة التدريس وفي تخصصات متنوعة ، ففتحت الهيئة التدريسية بالجامعات أبواب عضويتها لأبناء طبقات الشعب المختلفة مما نجم عند تغييراً فى النظرة الاجتماعية إلى صورة أستاذ الجامعة ؛ فتأثرت بذلك مكانته الاجتماعية ولم يعد للمهنة كل ذلك البريق الذي كان لها بحكم التقاليد " .

وأصبح المتطلع إلى عمل عضو هيئة التدريس بالجامعة لا يرنو ذهنه إلا العملية التدريسية التي يقوم بها ، ولكن هذا العمل هو جزء من كل يقوم به عضو الهيئة التدريسية من أعمال شتى تزداد وتتطور بتطور الأنظمة التعليمية بالجامعة وتنوعها . فبينما تشير دراسة سعيد إسماعيل (١٩٩٣م) ودراسة محمد فوزي عبد المقصود (١٩٩٣م) ودراسة يوسف سيد محمود (١٩٩٣م) ودراسة بدر سعيد الأغبري (١٩٩٤م) ودراسة سامى فتحى عمارة (١٩٩٩م) ودراسة مجدى عزيز (١٩٩٩م) ودراسة محسن خضر (١٩٩٩م) ودراسة شبل بدران وجمال الدهشان (٢٠٠٠م) ودراسة صلاح خضر (٢٠٠١م) ودراسة فوزية البكر (٢٠٠١م) ودراسة أحمد يوسف وزميلاه (٢٠٠٢م) ودراسة محمد منير مرسى (٢٠٠٢م) إلى الأدوار المرتبطة بالمهنة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية، بناءً على ما تفرضه آليات تطوير الأنظمة التعليمية الجامعية لمواكبة عصر العولمة والتعامل مع مفرداته التقنية – من ناحية – والوفاء بمتطلبات تدويل التعليم الجامعي كضرورة عصرية – من ناحية أخرى – تحديد الأدوار (الواجب) ارتباطها بالمهنة الأكاديمية ولعل أبرز تلك الأدوار والأعمال تبدو متمثلة فى:

أ- التدريس . انطلاقاً من كون أستاذ الجامعة هو محور الارتكاز فى تحقيق الأهداف والأنشطة المنوط للجامعة القيام بها ، وهو الذي يجب أن يتولى جانباً هاماً من جوانب تثقيف المجتمع الذي توجد فيه الجامعة ، فهو عضو فى أقسامها

ومجالسها وهو الذي يساهم فى رسم الاستراتيجية ووضع الخطط الدراسية وعليه تقع عملية الإبداع وإعطاء تصورات تقنية مستقبلية عن كيفية إعداد الطلبة وتدريبهم ومساعدتهم فى مواجهة التغيير واستيعاب التكنولوجيات المعاصرة . لذا (يجب أن) يتضمن دوره التدريسي الأدوار الفرعية التالية :

✽ تصميم البرامج التدريبية التقنية وإعداد وتأليف المادة العلمية للمساق أو المساقات التي يقوم بتدريسها مع تضمينها : برنامجاً للثقافة العامة وآخر تطبيقي مرتبطين بالبرنامج الأكاديمي لكل مساق بجانب إدخال البعد الدولي - العالمي - فى تلك (المساقات) ، وتوفير برامج تعليمية يتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة ومعالم التدويل .

✽ تحديد أساليب التدريس المناسبة مع تمتعه بالقدرة على تقييم الأطر التدريسية والتقنية وتنوعها بين : المحاضرة للأعداد الكبيرة بجانب التعليم المبرمج والتدريس المصغر للأعداد المحدودة ، سواء داخل المؤسسات التقليدية أو المعاصرة للتعليم الجامعي والعالي ، مع العناية بتفعيل الجودة فى كافة مقومات الموقف التعليمي وعناصره .

✽ إعداد وتصميم وانتقاء الوسائط والتقنيات والتكنولوجيات المعاصرة - كمعينات تدريسية - مع تمكنه من توظيفها مثل : التعليم بواسطة الشبكة الدولية العنكبوتية "W.W.W" - الإنترنت - وأنظمة البث عبر الأقمار - الصناعية بجانب التقنيات التي أصبحت مألوفة كالتعليم بواسطة الحاسوب والتلفزيون التعليمي .

✽ امتلاك قاعدة عريضة من العلوم الأساسية والتطبيقية المتعلقة باختصاصاته مع قدرة على إعداد قائمة بأهم وأحدث الكتب والمراجع فى التخصص لتقريرها على الطلاب وتوجيههم لقراءتها .

✽ التدريس العلاجي للطلاب المتعثرين دراسياً وذوي الإعاقات البسيطة والمتوسطة وتقديم مقترح بالموضوعات التي ينبغي تدريسها لهؤلاء الطلاب . وإعداد

وتدريس مقررات تمهيدية للطلاب الجدد تعرض للمفاهيم العامة وطبيعة المقررات المرتبطة بكافة التخصصات التي يتضمنها القسم الذي ينتمي إليه .

✽ تعليم الطلاب كيفية التعلم الذاتي مع إكسابهم الرغبة في الاستمرار في التعلم وتنمية قدراتهم الابتكارية والإبداعية والمشاركة في إنجاز التجديدات والاختراعات على أن يكون مدركاً - عملياً - بأن تطور العلم والمعرفة والتكنولوجيا يحتم ضرورة تطوير أساليب تعلمها وأساليب الاحتفاظ بها واستدعائها وتطبيقها .

✽ إعداد الاختبارات بأنواعها والإشراف على تطبيقها مع وجوب ارتباطها بالأهداف المتجددة لعملية التدريس والتي قوامها تنمية : قدرة الطالب على التعلم والتقييم الذاتي ، ورغبته في الاستمرار في التعلم وملاحقة كل جديد ، مع تمكينه من مهارات استقبال التطور والتطوير ببصيرة ناقدة والتحكم فيه بالانتقاء والاختيار ، وإثراء مهارات التفكير العلمي القائم على الاستقلالية والابتكارية والإبداعية ، والقدرة على تطبيقها .

✽ تقويم ناتج أداءه التدريسي عند طلابه ، بجانب الاشتراك مع الزملاء بالقسم في إجراء مناقشات لتقويم خطط المقررات الدراسية وتطويرها وإعداد تقارير دورية عنها .

ب- البحث العلمي . إذا كان ينظر للتدريس الجامعي باعتباره نشاط إنساني عبقرى خلاق ، فإن الوظيفة البحثية لا تسهم في تنشيط عقل وتنمية فكر الأستاذ الجامعي - فحسب - ولكنها تسهم كذلك وبدرجة أكبر بالنسبة للمجتمع ، فهي سبيله للنمو الاقتصادي وهي دربه لتحقيق التنمية المجتمعية ، لذا يجب أن يتضمن هذا الدور الأدوار الفرعية التالية :

✽ استقراء وتحديد أولويات موضوعات البحوث وذلك من خلال وضع الجامعة أو الكلية أو القسم لاستراتيجية بحثية مع تحديد دور كل عضو هيئة تدريس فيها ،

ومشاركته فى مناقشة وتقييم بحوث الطلاب فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه والإشراف عليهم.

✽ التواصل العلمى مع المراكز العلمية بجامعة الدول المتقدمة لنقل وتوطين التكنولوجيا والنظريات العلمية المعاصرة بعد تطبيقها مجتمعياً ، بجانب القيام بالأبحاث الفردية والجماعية وتنوعها بين أساسية وتطبيقية وتجريبية .

✽ الإسهام وبفاعلية فى تطوير وتعميق برامج وأنشطة البحث العلمى والدراسات المتقدمة بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي ، وذلك بالبحث العلمى والدراسات المتقدمة بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي وذلك بالبحث عن التسهيلات والموارد اللازمة خارج الحدود - بعدم الاتحصار - داخل الإمكانيات الذاتية لعضو هيئة التدريس - والعمل على تضيق الفجوة وبين المؤسسات التعليمية المتفوقة بالمشاركة فى مجالات التعاون العلمى الدولى.

✽ المشاركة فى إعداد دراسات بحثية - من خلال فريق متكامل من الأساتذة - لحل المشكلات التى تعاني منها مؤسسات المجتمع المحلى المحيط بالجامعة مع ضرورة تحقيق التوازن بين ما تقرره الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس من حقوق وما تفرضه عليه من واجبات والتزامات تجاه المجتمع وهيئاته ومؤسساته الإنتاجية . مع تدريب الطلاب فى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا على مهارات البحث العلمى وأساليبه وخطواته وإدراكهم للإطار المرجعي له وفهمهم لمناهجه ومشاركته فى إعداد الخطط البحثية تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس .

✽ الانفتاح على العالم والاتصال المنظم والمستمر مع مؤسسات التعليم الجامعي والعالي ومراكز البحث العلمى ومنظمات التعليم الجامعي الإقليمية والدولية ، والاستفادة منها فى إعادة تصميم أنظمة التعليم الجامعي وذلك باعتماد المرونة واللامركزية وإعمال مبادئ الترابط والتواصل بين مجالات العلم المختلفة لمواكبة المفردات التقنية لعصر العولمة ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي .

ج- رعاية وتوجيه الطلاب . سواء فى المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات

العليا . ويتطلب هذا الدور ضرورة القيام بالأدوار الفرعية التالية:

✽ استقبال الطلاب الجدد وتعريفهم بالتخصصات الموجودة فى الكلية والقسم ، مع توجيههم للتخصصات التي يتطلبها سوق العمل وتتفق وميولهم .

✽ الإرشاد الأكاديمي للطلاب ومناقشتهم فيما يحملونه من أفكار وتوعيتهم من خطورة الانسياق وراء بعض التيارات غير الموضوعية فكرياً واجتماعياً وذلك من خلال الإشراف على الأسر الطلابية .

✽ تعزيز التفاعل الاجتماعي مع الطلاب داخل الحرم الجامعي مع الإشراف على لجان اتحاد الطلاب والتحقيق فى شكاوهم فى الحالات التي يرون وقوع ظلم أكاديمي عليهم ومساعدتهم على حلها . بجانب رعاية الطلاب الذين يعانون من انخفاض مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وتوجيههم إلى الهيئات المختصة بالجامعة .

✽ إعداد وتنمية العقلية المستقبلية للتغيير والتطوير والمشاركة فى مسارهما مع تزويد هؤلاء الطلاب بثقافة دينية لترسيخ القيم الخلقية والروحية فى نفوسهم .

✽ تكوين شخصية الطالب وإثراءها من خلال الأنشطة والممارسات التربوية مع تزويدهم بثقافة سكانية وبيئية تساعد على إدراك مشكلات مجتمعه وكيفية الإسهام فى مواجهتها

د- نشر وتعزيز ثقافة المجتمع المحلي والقومي العام . ويتطلب هذا

الدور وجوب النهوض بالأدوار الفرعية التالية :

✽ تأليف المراجع والكتب العلمية المتخصصة مع ضرورة تحقيق الرؤية الشاملة من خلال العلوم البيئية ووحدة الطبيعيات والإنسانيات والتقاءها حول موضوعات مشتركة .

✽ إعداد وتقديم دراسات بحثية بسيطة لنشرها لعامة أفراد المجتمع مع تأكيد ارتباطها بالبيئة والمجتمع المحيط بالجامعة ، بجانب الترجمة لكل ما هو جديد فى مجال التخصص العام والدقيق .

✽ ممارسة دور حيوي فى مناقشة مشكلات المجتمع وقضاياها فى المحافل العامة أو من خلال وسائل الإعلام بنوعياتها ، بجانب كتابة المقالات فى الصحف والمجلات العامة فيما يثير اهتمام الرأي العام بقضايا الساعة .

✽ المساهمة فى تدعيم المؤسسات الأهلية بكافة نوعياتها وذلك بتلبية الدعوى بالمحاضرات والندوات المتمركزة حول تخصصه .

هـ- خدمات للمهن التخصصية خارج إطار الجامعة - تقدم للأفراد

والمؤسسات - وهذا الدور يقوم بتأديته عضو هيئة التدريس بوصفه أكاديمياً للمهن : التعليمية والطبية والهندسية والزراعية والتجارية والقانونية - كل حسب تخصصه - ويقتضي هذا الدور وجوب النهوض بالأدوار الفرعية التالية:

✽ المشاركة فى عقد ورش عمل وحلقات تدريب للمهنيين العاملين فى المؤسسات الإنتاجية والخدمية حتى يقف هؤلاء المهنيين على كل ما هو حديث فى مجال تخصصهم ، وفتح قنوات اتصال بهم من خلال مناقشات تفتح عمق المهنة ومشكلاتها وكيفية النهوض بها .

✽ تقديم استشارات مهنية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية وإجراء الدراسات لمساعدتها على اتخاذ القرار المناسب.

✽ تقييم مخرجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية وإعداد تقارير واقعية عنها وتقديمها إلى جهة الاختصاص مع إجراء دراسات لتطوير آليات العمل بها لتواكب متطلبات العصر وتعايش تحدياته .

و- دور إداري على مستوى القسم والكلية والجامعة ويتطلب هذا

الدور من عضو هيئة التدريس وجوب القيام بالأدوار الفرعية التالية :

✽ المشاركة الفعالة فى اجتماعات القسم وحسن تمثيل القسم فى اجتماعات الكلية وكفاية تمثيل الكلية فى اجتماعات الجامعة .

✽ المشاركة فى اتخاذ القرارات المرتبطة بالعمل الأكاديمي مثل : تقييم خطط عمل القسم والكلية ، وتعيين معيدين جدد .

✽ المشاركة فى إعداد قوائم بمستلزمات القسم من المواد والأجهزة المتنوعة والمراجع وإعداد الميزانية الخاصة بذلك .

✽ المشاركة فى لجان الإعداد والتنظيم للمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والفكرية التي تعقد على مستوى القسم أو الكلية .

عود على بدء على العرض الموجز السابق لصورة الأستاذ الجامعي فى تاريخ مصر (وما يجب أن) ينهض به فى الوقت المعاصر من أدوار ومهام يمكن إدراك الحقائق التالية :

فى مصر الفرعونية اثر ولاء أستاذ الجامعة – المعلم – للسلطة المهيمنة - مذهباً كان أو سلطة إدارية – على حريته فى البحث والمناقشة ؛ بينما تمتع ببعض الحرية الأكاديمية وتحرر من الطرق التقليدية للتدريس فى ظل التعليم الإغريقي بمصر.

وفى مصر الوسطى – المسيحية فالإسلامية – تمتع الأستاذ الجامعي بحرية اختيار مكان الدراسة والمواد التدريسية شريطة عدم تعارضها مع الخطوط العريضة وكانت مهمته قاصرة على التدريس التقليدي .

وفى مصر الحديثة أيقن المثقفون المصريون أن حقيقة فشل الثورات المصرية – وبخاصة الثورة العربية – ضد المستعمر . تعود فى المقام الأول إلى سذاجة قيادتها وقصور معرفتهم وعلمهم ، فكانت الدعوى لمشروع الجامعة الأهلية والتي أنشئت بالفعل فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٨م بهدف ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف دياناتهم وذلك بنشر الآداب والعلوم ، إلا أنه لم يمض على الجامعة أعوام قليلة حتى دب الخلاف

بين أعضاء مجلس الإدارة فضعت الجامعة وتقلص دورها، وحدثت - فيما بعد- مفاوضات بين مجلس إدارة الجامعة ووزير المعارف آنذاك ، كان نتيجتها انتقال الجامعة الأهلية لهيمنة الحكومة وافتتحت كجامعة حكومية فى ١١ مارس ١٩٢٥م وسميت الجامعة المصرية والآن وفى ظل استمرار انفراد الجامعات الحكومية بالتعليم الجامعي إلا النذر اليسير للغاية - ولسنوات قد تزيد عن ٧٨ عاماً حتى الآن ، ودون منافسة تذكر من مؤسسات تعليمية خاصة ، قد وضع تلك الجامعات الحكومية فى موقف احتكاري بعيد عن ضغوط المنافسة وتهديداتها ، الأمر الذي أسهم بدوره فى تكوين طبيعتها الجامدة - غير المحابية للتطوير - وتكريس حالة التقادم العلمي والانحصار الفكري .

إلا أن زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وبشكل يفوق قدرة مؤسساته التقليدية الحالية وزيادة الأعباء التمويلية لميزانية الجامعات التقليدية - حيث لا تسهم المؤسسات الإنتاجية والخدمية فى تمويلها - وضغوط آليات السوق والاقتصاد الحر التي يمر بها المجتمع المصري ، بجانب الأهداف المتحركة للمجتمع ، كلها مجتمعة قد فرضت على المجتمع المصري ضرورة البحث عن أنظمة تعليمية جامعية جديدة لتكون مكمله لتلك الأنظمة التعليمية الجامعية التقليدية الكائنة فيه .

تعتمد المهنة فى ممارستها على الأنشطة الذهنية والعمليات العقلية - فى المقام الأول - وتتطلب إعداداً طويلاً وشاقاً لعناصر ذات إمكانات وقدرات تمكنهم من اكتساب المهارات اللازمة وتنمتع المهنة عن طريق ممارستها - باستقلال ذاتي ؛ فكل مهنة كم من المعارف الغامضة القاصر فهمها على ممارستها كما أن لكل مهنة - عادة - تنظيم يجمعهم ويوحد بينهم ؛ الأمر الذي يؤدي إلى السعي الدائم لرفع شأن المهنة وما تقدمه للصالح العام من خدمات وكذا رفع شأن ممارستها. وبصفة عامة فإن عمل الأستاذ الجامعي ينطبق عليه كافة المعايير السابقة، ومن ثم فهو صاحب مهنة أكاديمية متكاملة.

إن تعدد الأدوار والمهام الوظيفية التي تفرضها المهنة الأكاديمية على أعضائها يؤدي إلى وقوعهم تحت ضغوط عديدة أهمها وجود أنماط متعددة من المهام المطلوب إنجازها ؛ بينما يضطر أعضاء هيئة التدريس إلى إنجاز بعضها - دون البعض الآخر - لأسباب

متنوعة أبرزها : وجود العديد من المهام المنفصلة – غير المترابطة من ناحية المهارات التي تتطلبها ، وطول الوقت الذي يحتاج أداء عدة مهام يجمعها نسق واحد ، بجانب وجود مهام صعبة أو تزواج غير ملائم بين متطلبات أداء الدور والكفايات المتواجدة لدى عضو هيئة التدريس.

كما إن تنامي الأدوار الجديدة والمتجددة لأعضاء هيئة التدريس – داخل الجامعة وخارجها – مع تفاوت المقابل المادي لقاء القيام بالأدوار التدريسية والبحثية داخل الجامعة والقيام بالأدوار البحثية والاستشارية خارج الجامعة من جانب آخر ، جعل بعض أعضاء هيئة التدريس يهتم بالأدوار الأخيرة على حساب الأولى ، لأن اهتمام عضو هيئة التدريس بأداء أدواره داخل الجامعة ربما يجعل منه أستاذاً مشهوراً على مستوى جامعته فحسب ، هذا بجانب ضعف المرتب الذي يحصل عليه لقاء العمل داخل الجامعة مما يدفع بعضهم إلى العمل في مؤسسات أخرى خارج الجامعة فينعكس ذلك بالسلب على أداء أدوارهم داخل الجامعة وخاصة إزاء طلابهم كعامل مهم ناهيك عما يصاحب ذلك من ظهور مشكلة ضعف التكامل في أداء الأدوار المرتبطة بالمهنة الأكاديمية .

ويتوقع أعضاء هيئة التدريس من إدارات الكليات والجامعات التي يعملون بها أن تكون مدركة وعلى دراية كاملة بأهمية دورهم ، وحيال ذلك يجب تزويدهم بما يحتاجونه وما يستحقونه من مكانة ومنزلة ، وذلك لأن ما يتمتع به عضو هيئة التدريس من حرية أكاديمية يصاحبها ويترتب عليها " أنه لا يعتبر نفسه موظفاً في الكلية أو الجامعة التي يعمل بها " وقد أكد على ذلك *John, Millet, (1962)* بقوله " إن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون من أي إحياء بأن هناك علاقة رئاسة تربطهم بعميد الكلية أو رئيس الجامعة ومن إلزامهم برئيس له سلطة إشرافية ، فالقوة المفترضة للرئيس ليعطي توجيهات وأوامر لأعضاء هيئة التدريس لا يسمح بوجودها في كثير من الجامعات والكليات " .

وبينما يتطلب الواقع المهني لعضو هيئة التدريس ضرورة احتفاظه ببعض المسافة بينه وبين طلابه ، فقد يعايش بعض أعضاء هيئة التدريس هذا الواقع حالة تصورهم بأن رسالتهم تعليمية فحسب وأن دورهم متمركز حول إنتاج ونقل المعرفة ، وقد يعكس الواقع

الحالي لدى الكثير منهم صورة عكس السابقة بسبب كثرة الضغوط القوية التي تجابههم داخل الحرم الجامعي وتدفعهم لتكوين علاقات شخصية مع الطلاب لمساعدتهم في حل مشكلاتهم ، خاصة بعد أن أكدت دراسة (Bess.J.I. (1982 (١٦٤ : ٣١) على " ضرورة مساعدة الطلاب على حل مشكلاتهم الناشئة عن حاجات ذاتية وذلك من خلال التوجيه الشخصي وتقديم الاستشارات الفردية لهم ، كما أن متابعة الأساتذة لطلاب الدراسات العليا بالجامعة يتم - في الغالب الأعم - بشكل فردي ، ففي هذه المرحلة يعمل الأستاذ مع الأفراد أكثر مما يعمل مع الجماعات كنتيجة طبيعية لصعوبة احتفاظ الكثير من أعضاء هيئة التدريس ببعض المسافة بينهم وبين طلابهم ، وحيال ذلك فقد رأى زاجي أوشقرا " (١٩٩١م) (٤٨ : ٤٦) " أن البعد العاطفي في العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب - هذا البعد لا يعد مهنيًا لعضو هيئة التدريس الذي لم يدرب لإنجاز مثل هذا الدور " .

تعدد الجهات والمؤسسات المجتمعية المستفيدة من أبحاث أعضاء هيئة التدريس مع تنوعها ، لذا فالجامعة - من خلال أعضاء هيئة التدريس بها - على علاقة - أو يجب أن تكون - وظيفية كبيرة مع المجتمع الخارجي. ولكن نظراً لاختلاف متطلبات ومنطلقات أعضاء هيئة التدريس ودوافعهم وراء البحث - سواء في تحديد المشكلة أو منهجية الدراسة - عن تلك التي يحتاجها المجتمع ، ولاتساع الفجوة بين الباحث وأجهزة الدولة المخاطبة من خلال توصيات بحثه ومقترحاته ، ومع التأكيد على أنه لا يوجد بحث لا يفرز عنصراً معرفياً ولكن الاختلاف يكمن في كيفية الاستفادة من هذا العنصر ، كل هذه المؤشرات - بجانب عدم وجود استراتيجية أو خريطة بحثية - تؤكد على أن الكثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية يعملون في واد والكثير من قضايا ومشكلات المجتمع المصري في واد آخر.

إن الوصول إلى مجتمع التعلم في ظل التطور التكنولوجي العالمي وانعكاساته ، وإدخال العديد من المعطيات التكنولوجية كالحاسب الآلي والبريد الإلكتروني الكوني والإنترنت "Internet" و الوسائط المتعددة "Multimedia" والبريد الإلكتروني "Electronic Mail" - إلى الجامعات وما صاحب ذلك من وجوب معرفتها وحسن

توظيف هيئات التدريس لها فكراً وتطبيقاً ، والتطور الهائل لوسائل الاتصال وتضايف مصادر المعرفة المتوافرة لدى هذا الكم المتزايد باضطراد من الطلاب . كل هذا يتطلب وجوب توفير نظم تعليمية جديدة لمجتمع المعرفة ، وبالتالي حتمية تغيير الأدوار التقليدية للأستاذ الجامعي.

فلم يعد الأمر يحتمل ما إذا كان الأستاذ الجامعي يقبل أو لا يقبل أن يغير فكره وميوله ليصلح من حاله العلمي والمهني لأن مسألة تطوير الأنظمة التعليمية بالجامعات التقليدية لاستيعاب الأنظمة التعليمية الجديدة لم تعد مسألة تحتل التأخير؛ فالوقت لم يعد في صالح المجتمع المصري . كما أن المدرك - عملياً - أن تطور العلم والتكنولوجيا يحتم تطوير أساليب تعليمها وتعلمها فهل يمكن واقع الإعداد للمهنة الأكاديمية في الجامعات المصرية عضو هيئة التدريس من التعايش بفعالية مع التقنيات والتكنولوجيات المعاصرة كأساليب متطورة للتعليم والتعلم في ظل أنظمة تعليمية جامعية متعددة وليس نظاماً تعليمياً تقليدياً واحداً ؟ وهل يسهم هذا الواقع في التطوير المهني والعلمي لعضو هيئة التدريس بما يمكنه من النهوض بأدواره المتجددة - بتجدد أهداف المجتمع - ومسئوليته أمام نفسه وجامعته ومجتمعه الصغير والكبير؟؟!

ثانياً: واقع الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية:

انطلاقاً من أهمية الأدوار الملقة على عاتق عضو هيئة التدريس بالجامعة، وإيماناً بقدراته الخلاقة على التغيير والتطوير المستمرين لنفسه وجامعته ومجتمعه الصغير والكبير ، ونظراً لتغير دور الأستاذ الجامعي نتيجة للتطور الهائل والمستمر في وسائل الاتصال وتضاعف مصادر المعرفة والطفرة المتواصلة من المعطيات التكنولوجية للتعايش مع مفردات العولمة ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي والعالي ، نعاود التساؤل : هل واقع الإعداد للمهنة الأكاديمية – الاختيار والإعداد – في الجامعات المصرية يساعد على تأهيل عضو هيئة التدريس بالقيم والجديد من المعارف والمهارات اللازمة للقيام بالأدوار الجديدة والمتجددة الواجب ارتباطها بتلك المهنة والنهوض بها ؟ وباستقراء المعالم الرئيسية لواقع الإعداد للمهنة الأكاديمية في الجامعات المصرية يمكن التحقق من ذلك على النحو التالي :

أ- الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية يقرر الواقع بأن الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية يتم بأحد أسلوبين هما :

الأسلوب الأول : ويتم بمقتضاه تعيين بعض الخريجين من الطلاب الحاصلين على أعلى التقديرات (معيدين) بالأقسام ، ويتم إعدادهم في مرحلة الدراسات العليا للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه ثم يلتحقون بعد ذلك أعضاءً بهيئة التدريس الجامعية .

ويعد المعيار الأساسي – بل الوحيد – لهذا الأسلوب هو التفوق الدراسي حتى يضعوا أنفسهم على بداية الطريق المؤهل ليصبحوا أعضاء هيئة تدريس بالجامعة (ويحسب لهذا الأسلوب) أن المعيد ينشأ علمياً ووظيفياً – مؤسسياً – داخل الأقسام العلمية بالجامعة ، والتي تعد ذات أهمية حيوية للتنشئة الاجتماعية لأكاديمي المستقبل القريب ، ليس – فقط – لأجل تنمية معارفهم وإثراء المهارات والكفايات اللازمة لهم ولكن – أيضاً – لأنها تنمي لديهم معاييراً وقيماً واتجاهات تتعلق بالمهنة الأكاديمية ومتطلبات النهوض بها . ويؤكد ذلك ما أشارت إليه دراسة حسان محمد حسان (١٩٨٠م) ودراسة عبد المجيد شايح (١٩٨٧م) ودراسة (Wood, F. (1990) من " أن العمل مع زملاء المهنة في الكلية يدعم عملية

التواصل بينهم مما يؤدي بدوره إلى إثراء وتنامي إمكانيات العضو (كمدرس) ، كما أنه يفتح باب الحوار بين الأعضاء بما يؤدي إلى تبادل الآراء والأفكار وما يصاحب ذلك من دعم قدرات وإمكانيات العضو (كباحث) ، أضف إلى ذلك أن العمل مع زملاء المهنة يثير حماس من يشعرون بالإحباط الفكري أو الاجتماعي ويجمع شمل من يميلون للعزلة منهم ويدمجهم معاً (للارتقاء بالمجتمع المحلي والنهوض به) " . إلا أن (ما يؤخذ على هذا الأسلوب) أنه لا يتطلب عقداً أو إجراء مقابلة شخصية لمن سيتم تعيينهم قبل إصدار قرار تعيينهم، خاصة وقد انتهت دراسة يوسف سيد محمود (١٩٩٣م) إلى " أن عدداً غير قليل من المتفوقين دراسياً يهيمن على سلوكياتهم الانطواء والانسحاب وغيرها من السمات الشخصية التي لا تخدم العملية التعليمية " ، تلك العملية التي تتطلب - بجانب الذكاء والإنجاز والمثابرة - المواجهة والمشاركة والتفاعل اللفظي والتواصل والإقناع والتوجيه والقيادة . كما يؤخذ على هذا الأسلوب - مثلما يؤخذ على غيره من الأساليب - أن الواقع العلمي لمعظم الجامعات المصرية يعاني من : نقص الإمكانيات المعملية والدوريات المعاصرة بمكتباتها مع قصور الإمكانيات المعرفية لبعض العاملين بها ، بجانب الاعتماد على المذكرات والكتب الجامعية في التدريس مما يؤثر سلباً على أداء الجامعات المصرية لوظيفتها حيال تكوين العقلية العلمية الناقدة القادرة على التعامل بنجاح مع مفردات العولمة ومواجهة تحدياتها وصياغة الحلول العلمية لمشكلاتها .

الأسلوب الثاني . ويتم بمقتضاه لجوء بعض الكليات - وبخاصة في الجامعات الإقليمية والكليات الناشئة - إلى تعيين بعض أعضاء هيئة التدريس ممن حصلوا على درجتي الماجستير والدكتوراه وهم يعملون في مؤسسات خارج الجامعة (ويحسب لهذا الأسلوب) أنه يقتضى عقد مقابلة شخصية - من خلال لجنة ثلاثية - لمن سيتم تعيينه بالقسم قبيل إصدار قرار التعيين الخاص به إلا أن (ما يؤخذ على هذا الأسلوب) أن الذين يتم تعيينهم بالجامعة منهم يتوقع أن يكونوا - قبل تعيينهم بالجامعة - قد أمضوا عدة سنوات داخل مؤسسات اجتماعية أخرى اكتسبوا خلالها نسقاً من القيم

والعلاقات يتناسب ونمط إدارة تلك المؤسسات ونظمها وذلك من خلال ما تم لهم من تنشئة اجتماعية بداخلها ، ونظراً لهيمنة النمط البيروقراطي على مختلف مؤسسات المجتمع المصري الخدمية والإنتاجية وما يصاحب ذلك من هرمية السلطة فى الاتصال والتفاعل بين العاملين بها ، مما يترتب عليه تبني العاملين بتلك المؤسسات لكثير من القيم مثل : المبالغة فى احترام الرئيس ، والميل إلى تجنب تحمل المسؤولية وعدم المبادرة فى اتخاذ القرارات والخوف من الاستقلالية فى التصرف ، وكلها قيم تتناقض ومتطلبات نجاح العمل الأكاديمي داخل الجامعة .

ويؤكد ذلك ما انتهت إليه دراسة أحمد حسن عبيد (١٩٧٠م) من " أن بعض أعضاء هيئة التدريس الذين تم تعيينهم بهذا الأسلوب يصعب تكليفهم مع متطلبات المناخ الأكاديمي ، حيث أنهم يحتاجون إلى جهد ووقت كبيرين للاندماج فى الحياة الجامعية ولفهم طبيعة هذه الحياة حتى لا يكونوا خطراً أو عبئاً عليها " .

ب- الإعداد للالتحاق بالمهنة الأكاديمية .. " حدد قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٤٩ لعام ١٩٧٢م فى مادته رقم ٦٦ " المعيار الرئيسي لتعيين عضو هيئة التدريس (بالحصول على درجة الدكتوراه) ، وتضيف ذات المادة شرطاً آخر وهو (أن يكون محمود السيرة وحسن السلوك) ، وتقضى " المادة رقم ١٥٠ من القانون السابق " ألا يتم تعيين المدرس المساعد فى وظيفة مدرس إلا إذا كان قد (اجتاز بنجاح الدورة التربوية التى تنظمها كلية التربية التابعة للجامعة) . أي أن (الشرطين الموضوعيين (لتعيين المدرس المساعد فى وظيفة مدرس هما : حصوله على درجة الدكتوراه واجتيازه بنجاح دورة إعداد المعلم الجامعي .

ج- التدرج – الترقية – فى المهنة الأكاديمية ... حدد " قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٤٩ لعام ١٩٧٢م والقوانين المعدلة له " معايير الترقية للوظائف

الأكاديمية والإجراءات المنظمة لسير العمل فى اللجان العلمية الدائمة والمسئولة عن فحص وتقييم الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو الحصول على ألقابها العلمية فى كل تخصص من التخصصات التى يقررها المجلس الأعلى للجامعات المصرية، فى:

✽ نصت المادة رقم ٩ من القرار الوزاري رقم ١٣٥ بتاريخ ١/٢/١٩٩٨م، والصادر بشأن قواعد التشكيل والإجراءات المنظمة لسير العمل باللجان العلمية الدائمة على " أن يتقدم عضو هيئة التدريس بطلب إلى عميد الكلية شاملاً جميع البيانات التى تعتمدها إدارة الكلية وهي : المؤهلات العلمية والتاريخ الوظيفي والقسم العلمى الذى سينتمى إليه المتقدم والوظيفة المتقدم لها والتخصص الدقيق وقائمة بالرسائل التى يقوم بالإشراف عليها وتلك التى تمت مناقشتها بالفعل بجانب قائمة بالبحوث المقدمة للفحص العلمى ونسخة من مجمل الإنتاج العلمى وبيان تفصيلي بالأنشطة العلمية والتطبيقية مع تقديم نسخة منها "

✽ بينما نصت المادة رقم ١١ من القرار السابق على " أن يقدم عضو هيئة التدريس الراغب فى الترقية أربعة بحوث فى قطاع الدراسات الأدبية والإنسانية وستة بحوث فى قطاع دراسات العلوم الأساسية والطبية والهندسية والزراعية كحد أدنى فى حالة التقدم لوظيفة أستاذ مساعد ، وخمسة بحوث فى التخصص الأول وسبعة بحوث فى التخصص الثانى كحد أدنى فى حالة التقدم لوظيفة أستاذ ، وللعضو علاوة على ذلك أن يتقدم ببحثين إضافيين على الأكثر يتم تقييمهما ضمن إنتاجه العلمى " .

✽ وقد تضمنت إجراءات العمل فى اللجان العلمية الدائمة ما نصت عليه المادة رقم ١٨ للقرار السابق من " تكليف المتقدم للحصول على اللقب العلمى " لوظيفة " أستاذ مساعد " بإعداد بحث مرجعى "Survey or Review, Article, (R.A.)" ، ولوظيفة أستاذ " بإعداد بحث يتضمن عرضاً للاتجاهات الحديثة

فى التخصص "State Of The ART" على أن يعرض المتقدم ملخصاً شفهيّاً لبحثه فى اجتماع تحدده كل لجنة".

✽ وتضمنت قواعد التشكيل والإجراءات المنظمة لسير العمل باللجان العلمية الدائمة - الدورة الثامنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م تعديل الفقرة (د) من المادة ٢١ للقرار الوزاري السابق ، بشرط حصول المتقدم لنيل اللقب العلمي لوظيفة أستاذ مساعد على تقدير جيد فى بحثين على الأقل من البحوث الخاصة بالإنتاج العلمي المقدم بدلاً من بحث واحد - خلال الدورة السابعة ٢٠٠١/٩٨م وحصول المتقدم لنيل اللقب العلمي لوظيفة أستاذ على تقدير جيد فى ثلاثة بحوث على الأقل من البحوث الخاصة بالإنتاج العلمي المقدم بدلاً من بحثين - خلال الدورة السابعة ٢٠٠١/٩٨م وفى كل لا يجوز أن تقل درجة أي من الأبحاث المطلوبة للترقية بما فى ذلك البحث المرجعي عن مقبول .

✽ ونصت المادة ٢٥ من نفس القرار السابق على أنه " ينظر فى ترقية عضو هيئة التدريس على أساس إنتاجه العلمي من الأبحاث التي تقدم بها للفحص والبحث المرجعي أو البحث المتضمن عرضاً للاتجاهات المعاصرة لأحد موضوعات مجال تخصصه - للأستاذ المساعد والأستاذ على الترتيب - مع اعتبار هذا الإنتاج العلمي يشكل العنصر الأساسي فى الترقية ٧٥% من الإجمالي ، وإلى جانب ذلك تأخذ اللجنة فى الاعتبار عناصر أخرى تتصل بمجمل النشاط العلمي والتطبيقي للمتقدم ويخصص لها نسبة ٢٥% من الإجمالي "

✽ بينما نصت المادة ٢٦ من ذات القرار السابق على " أن تشمل العناصر المتصلة بتقييم مجمل النشاط العلمي والتطبيقي على وجه الأخص : الأعمال الإنشائية والاختراعات والمشاركة فى المشروعات والأبحاث التطبيقية فى مجال الإنتاج أو خدمة البيئة ، بجانب أعمال تطوير التعليم الجامعي فى مجال التخصص وتتضمن : التدريس الجامعي والكتب المؤلفة والمترجمة متى كانت صادرة عن دور نشر معترف بها وتحمل رقم إيداع والإشراف على الرسائل العلمية سواء

تمت مناقشتها أو ما تزال فى طور الإعداد والمشاركة فى إعداد المناهج الجامعية وتطويرها والمشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالتخصص " .

عوداً على بدء ..

على ضوء العرض الموجز السابق لواقع الأعداد للمهنة الأكاديمية فى الجامعات المصرية : بين أسلوبى الاختيار ومعايير التعيين والترقية للوظائف الأكاديمية وأمكن الوقوف على الحقائق التالية :

✽ إذا كان واقع التعليم الجامعي يقرر " أن من أبرز مشكلات التعليم الجامعي فى مصر تلك المشكلة المتعلقة بسوء اختيار الملتحقين بالمهنة الأكاديمية وقصور برامج إعدادهم وتدريبهم " وقد أكدت على ذلك دراسة أحمد المهدى (١٩٩٥م) ودراسة ضياء الدين زاهر (١٩٩٥م) ودراسة مهنى غنايم (١٩٩٦م) ودراسة على مدكور (١٩٩٨م) ودراسة محمد على نصر (١٩٩٩م) ودراسة محمود الناقة (١٩٩٩م) ودراسة سامى فتحى عمارة (١٩٩٩م) ودراسة شبل بدران وجمال الدهشان (٢٠٠٠م) ودراسة صلاح خضر (٢٠٠١م) ودراسة أحمد يوسف وزميله (٢٠٠٢م) ودراسة محمد منير مرسى (٢٠٠٢م) حيث رأت تلك الدراسات أن عملية انتقاء الطلاب للالتحاق بالمهنة الأكاديمية لا تأخذ فى الاعتبار سوى الشهادات والتقديرية دون الالتفات إلى سائر المقومات الشخصية الواجب توافرها فى شخصية الملتحق بتلك المهنة؛ أن حيازة شهادة علمية - وإن كانت شرطاً ضرورياً - لا تكفى لتجعل من حاملها أستاذاً جامعياً صالحاً ، كما أن انتهاج الأسلوب الأول أو الثانى أو هما معاً لا يخرج بالتعليم الجامعي من هذه المشكلة وذلك القصور فتمتى يتم انتقاء الطلاب المتقدمين للتعين فى وظيفة معيد بالجامعات المصرية ، بحيث يجمع الطالب المعين معيداً بين الجدارة

الفكرية والتفوق الدراسي والشخصية المستقلة المتزنة انفعالياً والممتلكة لمتطلبات النجاح فى المهنة الأكاديمية فى عصر فرضت فيه العولمة على التعليم الجامعي والعالي مفردات تقنية كان من نتيجتها حتمية تطوير الأنظمة التعليمية بالجامعة واعتماد التطوير العلمي والتكنولوجي المتسارع أساساً لذلك !!!

✽ إذا كان الانتقاء للالتحاق بالمهنة الأكاديمية ضرورة حتمية فى ظل حتمية تطوير أنظمة التعليم الجامعي لمواكبة عصر العولمة والتعامل بفاعلية مع تقنياته - من ناحية - ومحاولة الوفاء بمتطلبات تدويل التعليم الجامعي كضرورة عصرية - من ناحية أخرى - ؛ فإن المؤسسات الجامعية ومهامها المتعددة تقتضي الاهتمام بالتدريب المستمر - أثناء الخدمة - ولمختلف المستويات المهنية على النحو الذي يخدم طبيعة المركز والأدوار الوظيفية التي يجب أن يضطلع بها عضو هيئة التدريس بالجامعة والمجتمع الصغير والكبير . ومع ذلك فمال زال واقع الإعداد للالتحاق بوظيفة عضو هيئة التدريس بمعظم الجامعات المصرية يقرر أن الشرطين الموضوعيين لتعيين المدرس المساعد مدرساً هما : حصوله على درجة الدكتوراة واجتيازَه بنجاح دورة إعداد المعلم الجامعي .

وفيما يتعلق بالشرط الأول " الحصول على درجة الدكتوراه " فإن اختيار الجامعات المصرية للطلاب للالتحاق بالدراسات العليا ومواصلة الدراسة يعتمد - بالدرجة الأولى - على التفوق التحصيلي دون النظر لميولهم نحو التدريس ، كما تتبنى تلك الجامعات أسلوب قيام الطالب ببحث متعمق فى أحد التخصصات الفرعية - كأحد وأهم متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة - ويقوم الطالب بإعداد هذا البحث وبشكل فردي تحت إشراف أحد الأساتذة أو اثنين منهم ، (وغالباً) ما يكون هذا البحث من البحوث : النظرية أو الأُمبيريقية أو التجريبية - حسب تخصص الطالب - ومن ثم فإنه لا ينمي لدى الطالب أية مهارات

لازمة للقيام بأنواع أخرى من البحوث . ولربما استشعر خطر ذلك القائمون على تطوير التعليم الجامعي والمخططين لسياسته وعلى رأسهم المجلس الأعلى للجامعات ، فتم معالجة تمركز الباحث حول نوعية واحدة من البحوث وذلك بإضافة المادة رقم ١٨ من القرار الوزاري رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٩٨/٢/١ م ، والتي تم بمقتضاها إعداد المتقدم للحصول على اللقب العلمي " لوظيفة أستاذ مساعد " لبحث مرجعي " ولوظيفة أستاذ " لبحث يتضمن عرضاً للاتجاهات الحديثة في التخصص ، إلا أن ذلك يأتي متأخراً نسبياً ، كما أن عدداً غير قليل من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية – وبخاصة الجامعات الإقليمية – يظل ثابتاً عند بداية سلم المهنة الأكاديمية كمدرسين فحسب ، وربما ينتهي بهم سلم المهنة الأكاديمية عند هذه البداية ببلوغهم سن التقاعد .

كل هذا يفرز أعضاء مفتقدين (حتى) للخلفية النظرية الكافية عن تخصصهم العام فما بالك بمدى إدراكهم للتعامل مع مفردات عصر العولمة وتقنياته . ألم يفرض التطور العلمي والتكنولوجي عليهم وجوب تطوير أساليب التعليم والتعلم؟!

وبالنسبة للشرط الثاني " اجتيازه بنجاح دورة إعداد المعلم الجامعي " فعلى الرغم من أهميتها وضرورتها العصرية إلا أن النداءات تتزايد مطالبة بضرورة إعادة النظر فيما يقدم خلالها من موضوعات للإعداد – محاضرات ، تطبيقات ، ندوات ، تقويم مهام – بجانب قصر المدى الزمني للدورات وتوقيتها ؛ حيث يلتحق الدارس بها قبيل تعيينه مدرساً وبعد أن يكون قد مضى على تعيينه – معيداً فمدرساً مساعداً – قرابة عشر سنوات تم تشكيله خلالها وفق أنماط تربوية ومنهجية وتدرسية من الصعب إقلاعه عنها ، وحتى إذا تم تعديلها بفعل هذه الدورات فإنه ما يلبث أن يعود لمثل ما كان عليه تحت وطأة زحام المهام وثبات العادات القديمة ، وإذا كانت الدراسات المطالبة بضرورة إعادة النظر في محتوى وتوقيت تلك الدورات وأهدافها في تزايد مستمر ، تؤكد على أن هذه الدورات – بما ينتابها من قصور بين – لا يمكن أن تقف بالدارس قبيل تعيينه مدرساً على كل ما هو جديد ومعاصر في مجال تخصصه وأساليب التدريس والتواصل لمواكبة التغير والتطور الحاديين

فى التعلیم الجامعی فى ظل الكونیة المفروضة والمعلوماتیة المتسارعة والتكنولوجیة المسيطرة والزیادة المضطردة من الطلاب والأشكال الجدیة والمتنوعة للتعلیم الجامعی والعالی . ألیس كذلك ؟!

یضاف إلى ما سبق – حیال ما تتبناه الجامعات المصریة لإعداد طلابها فى مرحلة الدكتوراه – الاتجاه المتزاید لإعداد الباحثین على مستوى الماجستیر والدكتوراه فى الجامعات الأمریکیة والأوریبة ، لیس فقط فى العلوم التكنولوجیة والتطبیقیة بل فى العلوم الإنسانیة والاجتماعیة التربویة منها والنفسیة كذلك ، ونظراً لتناقض الرؤى بین الجامعات فیما بینها وفیما بینها و بین الجامعات المصریة ، ومع أن مخرجات هذا الاتجاه یمثلون رواد الثقافة وقادة الفكر والتغییر فى المجتمع المصری ، إلا أن هذا الاتجاه كرس التجزئة والتبعیة للمدارس الغربیة المختلفة والمتناقضة مع مدارسنا الفکریة ؛ مما أدى إلى ازدواج فى الفكر والثقافة وصدام بین أنماط التنمیة على مستویيها : التنظیری البحتی والتطبیقی العملی ، ناهیک عما صاحب ذلك من قصور فى وجود ثقافة مشتركة بین أعضاء هیئة التدریس حتى على مستوى التخصص الواحد . فكیف یتوقع لهذا الواقع أن یسهم فى إعداد عضو هیئة التدریس المؤهل لمعایشة عصر عالمیة التفكير وعالمیة المعرفة ومواكبة الاتجاه القوى والمتنامی لتدویل التعلیم الجامعی والعالی كضرورة عصریة ؟!

أما بالنسبة للنظام الحالی للترقیة فى المهنة الأكادیمیة ، فقد تلاشت فى ظله الكثير من سلیبات الأنظمة السابقة وبخاصة ما تضمنته المواد أرقام " ٩ ، ١١ ، ١٨ ، ٢٥ ، ٢٦ " للقرار الوزاری رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٩٨/٢/١م والصادر بشأن " قواعد التشکیل والإجراءات المنظمة لسیر العمل باللجان العلمیة الدائمة " ، كما ساعد النظام الحالی فى الحد من تمركز عضو هیئة التدریس حول نوعیة واحدة من البحوث تعد – فى الغالب – امتداداً للبحث الذی تقدم به كمتطلب رئیسی للحصول على درجة الدكتوراه فى تخصصه ولكننا نؤكد على ما جاءت به المادة ٢١ للقرار الوزاری السابق " من حصول المتقدم لنیل اللقب العلمی لوظیفه أستاذ مساعد على تقدیر جید " فى بحث واحد على الأقل ، وحصول المتقدم لنیل اللقب العلمی لوظیفه أستاذ على تقدیر جید " فى بحثین على الأقل من البحوث الخاصة بالإنتاج العلمی المقدم والإبقاء علیها ، بدلاً من التعدیل الذی حدث بالفقرة (د) من ذات المادة خلال

الدورة الثامنة ٢٠٠١م / ٢٠٠٤م والذي تضمن شرط حصول المتقدم لنيل اللقب العلمي لوظيفة أستاذ مساعد على تقدير جيد " فى بحثين - وليس فى بحث واحد - على الأقل وحصول المتقدم لنيل اللقب العلمي لوظيفة أستاذ على تقدير جيد " فى ثلاثة بحوث - بدلاً من بحثين - على الأقل من البحوث الخاصة بالإنتاج العلمي المقدم ، والعودة عن هذا التعديل كما نرى الدراسة الحالية ضرورة تخصيص نسبة ٤٠% بدلاً من ٢٥% للأنشطة العلمية والتطبيقية وذلك دعماً للجهود التي تبذل فى إعداد وتأليف وترجمة الكتب والمراجع فى التخصص وليكون ذلك دافعاً قوياً وراء مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى تطوير أساليب وأنظمة التعليم الجامعية لتتمكن الجامعات المصرية من معاشية مفردات عصر العولمة التي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة .

وإيماناً بحقيقة مؤداها " أن واقع الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بمؤشراته الحالية لا يساعد على تأهيل أعضاء هيئة التدريس بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة لقيامهم بالأدوار الواجب ارتباطها بتلك المهنة والنهوض بها، ومن ثم يصعب أن يسهم هذا الواقع - وبخاصة أساليب الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية والإعداد لها - فى إعداد عضو هيئة التدريس المؤهل لمعاشية عصر عالمية التفكير والعلم والمعرفة وعالمية الأزمان والحقوق والواجبات وعالمية القيم الإنسانية - من ناحية - ومواكبة الاتجاه القوى والمتنامي لتدويل التعليم الجامعي والعالي ، والتي لم يعد قاصراً على عمليات التدريس والبحث والتدريب " فحسب " بل امتد ليشمل " أيضاً " التخطيط لبرامج وأساليب وأنظمة التعليم الجامعي وإدارتها لتأهيل خريجين قادرين على تحمل المسؤولية ولديهم القدرة على تطوير أداءهم وخلق فرص العمل الجديدة من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من كون التعليم الجامعي بمؤسساته التقليدية وأنظمتها المعاصرة هو المصنع الذي يجب أن يخرج إلى المجتمع كوادره التي تقوم بتسيير وقيادة المجالات المختلفة من مواقع الخدمة والإنتاج ويؤهله لمواجهة أخطر موجات الكوكبية وأعنفها ، وإيماناً بأن الأستاذ الجامعي هو قائد هذا التطوير والتأهيل حتى فى ظل تطور الأنظمة التعليمية الجامعية إلا أننا نتساءل ما المعالم الرئيسة لتحديات العولمة ومتطلبات تدويل التعليم

الجامعى، وما موقف التنمية المهنية لعضو الهيئة التدريسية منها؟ هذا هو موضوع الفصل الثانى.

الفصل الثاني

تحديات العولمة ومتطلبات

تدويل التعليم الجامعي

مقدمة:

أولاً: العولمة : المفاهيم – الجوانب – المخاطر.

ثانياً: تدويل التعليم الجامعي : المفهوم – المبررات – المعالم الرئيسية – المتطلبات.

عود على بدء

الفصل الثاني

تحديات العولمة ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي

مقدمة:

انتهت دراسة *Cambes, J.E. (1991)* إلى " أن تعزيز أدوار التعليم الجامعي والعالي لتمكين الطلاب من الحياة والعمل في عالم يتحرك نحو عولمة السوق ، يتطلب : إضفاء البعد الدولي على المقررات الدراسية المتعلقة بالسوق العالمية المحتملة مع إتاحة مجال أكبر للمقررات التي تساعد على تكوين وفهم أفضل للعالم كالتاريخ والسياسة والاقتصاد ، وتدريبهم – في سياق دولي – على إقامة العلاقات الإنسانية وإدارة الموارد البشرية ، هذا بجانب التأكيد على دراسة اللغات الأجنبية والثقافات الخاصة بالمشاركين المحتملين – سواء في التجارة أو العمل – مع ضرورة إكساب هؤلاء الطلاب الكفايات الأساسية للتعامل مع تقنيات العصر " .

أشارت العديد من تقارير اليونسكو *U.N.E.S.C.O. (1995)* إلى أن العولمة بمفرداتها والشبكية والتعددية والأتمتة "Automation" تعد من القوى الجديدة والعوامل التي فرضت تطوير التعليم الجامعي نحو برتبيات أكثر دولية ، فكان الاتجاه المتنامي لتدويل التعليم الجامعي والذي لم ولن يقتصر على عمليات التدريب والتدريس والبحث ، بل امتد ليشمل التخطيط لأنظمة تعليمية جامعية جديدة ومعاصرة يسرفها تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن بعد " .

ورأي كل من : بول كندي (١٩٩٥م) وعبد الله عبد الدايم (١٩٩٦م) " أن هذا وقد حملت العولمة الاقتصادية حملت معها قيماً ثقافياً وأخلاقية وجمالية ؛ فثقافة الاستهلاك وانتقال الوعي والاهتمام الثقافي والأخلاقي والقيمي للإنسان من إطار ثقافته الوطنية إلى إطار الثقافة العالمية ، كلها جاءت نتاجاً للعولمة الاقتصادية والسياسية والإعلامية ، لذا جاء الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي والعالي – بصفة خاصة – عن طريق برامج معينة تسهم في تنمية وعي الطلاب والشباب وتأكيد اتجاهات تؤدي إلى التفاهم الدولي والاحترام

المتبادل وفهم الثقافات الأخرى ، مع نقل مهارات وكفاءات معينة تمكن الشباب من الحياة فى سياق دولي مثل : إتقان اللغات الأجنبية والتعامل مع تقنيات العصر "

واستهدفت دراسة *Brown, Bettina, Lankard (1997)* " كما أن تنمية الوعي العولمي فى التربية المهنية من خلال إدراك العوامل الاقتصادية والثقافية والتنافسية التي تؤثر على أساليب العمل فى الساحة الدولية ، وذلك بإضفاء الصيغة الدولية على المناهج وتضمينها لبعض المفاهيم الدولية وتطوير أعضاء هيئة التدريس فى ضوء التعددية الثقافية ومتطلبات التفاهم الدولي .

وأكدت دراسة *Bonfiglio, Olgo (1999)* ويضاف لذلك أن " أن إبراز معالم الدور الهام الذي تقوم به الجامعة فى نشر الخبرات التربوية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب يقتضي تحقيق هدفين هما : إدراك مفهوم الاتجاه نحو تدويل التعليم الجامعي والعمل على تنفيذه من قبل أعضاء الجهاز الإداري والأكاديمي بالجامعة . وإضفاء صيغة الدولية على مناهج الجامعة حتى تستطيع مواجهة تحديات مجتمع الكوكبية " .

وانتهت دراسة على السلمي (١٩٩٩م) إلى حقيقة مؤداها أنه " لكي ولعل هذا يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه لكى تتمكن الجامعات المصرية من معايشة عصر العولمة والتعامل مع مفرداته التقنية ، فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون ، بحيث : تكون نظم وبرامج وآليات مؤسسات التعليم الجامعي مترابطة مع أهداف تنمية التخصص المهني والإداري والفني والتي تستلزم أعلى مستوى من التدريب ، مع السعي الدءوب نحو تضيق الفجوة بينها وبين المؤسسات التعليمية المتفوقة ، وذلك : بتعظيم الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي بين الأقسام العلمية ، وتوظيف الأنظمة التعليمية الجديدة خاصة التعليم الجامعي عن بعد – والذي يمكن استخدامه مكملاً أو بديلاً للنظام الحالي – وإدخال البعد الدولي فى مناهجه وبرامجه ، وتوفير بيئة محققة لمعطيات العولمة ، مع ضرورة العناية باختيار وإعداد وتنمية أعضاء هيئات التدريس ومعاونتهم باعتبارهم الأداة الحقيقية لتفضيل كافة أشكال ومداخل التطوير "

وعلى صعيد آخر فإن : الكونية المحتومة والتكنولوجيا المسيطرة وتزايد آليات التعاون التربوي الدولي والمعلوماتية المتسارعة والطفرات الهائلة فى تقنيات الحاسب ، بجانب أعداد الطلاب المتزايدة بإضطراد بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي والأعباء المضطردة الملقة على عاتق أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كل هذا فرض ضرورة : تضمين المناهج والمقررات وأساليب التعليم لمفاهيم الكونية والعالمية والتعاون والسلام وحقوق الإنسان والتسامح مع تشجيع الاستقلالية والتعلم والنقد الذاتي وتوظيف الحاسب وشبكات المعلومات ، وتطوير الجامعات والكليات المختلفة بالانفتاح على الجامعات المتفوقة والاهتمام ببرامج الاعتماد الأكاديمي وتوأمة الجامعات وإيجاد أشكال جديدة للتعليم الجامعي لتأهيل خريجين ذوي مستوى عالي من الجودة وتكوينهم كمواطنين قادرين على تحمل المسؤولية ولديهم القدرة على تطوير أداءهم وخلق فرص العمل الجديدة ، وإنشاء مركز بكل جامعة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس وتعليمهم اللغات الأجنبية الحية وتدريبهم على حسن توظيف المفردات التقنية لعصر العولمة والتي أصبح لا مناص منها فى ظل تركز أهداف التعليم الكبرى حول التعلم للمعرفة والتعلم للعمل والتعلم للعيش مع الآخرين والتعلم لنكون " .

إلا أن " قصور أهلية الوضع الراهن لمؤسسات التعليم الجامعي فى مصر دون الوفاء بمتطلبات العولمة وما فرضته من تحديات أبسط نتائجها تغير دور وشكل المؤسسات التعليمية وأنظمتها المختلفة وبالتالي أدوار العاملين بها من أعضاء هيئة التدريس والإداريين وبات من الضروري مواكبة تلك الجامعات للتغيرات العالمية ، ولو من خلال التكامل بين الصيغة التقليدية للتعليم الجامعي والصيغ والأساليب والنماذج الجديدة لمؤسساته وأنظمتها التعليمية المعاصرة " .

ولعل الاتجاه نحو العولمة وصيرورية العالم باتجاه القروية جغرافياً والتعقيد تكنولوجياً وعلمياً والاختراقات الهائلة التي أحدثتها النقلة النوعية والطفرات فى وسائط الاتصال والإعلام ، كل هذا كان له انعكاساته وآثاره العميقة على طبيعة الحياة عامة وفى كافة المجتمعات غنية كانت أم فقيرة . " وإذا كانت العولمة قد ارتبطت بالجوانب الاقتصادية فى البداية ، حيث زحف الرأسمالية والخصخصة على مقدرات الأمور فى المجتمعات ، إلا

أنه طبيعياً امتداد هذا التأثير تدريجياً ليلا مس كافة الجوانب الأخرى للحياة فى جميع المجتمعات "

وتزايدت الكتابات والمناقشات حول قضية العولمة ، تلك الظاهرة التي تبدو بسيطة فى مظهرها ولكنها خطيرة فى جوهرها ؛ إذ أنها تمثل تياراً ظهر جلياً فى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين وأخذ ينمو ويتضخم حتى أصبح يطل ببشائره التي تنبئ بقدوم الطوفان .

وفى ظل القوى والعوامل التي شكلت حياة المجتمعات فى ضوء العولمة ؛ ظهر اتجاه متنامي لتدويل التعليم الجامعي والعالي يؤثر بقوة - ليس فقط - على التدريس والتدريب والبحث ، ولكن - كذلك - على التخطيط لإعادة تنظيم مؤسسات التعليم الجامعي وإدارتها ، وأصبح التدويل واحداً من أقوى التطورات فى تاريخ التعليم العالي ، حيث ظهرت العديد من برامج التعاون الدولي بجانب الاهتمام الواضح بتحليل ظاهرة الحراك الأكاديمي الدولي خاصة ما يتصل منها بطلاب التعليم الجامعي وأساتذته وبأحثيه ، كما ظهرت العديد من المشروعات لتطوير برامج التعليم العالي استجابة لاتجاهات التدويل والقناعة بوجوب امتداد آثار العولمة إلى القطاع الأكاديمي ؛ فأشارت دراسة *Sommerness & Beaman (1994)* إلى وجود اتجاهات عالمية تعبر عن تدويل متزايد للمناهج الجامعية . تجلت فى تدويل مقررات ثقافية عامة ، وكذا تدويل بعض المقررات التخصصية كما فى العلوم التجارية والإدارية أو فى مجال الأدب المقارن أو القانون الدولي أو علم الاجتماع أو العلوم الزراعية ، هذا فضلاً عن الاهتمام بالتدويل من خلال برامج اللغات الأجنبية . كما أكدت العديد من تقارير اليونسكو *U.N.E.S.C.O. (1995)* على أن حركة تدويل التعليم الجامعي والعالي صارت ظاهرة لها معالمها ومبرراتها ، وقد يسررتها تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصال عن بعد . فماذا عن طبيعة هاتين الظاهرتين ؟ وما التحديات المصاحبة لهما والمرتبة عليهما ؟ وما متطلبات كل منهما حيال مؤسسات التعليم الجامعي والعالي ؟!

أولاً: العولمة . المفاهيم - الجوانب - المخاطر:

اختلف المفكرون والمتقنون حول مفهوم العولمة "Calobalization" هل هي فعل أم رد فعل ؟ هل هي هدف أم نتيجة ؟ هل هي هدف متحرك زاحف خطط له وبدت شرارته مع اكتشاف الحاسبات والإلكترونيات وتقنيات الاتصالات والمعلومات ، واكتملت ملامحه على مشارف القرن الحادي والعشرين ؟ هل هي هدف أحدث أزمة بالنسبة للشعوب المتخلفة وانفراجاً وهيمنة للشعوب المتقدمة ؟ هل هي حصاد التطور أم ذكاء سياسة اتخذت قراراتها بعد الحرب العالمية الثانية ليكون للعالم قطباً أحادياً يهيمن على قدراته وطاقاته كلها ؟ هل هي عصر سيادة الإنسان والمؤسسات والدول الذكية على مثلهم من الضعفاء فى بقية أنحاء العالم؟ ومن ثم يصبح احتلالاً جديداً وبوجه جديد بكامل رضا الإنسان وليس قسراً عليه ، يسعى إليه ويحيا فى ظله ولا يفرض عليه .

والتربية – كمحتوى أسلوب حياة – تمثل طرفاً له دور فاعل فى خضم هذه المعمة لمواجهة حالة الارتباك الشديد التي أحدثتها هذه الظاهرة ، ولا يمكن تغييب هذا الدور أو إنكاره بحكم المسؤولية التاريخية والتقليدية لمؤسسات التربية عن إعداد الأفراد لاستيعاب التغيرات الحادثة فى مجتمعاتهم والتفاعل معها ؛ فما ارتبط بهذه الظاهرة من تغييرات على الساحة العالمية كالثورة العلمية والتكنولوجية ومعدلات سرعة التغير التي تكاد تخطف الأبصار وتذهل العقول وتأخذ بالألباب ، وثورة راس المال والتحويلات الاقتصادية وكذلك التحويلات فى بعض المفاهيم السياسية – كانتشار الديمقراطية – وما صاحب ذلك من تغييرات اجتماعية فى السلوكيات والأخلاق والقيم الإنسانية. " كل هذا وضع مؤسسات التربية وبرامجها وأساليبها والمسؤولين عنها على المحك وأمام اختيارات صعبة تحتاج إلى التدقيق وعمل التوازنات وابتكار الجديد لمواجهة الآثار السلبية لهذه الظاهرة وتفعيل الجوانب الإيجابية لها . فما طبيعة مفهوم العولمة ؟ وما أهم أبعادها ؟ وما أبرز تحدياتها للمجتمع عامة والتعليم الجامعي والعالي خاصة ؟

مصطلح العولمة . شأنه شأن كافة المصطلحات له معنيان : عام أي لغوي، وخاص أي الذي أراده المختصون به . والعولمة بمعناها العام مأخوذ من عولم بوزن فوعل ، وهو من الأوزان الصرفية الدالة على الإجبار والقسرأي إكساب الشئ طابع العالمية بالقوة .

وبمعناها الخاص لها عدة معانٍ اختلفت باختلاف الأطر الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

فبينما يقصد بها – فى إطارها الاقتصادي – " ظاهرة تحتوى على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة غير معهودة فى السابق " ، ينظر إليها – فى إطارها السياسي – باعتبارها " ظاهرة تحتوى على عدة قضايا سياسية عالمية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة فى العالم حالياً.

وبينما يقصد بها – فى إطارها الثقافي – " ظاهرة تشير إلى بروز الثقافة بوصفها سلعة عالمية تسوق كأية سلعة تجارية أخرى ، مما يؤدي إلى بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطابع " .

ينظر إليها – فى إطارها الاجتماعي – باعتبارها " ظاهرة تشير إلى بروز مجتمع مدني عالمي فيه كثير من القضايا الإنسانية المشتركة ؛ مما يعني إيجاد اقتصاد بلا حدود ، وسياسة بلا حدود ، وثقافة بلا حدود ، وعادات اجتماعية بلا حدود ؛ فهي ظاهرة شمولية ذات أبعاد معقدة ومركبة ومتداخلة تعكس الواقع الذي نعيشه على مختلف أوجه الحياة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية .

وثمة فارق شاسع بين مصطلحي : العولمة والعالمية ، فبينما ترتبط العولمة بالكون كله وأنظمة الإنسان المتنوعة سواء ما كان منها فى الأرض أو فى الفضاء ، بينما ترتبط العالمية بالأرض والإنسان ، فالعالمية مفهوم طموح للارتفاع بالخصوصيات إلى مستوى عالمي مع الإيمان بالتواصل والتفاعل والحوار بين الثقافات القائمة والموجودة بهدف الحفاظ على الهوية الثقافية وإغنائها ؛ فهي تنشر مشروعا ثقافيا فيه طموح ورغبة فى التبادل مع الثقافات الأخرى ، ففي العالمية الثقافية اتجاهات : إرسال واستقبال . أما العولمة فهي إرادة الهيمنة على العالم وبالتالي قمع وإقصاء كل الخصوصيات بهدف احتواء العالم كله وتمييع الهوية الثقافية للآخرين من خلال اختراقها لتكريس نوع معين من الثقافات

الخاصة بها ؛ ففيها طموح لاختراق ثقافة الآخرين وسلبهم خصوصياتهم معتمدة على الإرسال دون الاستقبال مع رفضها للتعددية الثقافية ، فهي لا تؤمن بحوار الثقافات.

كما أن منطق العولمة متعارض مع منطق الاتجاه نحو التدويل ، على اعتبار أن الأخير يتم في مجتمع تحكمه أنساق قيمية تدعم مذهب الوطنية الراسخ في المسؤولية ، أما العولمة فهي على العكس من ذلك ، حيث تتضمن التزامات منطقية قليلة من أجل المسؤولية ولكنها ترنو إلى متابعة الاهتمام على المستوى الكوكبي من خلال توظيف رؤوس الأموال غير المقيدة .

ويظهر التعارض بين العولمة والاتجاه نحو التدويل في علاقتهمما بالتربية في صورة مختلفة تماماً خاصة باعتبار التوقعات التي يتضمنها كل من المنطقين عن الوظيفة الاجتماعية للتربية ؛ ففي الأساس ينظر إلى العولمة على أنها تكامل اقتصادي يتحقق من خلال تأسيس سوق عالمي يتميز بالتجارة الحرة والحد الأدنى من الالتزامات ، في حين يشير الاتجاه نحو التدويل إلى العمل على زيادة السلام العالمي والتعاون الدولي في مجال التعليم . فالعولمة كما ترى (Sandra, Taylor. et. al. (1977) " لا تمس كل الدول القومية بنفس الطريقة ولا تحدد بشكل كامل كيف ترتبط الدول القومية ، بينما يتضمن التدويل علاقات وتفاعلات بين الأمم أكثر من تلك التي تتعدى الحدود " ويؤكد مايكل كارتون وصبحى الطويل (١٩٩٧م) ذلك بالإشارة إلى " أن مفهوم عالمي *Global* يقترح فكرة الكل أو التمام ، وقد يكون ذلك اقتصادياً أو بيئياً أما مصطلح التدويل فيطبق مباشرة على الترابط بين مختلف أقاليم العالم " .

وحقيقة الأمر أن مصطلح العولمة – في مفهومه الثاني – يقصد به " أية متغيرات جديدة تنشأ في إقليم معين من العالم سرعان ما تنتقل وتمتد إلى باقي أنحاء العالم ، منشئة نوعاً من الترابط والاعتماد المتبادل بين مختلف أقاليم العالم ؛ " فالعولمة هنا تعني انتقال المتغيرات والظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية من مكان لآخر بشكل يؤدي إلى خلق عالم واحد ، لسانه توحيد المعايير الكونية وتحرير العلاقات الدولية الاقتصادية ونشر المعلومات وتقريب الثقافات. وأهم مقومات هذا المفهوم : الوفاق بين القوى الكبرى وسقوط

الحدود السياسية وتآكل الحواجز الثقافية وعالمية : الإنتاج المتبادل والإعلام والمعلومات، وهيمنة التقدم التكنولوجي . وهذا المفهوم للعولمة لا يمكن أن يتم إلا بين القوى المتكافئة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فلا يسير التغير في اتجاه واحد من القوى إلى الضعيف .

والعولمة في الرؤية الليبرالية – التي يروج لها الغرب بصفة خاصة – " عملية إلحاقية انتقالية ، بمعنى أنها عملية تقسيم العالم إلى عالمين : عالم القوى الكبرى ذي المؤسسات العالمية والشركات الكبرى وعالم الدول النامية أو المتخلفة . وهذا العالم الأخير ينبغي أن يلحق بالعالم الأول عن طريق فتح أسواقه أمام الدول الكبرى ، وتحديث رؤاه السياسية والاجتماعية والثقافية وذلك بتبني المنهج والنمط الغربي في المعرفة والتكنولوجيا والثقافة وطريقة الحياة " والعولمة – وفقاً لهذه الرؤية – انتقائية أساسها أن القوى المهيمنة على النظام العالمي تختار المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتركز عليها ، فالتغيير هنا مفروض من جانب واحد وفي اتجاه واحد .

والعولمة بين دول الشرق الأوسط معناها " فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصناعية والزراعية والإسرائيلية ، أو أمام المنتجات الأمريكية والأوربية التي تغير إسرائيل علاماتها التجارية – بوضع اسمها عليها وإعادة تصديرها إلى الأسواق العربية " . والعولمة بهذا المفهوم عملية هيمنة ومحاولة فرض للقيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الليبرالية على المجتمعات النامية والمتخلفة ، والقضاء على الهويات القومية والوطنية لا عن طريق القوة والفرض وحدهما ، ولكن أيضاً عن طريق جعل أبناء العالم النامي يقبلون على الثقافات الغازية .

وبقدر اختلاف المثقفين والمفكرين ، ولكنهم اتفقوا جميعاً على أن " العولمة هي إسقاط حاجز الزمن والمسافات ، وفتح كافة محابس تدفق البيانات والمعلومات والمعرفة بجميع أشكالها وأنماطها ، فهي شبكة تواصل تحتية وفوقية سلكية ولاسلكية ربطت كل البشر في دائرة واحدة مغلقة أتاحت التفاعل والتداول وضبط إيقاع الحركة فيما بينهم ، وهي

أيضاً حركة أحادية التوجه ، لم يسبق لها مثيل فى نقل وتدفق وتصدير الخبرات والفكر ، لأهداف بعضها معلن ، والأخرى لم يأت موعد إعلانها " .

وتوجد عدة جوانب للعولمة . تمثل - معاً - إطاراً للتفاعلات الإنسانية المعاصرة بمختلف أنواعها ومستوياتها وهي إطار حاكم ومؤثراً فى هذه التفاعلات - وبينما يرى محمد أبو عامود (٢٠٠٠م) أن هذا الإطار يقوم على : انسياب حركة السلع والخدمات والأموال والأفكار عبر حدود الدول بواسطة تقنيات متجددة وسريعة التطور ، وفى ظل وجود بناء مؤسس على مستوى العالم لتيسير حركة العولمة بالمفهوم المتقدم مع اختصار الزمان والمكان ومحاولة تكييف النظم الاجتماعية والسياسية مع انسياب حركة العولمة . يرى كل من : نبيل مرزوق (١٩٩٧م) وفؤاد جرجس (١٩٩٨م) وأحمد درويش (١٩٩٩م) ومنعم العمار (٢٠٠٠م) أن أهم جوانب العولمة : العولمة الاقتصادية . وتتمثل فى حرية التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستجابة المرنة لتنظيم أسواق عالمية وتدعيم الحركة الحرة للعمل .

والعولمة السياسية . وتتمثل فى إضعاف القيم المرتبطة بمفهوم الدولة - الأمة - وتقوية القيم الأساسية العولمية المشتركة . والعولمة الثقافية . وتتمثل فى دعم هيمنة ثقافة واحدة على العالم وهي الثقافة الأمريكية والتي تعتمد فى انتشارها على التقدم الهائل فى تقنيات الاتصال ، ولغتها السائدة هي لغة الصورة سريعة التأثير والإغراء ، ولها منطقتها الأخلاقي الذي لا يتفق بالضرورة مع ما تعارفت عليه الثقافات الأخرى ، وجمهورها المستهدف هو القاعدة العريضة والشباب على وجه الخصوص والمادة المعروضة ينتمي معظمها إلى الثقافة الشعبية الأمريكية فى الغناء والرقص والموسيقى ، وهي تنسم فى الغالب بسرعة توالي الصورة والمعلومات لإبهار الحواس والتأثير غير المباشر على تشكيل الوعي . ويتوازى مع هذه المادة الشعبية مادة علمية أكاديمية قد يكون بعضها مزيفاً لخدمة أغراض خاصة ، حيث تبث على شبكات يقبل بعضها - من الناحية النظرية - الحوار وسماع الرأي الآخر .

ولعل المخاطر التي ترتبت على العولمة الاقتصادية – الجانب الأول للعولمة – متنوعة : منها ما هو ناتج عن اتفاقية التجارة العالمية ، حيث فتح الأسواق العربية أمام السلع الأجنبية وعدم قدرة الدول العربية على حماية المنتج الوطني . ومنها ما هو ناتج عن التكتلات الاقتصادية الكبرى في ظل استمرار التفكك العربي، حيث تتعامل الدول العربية وبصورة منفردة مع تلك التكتلات ، ومن ثم تصبح قدرتها التفاوضية محدودة ، ومنها ما هو ناتج عن الشركات العالمية العملاقة ، حيث تمثل خطراً وتهديداً مباشراً للأنشطة الاقتصادية العربية – خاصة – في حالة ضعف القدرة التنافسية لها مع ترسيخ حالة التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة . كما ترتب على العولمة السياسية – الجانب الثاني للعولمة غياب سلطة الدولة ، ودعم حق التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ، سواء كان ذلك من خلال الاستناد إلى قرارات مجلس الأمن أو من خلال الإرادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية بجاني الاتجاه نحو إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية بهدف تحويل نطاق التفاعلات في المنطقة من النطاق العربي إلى نطاق جديد يشمل أطرافاً أخرى غير عربية ، مع احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لموقع القوة العظمى وسعيها للاحتفاظ بهذا الموقع لأطول فترة ممكنة . ومن المخاطر التي ترتبت على العولمة الثقافية – الجانب الثالث للعولمة – هيمنة ثقافة الاستهلاك الفرعي التي تبعد الإنسان عن واقعه وتجعله مغترباً وهو يعيش في وطنه وحيال ذلك يرى كل من (Kress, G. (1996) ، Jones S, P. (1998) أن العولمة الثقافية فرضت نفسها على كافة المجتمعات فحولت مهارات التواصل اللغوي .”Language, Communication” من استخدام اللغة المنطوقة “Varbal, language إلى اللغة المنظورة “Visual, Language أو المهارات اللغوية البصرية مع استخدام بعض المهارات اليدوية والعقلية الأخرى في سياق التواصل اللغوي . وبالتالي يلاحظ أن العولمة قد عملت على التغييب الجزئي للأجواء الاجتماعية للتواصل اللغوي . كما أن عولمة التعليم فيها جور وتعد على دور الدولة وسلطاتها وتحكمها في العملية التعليمية ، وبالتالي صار هناك تغييب متعمد للمحاسبية “Accountability في مجال التعليم ، كما أحدثت العولمة تغييرات عميقة في نظم التعليم الوطنية . لكل هذا كان من الطبيعي التفكير في كيفية تغيير أنظمة التعليم ، وكيفية مواجهة

التحديات التي يفرضها هذا التغيير. ولهذا ينبغي التعرف على مدى تأثير العولمة على التعليم وبخاصة التعليم الجامعي .

وعلى صعيد آخر يشير كل من على السلمي (١٩٩٧م) وعلى مذكور (٢٠٠٠م) وحسين كامل بهاء الدين (٢٠٠٣م) إلى التحديات العامة للعولمة في كونها أسهمت في : إسقاط القيم والمناهج والأسس والأساليب التي سادت عصر ما قبل العولمة ، وانهيـار – مفاهيم الزمان والمكان نتيجة تداخل الأزمنة ، بفضل التقنيات العالمية المتاحة ، بجانب تحول الوقت من قيد “Constraint” إلى مورد “Resource” ، وتغير مفهوم الثبات أو الاستقرار فأصبح التغير هو الثابت الوحيد ، كما انتشرت التجارة العالمية على مدى دولي وعالمي ؛ فكان الاتجاه نحو الاقتصاد الحر ومزيد من السيطرة للدول المتقدمة على الدول النامية وتحلل الدولة من الكثير من المسؤوليات التي كانت موضوعة على عاتقها والتي أدت إلى زيادة معدلات البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، واتسع دور الشركات متعددة الجنسيات *Multinational, Corporations* والمؤسسات متخطية الحدود *Transitional, Corporation* ؛ حيث ارتفع عدد المؤسسات متعددة الجنسيات من ٧ آلاف مؤسسة عام ١٩٧٣م إلى ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف في عام ١٩٩٥م ويمثل عشرون منهما فقط دورة رأس مال يعادل الناتج المحلي لثمانين دولة ، ويتحقق عن طريق أفرعها ثلث التجارة العالمية ، هذا بجانب شيوع حركة الخصخصة *Privatization* ومفاهيمها في الدول الصناعية الفنية والدول النامية على حد سواء ، وهيمنة الاقتصاد المتشابك “*Interlinked, Economy*” وزيادة حدة المنافسة بين الدول الاقتصادية المتقدمة . واشتداد حدة المنافسة بين الدول والشركات التي حرصت على زيادة ميزتها التنافسية *Competitive, Edge* وقيام مسوقين *Globally Marketers* بترويج منتجاتهم عبر قنوات كونية *Global, Channels* تقدمها وسائط الإعلام من خلال قنواتها الفضائية ومراسيلها في كل أنحاء العالم .

وتوارت مفاهيم وعادات الانعزال والتباعد بين المنظمات وفيما بين وحداتها الداخلية وبزغت أهمية الشبكات والتحالفات وغيرها من صيغ الترابط المختلفة بين المنظمات

وتعالت قيمة الجودة بمعناها الشامل الذي يعبر عنه بأداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة من أول مرة *Doing Right Things Right First Time* وهو ما يعبر عنه بإدارة الجودة الشاملة .

وعلى ضوء التحديات والآثار السابقة لظاهرة العولمة أشار على مذكور (١٩٩٧م) (٢٠٠٠م) إلى أن تلك الآثار والتحديات قد ألقت بتبعات كبيرة على التعليم العالي والجامعي ومراكز البحث في جميع الأقطار العربية ن فجاءت التحديات والآثار التي أحدثتها العولمة على التعليم الجامعي والعالي متمثلة في: سيطرة الدولة على التعليم باعتباره من أعمال السيادة وما صاحب ذلك من عدم وجود فلسفة أساسية لمنظمة التعليم الجامعي والعالي . والبطء الشديد في استجابة الجامعات والمعاهد العليا لمطالب التطور والتغير نظراً لتعقد التنظيمات البيروقراطية بجانب التباين الواضح في معايير القبول وتكاليف التعليم السائدة في الجامعات الحكومية مقارنة بتلك السائدة في الجامعات الخاصة ، وبالتالي وضوح التناقض بين توجهات التعليم الجامعي وبين متطلبات قطاعات الأعمال التي تتعاطى التقنيات الحديثة وتتعامل بمفهوم العولمة التي لم يدخل بعد في نسيج عملية اتخاذ القرار التعليمي الحكومي ، مما يدعم قصور التعليم الجامعي والعالي – الحكومي – دون المنافسة القادمة من الجامعات الخاصة ذات الحركة الأسرع والمرونة الأقدر على التكيف مع متطلبات سوق العمل وانحصار الجامعات والمعاهد العليا الحكومية في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية .

وبصفة عامة تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى أن العولمة بمالها من مفاهيم وما تتضمنه من جوانب ، تعد من أهم التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات النامية – ومنها المجتمع المصري – عامة بما في ذلك مؤسسات التعليم الجامعي . وأهم هذه الدراسات دراسة محمد السيد سليم (١٩٩٦م) ودراسة حسين كامل بهاء الدين (١٩٩٧م) ودراسة طارق متري (١٩٩٧م) ودراسة كريسان كوميليان (١٩٩٧م) ودراسة كولن . ن . باور (١٩٩٧م) ودراسة محمود كامل الناقبة (١٩٩٩م) ودراسة حسين كامل بهاء الدين (٢٠٠٣م).

وفى ضوء ما تضمنته الدراسات السابقة من تحديات مجتمعية مصاحبة لهيمنة العولمة ومرتبة عليها . يمكننا تحديد أهم إشكاليات العولمة والتي تترك بآثارها على المجتمع عامة والتعليم الجامعي والعالي بصفة خاصة فى :

(١) أصبح التعليم وخاصة التعليم عالي الجودة يعطي قيمة تفوق قيمة رأس المال والمواد الخام والعمل ، وبالتالي صار التعليم العالي للجميع كسياسة تحقق الأمن القومي للدول الصناعية بالإضافة إلى ظهور جامعات شاملة مرتبطة بمواقع الإنتاج - فى ألمانيا - وظهور صيغ تجمع بين التعليم الأكاديمي والتطبيق العملي مثل كليات المجتمع المنتشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية . بجانب ظهور صيغ للتعليم المفتوح وأخرى للدراسات المسائية وثالثة تتيح الانتساب وكل تلك الصيغ تعمل على أن يكون التعليم العالي للجميع ، بما يتيح فرص التميز للجميع .

(٢) دعمت العولمة دعوات التنافس والتغيرات المتسارعة فى شتى المجالات المجتمعية بهدف : تفريد التعليم حيث الاستجابة لحاجات المتعلمين المتغيرة ، ودعم التعلم الذاتي والاتجاه نحو تعليم عملية التعلم من أجل إنتاج المتعلم الموجه ذاتياً والمشارك فى عمليات التدريب والتعليم المعهود مدى الحياة ، وبالتالي ظهور مؤسسات للتعليم الجامعي والعالي تتسم بالمرونة فى نظم القبول والمحتوى وأساليب التقويم وفى نظم الحضور ، ومنها التعليم من بعد والتعليم المفتوح .

(٣) تراكم وسرعة تغير المعرفة العلمية وما صاحب ذلك من زيادة التغير المتسارع كمياً وكيفياً للاختراعات والأسواق ؛ فرض أنواعاً من المهن والوظائف لم تكن موجودة من قبل . وهذا يتطلب تعليماً مستمراً وتدريباً معادواً يتيح لطالبي العمل اللحاق بالتغيرات الحادة فى سوق العمل إلى الدرجة التي يتوقع فيها طلعت عبد الحميد (٢٠٠٠م) أن الفرد يمكن أن يغير وظيفته من ثلاث إلى أربع مرات طوال حياته ، وهذا يعني أن الحديث عن سنوات معينة للتعليم

وسنوات محددة للعمل مدى الحياة أصبح من مخلفات العصر الصناعي الحداثي والذي لا يتفق مع متطلبات عصر ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة ، حيث ثورة المعلومات التي جعلت التغير المتسارع سمة أساسية فى شتى المجالات ومنها العمل . وهذا يلقي العبء على التعليم العالي والجامعي ويحتم ضرورة الاستفادة من إمكانات التعليم العرضي فى إطار التعليم المستمر والتدريب المعاود.

٤) فرضت العولمة بجوانبها وتشريعاتها نمطاً من المعايير المتسم بطابع العلمانية والمتناقض - بطبيعة الحال - مع خصوصيات وتشريعات بعض الدول ، فعند عقد الصفقات وإجراء عمليات التبادل السلعية لن تتدخل معايير الحلال والحرام بل تطبق التشريعات ذات الطابع العلماني إلى جانب ما جاءت به التقنيات العالمية كالإنترنت وأطباق الاستقبال الفضائية ، ومن هنا كانت الهواجس التي ترى أن الهوية والخصوصية الثقافية فى سبيلها إلى الإضمحلال ، فظهرت الدعوات الداعمة للحفاظ على الهوية والالتكفاء على الذات ، فى الوقت الذي كانت فيه الدولة الإسلامية فى عصور ازدهارها تدعو إلى الانفتاح على الآخرين والآن - فى ظل الثورة التقنية - لا تستطيع الفكك من الطبيعة الاقتصادية للتقنيات ، ولعل ذلك يفرض على التعليم الجامعي والعالي - خاصة - حتمية تحصين المتعلم حيال ذلك ليستطيع كشف التناقضات فى الواقع وفى الفكر .

٥) تُضعف الخصخصة والمؤسسات متعددة الجنسيات - وليدة العولمة - من قوة الدولة ومؤسساتها وعلى الرغم من خطابات الهرولة نحو خصخصة التعليم الجامعي والعالي فى الدول النامية والأقل نمواً إلا أن التعليم الجامعي والعالي فى الدول المتقدمة - أمريكا ، فرنسا ، كوريا الجنوبية - مازال موضع الرعاية والاهتمام والدعم من قبل تلك الدول ، فهو قضية أمن قومي - تقرير أمة فى خطر ، وبرنامج كلينتون الانتخابي فى فترة ولايته الثانية ، وتعهدات

بوش الابن بوضع التعليم على قمة أولوياته - كما أن طلاب التعليم العالي المقيدون في مؤسسات التعليم الخاص لا يتجاوز ٢٠% منذ سنوات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية .

٦) دعوة العولمة إلى إبراز التنوع الخلاق من أجل التنافسية المؤدية لمزيد من التقدم لبنى البشر ، ولكن التشريعات التي أفرزتها مصالح الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإنجلترا - مثل اتفاقيات الجات ومعايير الجودة والأيزو - تدعو إلى التنميط واتباع نموذج تنموي وحيد يجب أن يحتذى به وتتبناه المؤسسات الدولية المانحة والمقرضة للأموال فيما عرف بسياسات التكيف الهيكلي القائم على الخصخصة التي تتيح الاندماج في السوق الرأسمالي في ظل منافسة غير متكافئة بين دول الشمال ودول الجنوب وعلى الدول الفقيرة أن تلحق بالركب وذلك بتعظيم قدراتها من أجل تنمية بشرية تعتمد على التعليم عالي الكفاءة .

٧) تحولت العولمة ثقافياً إلى نوع من الاستقطاب "Polarization" لبعض الدول مقابل التهميش "Marginalization" للدول الأخرى ، وما صاحب ذلك من اختلال في علاقات التكافؤ والتوازن بين الدول على مستوى العالم ؛ فصارت العولمة - في حقيقة الأمر - تصويراً للنموذج الثقافي الغربي في طريقة الحياة والمؤسسات ومعايير النجاح ، ودخلت الدول النامية - ومنها مصر - منافسة غير متكافئة مع الدول المتقدمة ، فاضطرت إلى توفيق أوضاعها مع متطلبات الاقتصاد العالمي . وانعكس ذلك كله على برامج التعليم الجامعي وأنظمته وحتمية تطويرهما .

ولعل ما خلفته العولمة من تبعات وما فرضته من تحديات على المجتمع عامة ومؤسسات التعليم الجامعي والعالي خاصة دفع بكل من : عبد الفتاح جلال (١٩٩٣م) ، Null, J. (1999M) وصفاء محمود عبد العزيز (١٩٩٥م) ومحمد على نصر (١٩٩٩م) وعلى السلمي (١٩٩٩م) وسهير الجيار (٢٠٠١م) (٦١: ١٤) إلى التحذير من مخاطر

العولمة وتأثيراتها السلبية ، فى حالة عدم وجود إطار معرفي مناسب وأدوات مناسبة لفهم وفك الحزم المتشابكة من المتغيرات والعلاقات والظواهر .

حقيقة . تمثل العولمة – بمالها من آثار وتبعات – أحد التحديات التي تواجه المجتمع المصري ومؤسساته التربوية عامة ، والجامعات على وجه الخصوص . ذلك أننا لا نملك ترقب الانفلاق والانسحاب ، ولا نملك خيار الذوبان والاندماج ، فنظم ومفاهيم وأساليب التعامل فى مختلف مجالات الحياة لم تعد تتناسب ومعطيات العصر الجديد بل أصبحت عائقاً رئيسياً يحول دون الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة والتقنيات المساندة لها ؛ الأمر الذي يوجب البحث فى ابتكار وتنمية منظومات جديدة من المفاهيم والنظم والآليات المتوافقة مع متطلبات العولمة .

لقد أصبح من الضروري بل من المحتوم – فى ظل متطلبات تحديات العولمة وآثارها – أن تتحمل الجامعات مسئولياتها بدور أكثر فاعلية للسهم فى تطوير المنتجات محلية الصنع وحل المشكلات الثقافية والاقتصادية المصاحبة للعمليات الإنتاجية ، وذلك بجانب الدور الرئيسي لتخريج كوادر قادرة على : استيعاب التقنيات الحديثة وحل المشكلات الناجمة عن تطبيق هذه التقنيات .

وحتى تتمكن الجامعات والمعاهد " التقليدية " بجمهورية مصر العربية من تحقيق التفاعل الإيجابي مع تحديات العولمة ، والتي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة ، أجمعت دراسة محمد نبيل نوفل (١٩٩١م) ودراسة عبد الله بوبطانه (١٩٩٥م) ودراسة محمد السيد سليم (١٩٩٦م) ودراسة على السلمي (١٩٩٧م) ودراسة طلعت عبد الحميد (٢٠٠١م) ودراسة حسين كامل بهاء الدين (٢٠٠٣م) على " حتمية : خوض الجامعات والمعاهد التقليدية لعملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون ، وتوفير – ليس – تعليماً للجميع – فحسب – بل تعليماً متميزاً يتيح التميز للجميع ، تعليماً محوره الإبداع الذي يمكننا من ملئ الفجوات بيننا وبين الغرب وبالتالي تحقيق الصورة المتناسبة ومتطلبات تحديات العولمة " . ولكن هل يمكن لذلك أن يتم من خلال المؤسسات

التقليدية للجامعات والمعاهد المصرية بصورتها الحالية ، وواقع الإعداد للمهنة الأكاديمية بها ؟

ثانياً: تدويل التعليم الجامعي. المفهوم – المبررات – المعالم الرئيسية - والمتطلبات:

تغيرت طبيعة التعليم وسرعته تغييراً كبيراً خاصة ونحن في قرن التكامل الدولي والإنجازات الجديدة في مجال سعي البشرية وراء المعرفة ، كما تعيش البشرية – اليوم – عصر عالمية التفكير ، وعالمية العلم والمعرفة وعالمية الأزمات والإنجازات ، وعالمية الحقوق والواجبات والطموحات ، وعالمية القيم الإنسانية ، الأمر الذي يتطلب توعية الشعوب بأننا نشترك في عالم واحد ومستقبل واحد ؛ وعليه أن نتعلم كيف نفكر عالمياً ونعمل محلياً . وهذا " يؤكد حاجة العالم إلى المواطن العالمي الذي يتحمل قدراً من المسؤولية تجاه المتغيرات والمشكلات العالمية " .

والمأمل في مجريات الأمور بالمجتمع الدولي – في الوقت الحاضر – يجد أنه يموج بالعديد من الأحداث المتداخلة أبرزها : تغير طرق وأساليب التعامل بين الأفراد بعضهم مع بعض وبين الأفراد والحكومات والمؤسسات والهيئات الأكاديمية ، وتساعد الإحساس المتزايد بأننا لا نفهم ما يجري حولنا ولا يمكننا السيطرة على عمليات التغير الجارية في المجالات الدولية ، مع تزايد التهديدات التي تواجهها الحكومات الديمقراطية نتيجة للانفجار السكاني وتفشي ظاهرة البطالة واستمرار التفاوت في توزيع الثروة خاصة في الدول النامية مما يعني وجود جيل من الشباب يسهل وقوعه فريسة للأفكار المضللة وتوجيهه للعنف مع استمرار انتشار تقنيات أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها بعض الدول مقابل هيمنة الفقر والثقافة السياسية الاستبدادية وانتهاكات حقوق الإنسان واستمرار التدهور البيئي واستنزاف الموارد غير القابلة للتجديد .

وينتظر أن تفضي المعوقات الاقتصادية والمجتمعية السابقة إلى تقويض دعائم الديمقراطية وحدة الاضطراب السياسي ، وربما يتسبب ذلك في عودة الحكم الاستبدادي

لبعض الدول النامية كرد فعل لتأثرها بالتهديدات الأمنية كتجارة المخدرات والجريمة الدولية وتصاعد العنف والإرهاب .

وتتحدد حياة الملايين من البشر فى ضوء استجابة المجتمع الدولي للحد من المشكلات الإنسانية الناجمة عن التهديدات السابقة واحتواء العنف المتولد عنها والتشجيع على تسويتها . ولسوف تحاول أوربا – كبديل للدور الريادي الأمريكي فى الشرق الأوسط – من خلال الاتحاد الأوربي أن تدعم نفوذها فى عملية السلام على مستوى المجتمع الدولي – وما موقف فرنسا ومعظم دول الاتحاد الأوربي من الغزو الأنجلو أمريكي على العراق بعيد ! .

ويؤكد إيريل تيلفورد (١٩٩٩م) وعبد الغني عبود (٢٠٠٠م) كل ما سبق باتفاقهما على " أن ما يجري على الساحة العالمية – فى الوقت الحاضر – ليؤكد أن هذه الساحة لا تقتصر على اللاعبين التقليديين المعروفين الذي يتحدثون عنهم، وإنما يمكن أن تتسع للاعبين آخرين قد يكونوا أبعد أثراً فى توجيه الحياة الإنسانية من اللاعبين التقليديين المعروفين " .

وهنا يتجلى دور التربية الدولية وتدويل التعليم فى مواجهة المتغيرات العالمية ، وذلك من خلال تعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي وتطوير مؤسسات التعليم الجامعي والعالي خاصة – لمواجهة التطورات المتلاحقة بإيجاد إنسان النهضة الجديدة ، حيث أنه لا يمكن لأي دولة مهما كان نظامها التعليمي – أن تتأى عن أحداث الكوكب الذي تعيش فيه وتتفاعل معه وتتجاوب مع مستحدثاته . فما طبيعة مفهوم التدويل ؟ وما المبررات التى تستدعي التدويل للتعليم الجامعي والعالي ؟ وما أهم متطلبات تفعيله على صعيد التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية ؟ ويمكن تحديد ملامح كل مجال على حدة على النحو التالي :

فيما يتعلق بمفهوم تدويل التعليم . فعلى ضوء المفاهيم التي صيغت للتربية الدولية من قبل "Epstein, L. (1996)" وهانك فان دايل (١٩٩٧م) ، (Hans, N. (1998)، (Stanly,Hoffman, (1999) صار ينظر إلى التربية الدولية باعتبارها " الدعوة الدولية

لتنمية سياسة التعاون بين جميع الدول فى شتى المجالات ، وبخاصة فى المجال التربوي ، مع النظر إلى العالم كله كوطن واحد لبنى البشر ، واستشراف مستقبل المصالح الدولية بما يحقق المصالح المنشودة ؛ فهي تحاول جعل الإنسان مواطناً عالمياً من خلال تنمية وعيه بالقضايا التي تشغل كل الشعوب " .

وبينما يتضمن التدويل علاقات وتفاعلات بين الأمم أكثر من تلك التي تتعدى الحدود ، حيث يطبق – هذا المصطلح – مباشرة على الترابط بين مختلف أقاليم العالم ، يفرق Jones, P. (1998) بين تدويل "Internationalization" - التعليم وعولمة "Globalization" التعليم بقوله أن "ثمة خطأ – عند البعض – بين هذين المصطلحين بينما الفرق بينهما كبير ، فعولمة التعلم تجور على دور الدولة وسلطتها وتحكمها فى العملية التعليمية وبالتالي يصبح هناك تغييب متعمد للمحاسبة "Accountability" فى مجال التعليم ، أما التدويل فتسند نظرية مختلفة تماماً تؤكد على خصوصية كل نظام تعليمي بما يقوم عليه من سياق اجتماعي وثقافي محلي يختلف بالتأكيد عن نظيره فى المجتمعات أو نظم التعليم الأخرى " .

وحيث أن المراقب لعملية تدويل التعليم فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا وأستراليا وآسيا ، يستنتج أن لهذه العملية أربعة جوانب رئيسية هي : الجانب الأكاديمي والجانب السياسي والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي الثقافي . وإذا كان الجانب الأكاديمي والثقافي قد مثلا الدافع الحقيقي لعملية التدويل فى البداية ، فإن Knight, J. (1998M) يرى " أن الدافع الاقتصادي لهذه العملية يأتي فى مقدمة هذه الدوافع الآن " .

وفى محاولة لتحديد مفهوم التدويل فى التعليم حدد Robert, Findlay, (1977) أربعة معايير أساسية للحكم على المدارس الدولية تتمثل فى كونها : " تقدم الاحتياجات التعليمية لمجتمع من الطلاب الدوليين يعيش مغترباً فى دولة مضيفة وذلك من خلال منهج مختلف عن مناهج الدولة المضيفة ولكنه متكيف مع معظم المواقع الدولية " ؟ فالمدرسة الدولية هي المؤسسة التي تخدم مجتمعاً مغترباً بمنهج مختلف عن المنهج المتداول لدى الدولة المضيفة وبها طلاب دوليون .

وإذا كان هذا التعريف يصلح عندما كانت المدارس الدولية مؤسسات نشأت لخدمة احتياجات مجموعة من المغتربين يعملون في مواقع فيما وراء البحار وكان الاتجاه الغالب أن يعكس المنهج المدرسي المقدم لهم خصائص النظام التعليمي للوطن الأصلي لهؤلاء الذين أوجدوه ، فإن تقارير اليونسكو (1995) *U.N.E.S.Co.* ، ودراسة *Robert, Findlly (1997)* لتؤكد أن وضع التدويل وخاصة للتعليم العالي يعكس الطبيعة العالمية للتعليم والبحث ، والاهتمام الخاص بتدويل محتوى التعليم العالي وتنظيم مؤسساته ونمو الحراك للطلاب وأعضاء هيئة التدريس . من الأمور التي اكتسبت دلالة إضافية في ضوء الاتجاهات الحالية للتجارة العالمية والتكامل الاقتصادي والسياسي ، والحاجة المتنامية للتفاهم بين الثقافات .

وطالما أن المعرفة عالمية ، فإن متابعتها ونشرها وتقمها يمكن إنجازها من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الأكاديمي الدولي . ومن ثم يربط *Hans, de wit (2002)* بين التربية الدولية (من منظور وظيفي) بالتعليم الجامعي والعالي - بصفة خاصة - حيث يرى أن عملية تدويل التعليم - *Internationalization of Education* - يمكن فهمها على أنها " تلك العملية التي من خلالها يتم إدخال الأبعاد الدولية وعبر الثقافية في التدريس والبحوث والدراسات ومؤسسات التعليم الجامعي والعالي "

وإذا كان تدويل التعليم العالي كما أشار *Kearney, M.L. (1995)* " يؤثر بقوة ليس فقط على التدريس والتدريب والبحث ولكن كذلك على التخطيط والتنظيم وإدارة مؤسسات التعليم الجامعي وتنظيمها " ، فإنه يمكن تعريف عملية تدويل التعليم الجامعي والعالي بأنها " إدخال الملامح الدولي على المناهج وتكنولوجيا التعليم وأنماط التقييم ومعاييرها ، علاوة على تيسير الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين ، هذا فضلاً عن التعاون الأكاديمي الدولي في التبادل الطلابي والتدريب التخصصي للخريجين وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية والتعاون بين الباحثين " .

وقد لخص تقرير اليونسكو (1995) *U.N.E.S.C.O.* عوامل تدويل التعليم الجامعي والعالي ومبرراته في : " أن التدويل من الأمور التي اكتسبت دلالة إضافية في ضوء

الاتجاهات الحالية للتجارة العالمية والتكامل الاقتصادي والسياسي ، والحاجة المتنامية للتفاهم بين الثقافات بالإضافة إلى أن العدد المتزايد من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين الذين يدرسون ويعملون ويعيشون ويتواصلون في سياق دولي ، قد صار ظاهرة يسرتها تكنولوجيا الاتصال عن بعد " .

وحيال ذلك فقد أشارت دراسة *Baker, D. (1995)* ودراسة *Holdkinson, P.et.al (1995)* ودراسة *Lenn, M. (1996)* ودراسة *Ford, P. (1996)* ودراسة *Symes. C. (1996)* ودراسة مامادو ندوى (١٩٩٧م) ودراسة *Taytors, et. al. (1977)* ودراسة *Jeppesen. K. (1997)* ودراسة *Jones, Phillip, W. (1998)* ودراسة *International, Association, of universities (2000)* إلى أن " العولمة بخصائصها وأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية بجانب التغير التكنولوجي والتغيرات السياسية والديموغرافية والاجتماعية التي أفرزتها الحروب والصراعات والمجاعات وأشكال التمييز العنصري ، تعد من أهم العوامل والمبررات التي كانت لها اليد الطولي وراء وجوب تدويل التعليم الجامعي والعالي بمكوناته وملامحه ومؤسساته المختلفة .

هذا وقد أمكن تحديد العوامل والمبررات التي استدعت التدويل للتعليم الجامعي والعالي فيما يلي :

١. تراجع قوة الدولة وعجزها منفردة عن التعامل مع المشكلات العالمية : كمشكلات البيئة والمخدرات والتطرف والحروب والإرهاب ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تأسيس المنظمات الدولية الكبرى مثل : الأمم المتحدة ، الأحلاف العسكرية مثل الناتو "N.A.T.O." ، ومنظمة العفو الدولية ، الاتحاد الدولي للمعلمين .
٢. الاتجاه القوي لخصخصة العديد من مؤسسات التعليم العالي عبر العالم ، يعد تعبيراً عن تراجع دور الدولة وتقلص مسؤولياتها تدريجياً حتى في تحديد المناهج والأهداف التربوية .

٣. تأثير العولمة السياسية على توتر العلاقة بين السلالة والقومية ، وظهور نوع من التشطر والتفكك داخل بعض الدول لأسباب عرقية ، وهو ما أطلق عليه القبلية العرقية "Ethnic, Tribalism" والتي شوهدت فى تفكك كل من الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي .

٤. الاتجاه القومي للمجتمعات الغربية نحو الاهتمام بقضايا التنوع الثقافي والعرقى داخل التعليم عامة والتعليم العالي خاصة ، لأجل جعل الطلاب أكثر حساسية لمواجهة قضايا التعصب والإرهاب والعنصرية .

٥. اهتمام التعليم العالي بالقضايا المتصلة بالدور الثقافي للتعليم ، وقدراته على المحافظة على الهوية الثقافية فى ظل تحديات العولمة ، بجانب الإدراك الواعى بأن التبنى المطلق للمفاهيم والقيم الأجنبية مع إهمال الثقافات والفلسفات الإقليمية والقومية ، له آثاره السلبية على التعليم

٦. إيجاد صيغة للموازنة بين وظائف وأهداف ومجالات التعليم العالي بصدد البقاء فى سوق المنافسة العالمية ، والمحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع .

٧. ظهور العديد من مضامين ووسائل التكنولوجيا العالمية الجديدة - كالإنترنت والنسيج العنكبوتي العالمى والبرمجيات وتليفزيون الأقمار الصناعية والأذرع التعليمية القائمة على التكنولوجيا - وتعزيز دورها فى ربط المتعلمين والمعلمين فى كل مكان وتحريرهم من ضرورة التواجد فى نفس الزمان والمكان . حيث تسهم تلك الوسائط فى تشكيل نماذج لصداقات حميمة بين كل الشعوب فى ضوء الاحترام المتبادل للعلاقات الدولية وبما يسمح بتوسيع مفهوم الحراك الأكاديمي .

٨. اعتماد نجاح منح التعليم العالي للاجئين على اتجاه الجامعات نحو الافتتاح للطلاب الأجانب إلى حد بعيد ، واستعدادها للتعاون وتلبية احتياجات اللاجئين وضحايا التمييز والاضطهاد العنصري .

٩. ضعف التخصص فى المعارف الدولي واللغات لدى أولئك الذين يعملون فى مجال الاتصال مع المجالس القانونية فيما وراء البحار ، والمحاسبين ، مع اعتماد الشركات وبشكل كبير على الخبراء المحليين فى تلك المناطق ، مما تطلب التأكيد على الحاجة إلى تدويل مناهج الكليات

١٠. زيادة التأكيد على المهارات التي ترى الشركات متعددة الجنسيات أن جامعات ما وراء البحار هي أفضل من يستطيع تقديمها ، وما صاحب ذلك من حتمية نشر الأخلاق الصناعية فى التعليم العالي وذلك بتدويله .

١١. اتجاه الاتحاد الأوربي إلى إعادة صياغة التعليم العالي بما يتلاءم مع متطلبات الوحدة السياسية والاقتصادية وظهور بعض المؤسسات المعبرة عن هذا التوجه ممثلة فى الجامعة الأوروبية ومقرها بلجيكا ، بجانب العديد من التيسيرات فيما بين الدول الأوروبية للمساعدة على الحراك الأكاديمي عبر الحدود السياسية .

١٢. تأثير الاتفاقيات التجارية الدولية على اهتمام مؤسسات التعليم العالي - حول العالم - تطلب ضرورة وجود سوق للتعليم المفتوح يتجلى فى وجود حراك أكاديمي أكبر عبر الحدود الوطنية ، عبرت عنه بالبرامج التعليمية المتنوعة .

١٣. الاتجاه نحو مزيد من العولمة للوعي التجاري الأمريكي مع استجابة التعليم العالي لذلك عن طريق ابتكار برامج متعددة الاختصاصات تمزج بين دراسة التجارة واللغات والثقافات الخاصة بالمشاركين المحتملين فى التجارة والعمل .

ونظراً لأن الجامعات تقع على قمة النظام التعليمي ، فإنه يتوقع منها فى ضوء التقاليد والاتفاق العام أن تقوم بقيادة النظام التعليمي ، فضلاً عن ذلك يراد منها أن تكون الباحثة عن الحقائق الجديدة والمتمردة على المعتقدات القديمة الجامدة والمحافظة على تراث المجتمع والمشكلة لشبابه والباحثة عن سبل مستقبله . وفى هذا الصدد تشير دراسة فارعه على حسن (١٩٩٠م) وتقارير اليونسكو (1992) U.N.E.S.C.O ودراسة Vande Bunt, S. (1992) ودراسة Merry, Field M. (1995) وتقرير اللجنة الاستشارية

لتدويل التعليم بالجامعات الكندية (1999) C.A.C.I.E. إلى أنه ثمن كثير من الأهداف المبتغاة من جراء تدويل التعليم الجامعي والعالي .

وبناء على ما أشارت إليه التقارير والدراسات السابقة لما لتدويل التعليم الجامعي والعالي من أهداف ؛ يمكننا تحديد أهم أهداف تدويل التعليم الجامعي والعالي فى :

١ . الارتفاع بمستوى السمعة الدولية للجامعات وذلك بالحفاظ على مستوى المنافسة الدولية والتأكيد على الطابع الأكاديمي والتجاري لعملية التدويل لتوليد مصادر مالية للتمويل الذاتي لتلك الجامعات التي تسعى محاولة تنمية التفاهم والتعاون الدولي .

٢ . محاولة تعليم الطلاب كيفية المشاركة فى المجتمع المحلي والمجتمع الدولي الأكبر ، وذلك بالتركيز على المفاهيم العامة للثقافة - وهي الأشياء التي يشترك فيها جميع البشر على اعتبار أن : التفاعل الثقافي المتبادل ، والتفتح العقلي ومقاومة النمطية وتقدير وجهات نظر الآخرين أصبحت ضرورة من ضرورات عصر العولمة .

٣ . التأكيد على فهم الطلاب لنظام العولمة المعقد ، وتنمية مهارات التفاعل الاقتصادي المتبادل حتى يصبحوا مواطنين لهم أدواراً فعالة فى عالم المستقبل المتعدد الاتجاهات ، شريطة أن يبذلوا جُلَّ جهدهم على أساس الإحساس والمشاركة الإيجابية والاستعداد للعطاء .

٤ . العمل على زيادة وعي الطلاب وتنمية التفكير والبحث فى القضايا الكوكبية ودراسة القضايا التكنولوجية والأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعدى الحدود ،- وذلك بتنظيم المناهج المعالجة لها ، وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية ، وتفعيل التبادل الطلابي والتعاون بين الباحثين والتدريب التخصصي للخريجين .

٥. الربط بين مؤسسات التعليم العالي في : الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وذلك بإنشاء شبكات دعم التعاون في مجال التدريس والتدريب ومؤسسات البحوث ، والعمل على تطوير معايير هذا التعاون من وقت لآخر .
٦. التوسع في البعد الدولي بالتعليم الجامعي والعالي من خلال الاستجابة العملية لاحتياجات التوظيف الكامل للإمكانات المقدمة لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد اتجاه واضح لهذا التعاون .
٧. تنمية المعرفة بالمهارات والاتجاهات التي تعد الأساس لعملية صنع القرارات والمشاركة في عالم يتسم بالتعددية الثقافية ، والاتصال المتبادل والمنافسة الاقتصادية الدولية وفقاً للقاعدة الأساسية التي ينطلق منها التعامل مع بني البشر على سطح الأرض وهي الاحترام المتبادل.
٨. جمع وتنظيم المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف الدول والمفاهيم المرتبطة بفكرة التدويل ، وكتابة التقارير عن ذلك بشكل يؤهل الإنسان للحياة في مجتمع دولي أصبح يؤمن بأن قوة الإنسان تكمن في عقله وقدرته على التفكير والتخاطب وعرض الأفكار بشكل مقنع ومؤثر في الآخرين فضلاً عن إدراكه للصورة الكلية للنظام العالمي على اعتبار أن هذا النظام يمثل وحدة واحدة .
٩. تقديم منح أو بعثات من بنك المنح الدولية لشباب الدارسين والباحثين وبخاصة من الدول النامية لمتابعة الدراسات العليا المتخصصة وتوثيق صلتهم بالباحثين المتميزين في الدول المتقدمة .

لكل ما سبق كان الاتجاه لتدويل التعليم الجامعي والعالي من خلال برامج معينة تستهدف تنمية وعي الشباب وتأكيد اتجاهات تؤدي إلى التضامن الدولي وفهم الثقافات الأخرى واكتساب مهارات وكفايات تمكنهم من الحياة في السياق الدولي . فماذا عن أبرز معالم التدويل للتعليم الجامعي والعالي ؟

يمكن التعرف على أهم معالم تدويل التعليم الجامعي والعالي من خلال كل من :
برامج التعاون الدولي ، والحراك الأكاديمي للطلاب والمعلمين والباحثين ، وتطوير برامج وأنشطة ذات طابع دولي وذلك على النحو التالي:

أ- التعاون الأكاديمي الدولي يرى تورستن هوسين (١٩٩١) " أن فكرة التعاون الدولي في مجال التربية تعود - كما في مجالات الثقافة والعلوم - إلى القرن السادس عشر ، عندما وضع فرنسيس بيكون Bacon خطة تمثل هذا التعاون ، كما صاغ أدغست ويلهلم فرانك المربي الألماني - في مؤلفه "Samin arium, universum" الصادر عام ١٧٠١م - " فكرة تدويل إعداد وتدريب المعلمين " وربما كان التعاون موظفاً في الماضي - بشكل تقليدي - بهدف تنمية التبادل للباحثين وأبحاثهم ، ولكنه تطور مع الوقت وتسليح بدور أكثر حيوية ؛ حيث رأى .
Earney, M.L. (1992) " أن التبادل البحثي والنقل والمشاركة كان ينظر إليها باعتبارها ممارسات مرغوبة، بينما صار ينظر إليها الآن كممارسات جوهرية لعملية التنمية الدولية "

وقد لعبت منظمة اليونسكو دوراً هاماً في تعزيز التعاون الأكاديمي الدولي ، كما كان لجهود منظمة الخدمة الجامعية العالمية (W.U.S) "World, Aniversity, service" دوراً حيوياً في هذا المجال يعود إلى جذور المنظمة نفسها، وبينما أشار Devlaming, F. (1992) إلى " تمركز إسهامات تلك المنظمة في : إعادة هيكلة البنية التحتية للجامعات الأوروبية فيما بين الحربتين العالميتين وتقديم المعونة المالية لعدد من الجامعات في حقبة الستينات ، وعقد الورش الدولية للتعاون الأكاديمي بمدير في سبتمبر ١٩٨٦ " ، انصب

اهتمام معهد التعليم الدولي *Institute, of International, Education* (١٩٥) (I.I.E) (1999) منذ تأسيسه عام ١٩١٩م على تدويل التعليم عن طريق التعاون الدولي . وذلك من خلال : دعم الفهم المشترك ، وتشجيع الفهم الحر للمعرفة والأفكار عبر الحدود القومية ، مع الإيمان بحتمية التعاون الدولي ، وأنه يجب ألا يشمل - فقط - (الفهم المشترك) ولكن - كذلك - (الفعل المشترك) .

ولعل من الموضوعات التي طرحت كأولويات للتعاون الأكاديمي الدولي - كمعلم من معالم تدويل التعليم - قضية الحرية الأكاديمية وحقوق الجامعات ، ومشكلات القطاعات الاجتماعية المتأثرة بالتغير والمشكلات التنظيمية لتعليم النساء والمجموعات المهمشة .

وحددت بعض تقارير منظمة اليونسكو (1992) *U.N.S.C.O.* مجالات التعاون الدولي الأكثر أهمية في : التجددات في الهياكل التنظيمية والممارسات الوظيفية للتعليم العالي - التنوعات المؤسسية ، والقبول في التعليم العالي ، وآثار التعليم المستمر ، والتغيرات في المفاهيم ، والتقييم والاعتماد ، والتمويل والإدارة، والتدويل المدعم للتعليم الجامعي والعالي مع التأكيد الخاص على مساعدة الدول النامية ، ودور التعليم العالي في الحياة الاقتصادية والثقافية لتنمية الروابط بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية - وما للتعليم العالي من دور في التنمية الثقافية بينما أشارت معظم التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو *U.N.E.S.C.O* ودراسة *Dias, M.A. (1992)* ، ودراسة *Ekon K, D. (1992)* ودراسة *Kearney, M.L. (1992)* ودراسة *Taylor, S. et. al. (1997)* إلى : اختلاف مجالات التعاون الدولي - على الصعيد العالمي - باختلاف الأقاليم :

❁ ففي أفريقيا - تم إنشاء اللجنة الإرشادية الإقليمية للتعليم العالي عام ١٩٨٧م ، فالمكتب الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا (R.O.S.T.A) ثم الشبكة الإفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية (A.N.S.T.I) ، بهدف تعزيز التدريب والبحث في معاهد التعليم العالي وتوثيق الصلة بين الباحثين من خلال المنح والورش والندوات والربط بين المشروعات

البحثية ، وتبادل الهيئات التدريسية لدعم الجامعات الإفريقية .
كأولويات لتطوير التعليم الجامعي والعالي فى أفريقيا .

✽ وفى آسيا والمحيط الهادي . أنشئت شبكة لمشروع تعاوني يربط بين ٦٨
جامعة فى ١٨ دولة . ومنذ إنشائها وجدت ثلاث اتحادات تتصل
بتطوير التعليم العالي . وتستهدف : تنمية الهيئة التدريسية وإثراء
سياسة التعليم العالي عن بعد وتخطيطه وإدارته ، وخفض التكاليف
الدراسية بالنسبة للطلاب الماليزيين من خلال التوأمة مع عدد من
الكليات بماليزيا . وقد ترتب على هذا المشروع التعاوني إنشاء الرابطة
الآسيوية للجامعات المفتوحة (A.A.O.U.)

✽ وفى أوروبا . فبجانب تطبيق الاتفاقات التي تمت تحت رعاية منظمة اليونسكو
فقد تمثلت مجالات التعاون الدولي فى : التعليم العالي عن بعد بمشاركة
كل من المجلس الدولي للتعليم عن بعد وكومنولث التعليم والرابطة
الأوروبية للتعليم عن بعد ، والجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة مع
جامعات مفتوحة أخرى . هذا بجانب إنشاء وظيفة نائب رئيس الجامعة
للشئون الدولية فى الجامعة الحرة ببروكسل ، لتلبية احتياجات الطلاب
الأجانب وتنظيم اتفاقيات التعاون داخل أوروبا على الصعيد العالمي .

✽ فى أمريكا اللاتينية والكاريبي . ركزت منظمة اليونسكو على تطوير
المؤسسات والمساعدات الفنية وتبادل المعلومات ، وكانت المساعدات
تقدم عن طريق شبكات مثل رابطة جامعات الأمازون "Association,
Of Amazonian, University"

✽ فى استراليا تم إدماج التعاون الدولي كجزء من حالة السوق ، وأحد السبل
التي من خلالها كانت الجامعات الاسترالية تسهم بفعالية فى المحافظة

على انخفاض التكاليف بالنسبة للطلاب الماليزيين وذلك من خلال التوأمة مع عدد من الكليات بماليزيا .

وتشير إحدى التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو (1995) U.N.E.S.C.O. إلى أنه في الجلسة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو عام (١٩٨٩م) طالبت الدول الأعضاء بخطة دولية لتدعيم التعاون بين الجامعات مع تأكيد خاص على دعم ومساندة مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية ، فكان مشروع التوأمة الجامعة "Unitwin" بمثابة الاستجابة العملية لهذه الحاجة ، وبدأ في الانطلاق الرسمي في المؤتمر السادس والعشرين لليونسكو عام ١٩٩١م.

وبجانب مشروع التوأمة الجامعة كان برنامج كراسي اليونسكو "U.N.E.S.C.O. Chairs" جزءاً من جهود منظمة اليونسكو ، والتي انطلقت لتعزيز التعاون الفكري في مجال التعليم العالي وتطوير البرامج الدولية التي تهتم بتدعيم القدرات التدريسية والبحثية لمؤسسات التعليم العالي في مجالات مختارة ، وذلك بزيادة عدد المتخصصين البارزين في العلوم الهامة على المستوى العالمي مع التركيز على الدول النامية .

ب- الحراك الأكاديمي الدولي . يعد الحراك الجغرافي والمؤسسي المتزايد لطلاب التعليم العالي وخريجيه وكذلك معلميه وباحثيه أحدث الاتجاهات الشائعة اليوم في تدويل التعليم الجامعي والعالي . وفي هذا الصدد تشير دراسة (Read, R. (1991) والتقارير الاستراتيجية لمنظمة اليونسكو (1992) U.N.E.S.C.O. ودراسة (Disruijsseaux, P. (1996) al. (1993) Skinder.H.et. ودراسة (Eddy. J.P.et. al (1997) إلى :

✿ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى عالمياً من حيث استقبال الطلاب الأجانب ، حيث يتجاوز عددهم ٤٠٠,٠٠٠ طالب ، الكثير منهم بالدراسات العليا . مع تباطؤ معدل نمو الطلاب الأجانب في الكليات والجامعات الأمريكية مقارنة بنظرائهم من الأمريكيين في الخارج

❁ ساعد الاعتماد المتبادل للدرجات العلمية على تحفيز الحراك الأكاديمي الدولي، حيث عقدت اتفاقيات عديدة في أمريكا اللاتينية والكاريببي عام ١٩٧٤م ودول البحر المتوسط عام ١٩٧٦م والدول العربية عام ١٩٧٨م وأوروبا عام ١٩٧٩م والدول الأفريقية عام ١٩٨١م وآسيا والمحيط الهادي عام ١٩٨٣م. وتم التأكيد على التوصية الدولية للاعتراف بالدراسات والمؤهلات بالتعليم العالي في مؤتمر اليونسكو عام ١٩٩٣م

❁ زاد الاهتمام بالحراك الأكاديمي لكونه : السبيل لإثراء الخبرة الشخصية وفتح منافذ جديدة لاكتمال الشخصية والحد من القيود المؤسسية والمجتمعية ، كما أنه جزء متمم للتبادل العلمي والفكري بين الدول من خلال التعليم الجامعي والعالي التي تراه الكثير من الدول قطاعاً تصديرياً هاماً ومصدراً إضافياً للدخل القومي .

ومع تأكيد الدراسات السابقة على أهمية الحراك الأكاديمي وما له من مزايا. إلا أننا نرى : أن مزايا الحراك الأكاديمي يجب ألا تنسينا المخاطر التي تكتنفه خاصة وأن هذا الحراك في أغلبه لصالح الدول المتقدمة ؛ حيث يتدفق معظم الطلاب والباحثين في اتجاه واحد من الجنوب إلى الشمال ناهيك عما يصاحب ذلك من استنزاف العقول والكفاءات *"Brain, Drain"* كما أن هجرة الكفاءات تعد جزءاً من ظاهرة أكثر اتساعاً للهجرة الإقليمية والدولية الناجمة عن مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية مترابطة ، وهي كذلك مؤشر للحالة المضطربة للظروف المختلفة في معظم أنحاء العالم ، كما يثير الحراك الأكاديمي الدولي الكثير من القضايا المتعلقة بالهوية الثقافية للأفراد العائدين من الخارج ومدى تأثير سفرهم إلى الخارج على أسلوب تفكيرهم ومعايير النجاح في عملهم . وخاصة وأن كثيراً من هؤلاء وقتما يعودون إلى أوطانهم الأصلية يتفقدون وظائف مؤثرة ويشاركون - في الغالب - في عملية صنع السياسة التي تنعكس على علاقة الدولة بالعالم وكل هذا يتطلب وعياً من القائمين على تطوير التعليم الجامعي والعالي والمخططين لسياسته ، وذلك للتعامل مع تلك القضايا بأسلوب وشكل مناسب.

ج- تطوير برامج وأنشطة تعليمية ذات طابع دولي .. حيث يتمثل الملحق الثالث من ملامح التدويل في تطوير مجموعة من البرامج والأنشطة التعليمية ذات الطابع الدولي وحيال ذلك تشير دراسة Doyle. M. (1992) ودراسة Rivers-W. (1999) ودراسة Adel man, C. (1994) ودراسة Burn, B Smuckler, R. (1999) ودراسة Rolby, R. (1995) ودراسة Butt, M.et. al. (1996) ودراسة Dorel, L. (1996) إلى هيمنة اتجاه واضح لصبغ برامج التعليم الجامعي والعالي بالصبغة الدولية ، حيث قامت جامعة سانت لويس بـميسوري بتصميم منهج في القانون الدولي يستهدف : إكساب الطلاب الفكرة الكانطية - القائمة على كون الأمم مترابطة عن طريق الفهم المشترك ، وتعريف الطلاب بتحديات العولمة عند إعدادهم لصنع القرار، وتزويدهم بالأدوات والوسائل الفكرية لابتكار استراتيجيات إبداعية . وقام القسم الدولي النموذجي ,Mdel, international, "Department, Experment" بجامعة ميتشجان بتدويل المناهج والبحوث

والخدمات العامة ، وبخاصة معظم مناهج قسم الاجتماع ومنهج إدارة التسويق وصممت جامعة ولاية لويزيانا الأمريكية عام ١٩٥٩م برنامجاً لمساعدة أعضاء هيئة التدريس والإداريين بكلية الزراعة بالجامعة فى تدويل مناهج الطلاب بالمرحلة الجامعية الأولى بهدف : تنمية وعي الطلاب بالبيئة الزراعية العالمية ، وتزويد أعضاء هيئة التدريس بخلفية معرفية ودليل لتضمين البعد الدولي فى مقرراتهم .

وقامت جامعة ولاية أريزونا عام ١٩٩٣م بتطوير استراتيجية بكلية التجارة بجامعة الولاية ، تضمنت خطة مشاركة أكثر من ٤٠ ممثلاً من مجتمع رجال الأعمال فى الجامعة بهدف : تنمية قدرات الطلاب على إدارة القوى العاملة ، والتأكيد على الالتزام بالتحسينات المستمرة للجودة وتكنولوجيا المعلومات والتميز فى التدريس والبحث وخدمة المجتمع .

واهتمت جامعة اكسافر "Xavier" بأوهايو بتطوير نموذج مثالي للأنشطة التعليمية فى التعليم التجارى يقوم على تحقيق ثلاثة أهداف أولية للتدويل وهي : الوعي والفهم والكفاية ، وقد تم تبني العديد من الأنشطة التعليمية للتدويل منها : الأمثلة الدولية والمتحدثين الدوليين والحالات الدولية ، وأشرطة الفيديو ، ومقرر ثقافي دولي فى الولايات المتحدة الأمريكية ومقرر ثقافي دولي فى الخارج ، ومقرر فى الخبرة الدولية ، ومنحة دولية فى الخارج وخطة أعمال دولية ، ومقرر تعليمي بالخارج بواسطة هيئة تدريس أمريكية .

وعلى صعيد المجلس الأعلى للجامعات المصرية ، فقد كان اتجاه المجلس الأعلى لإدخال اللغة الإنجليزية والحاسوب كمقررات أساسية فى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي ، خطوة إيجابية نحو تدويل التعليم الجامعي والعالي بجمهورية مصر العربية.

هؤد على بدء ..

لقد كان تدويل التعليم الجامعي والعالي رد فعل لكل من : التعاون الأكاديمي الدولي وما عبر عنه هذا التعاون من مشروعات فى مجال التعليم العالي داخل الأقاليم الرئيسية للعالم ، أو فيما بين هذه الأقاليم . ونمو الحراك الأكاديمي الدولي. عن طريق تشجيع عمليات الانتقال للطلاب والباحثين وأعضاء الهيئة التدريسية. هذا بجانب تطوير العديد من

البرامج والمشروعات لتدعيم البعد الدولي داخل المناهج والمقررات الدراسية ، وفى سياق عمليات تدريس التخصصات المتعلقة بعولمة السوق كالتخصصات التجارية – والزراعية . فماذا عن متطلبات التدويل من مؤسسات التعليم الجامعي والعالي على صعيد جمهورية مصر العربية؟

إن قضية تدويل التعليم العالي – المفهوم ، المبررات ، الأهداف ، المعالم والملاح – تفرض على التعليم الجامعي والعالي وجوب :

※ تقرير أدوار التعليم العالي فى تدعيم الكفايات الدولية للطلاب والباحثين وأعضاء الهيئة التدريسية والإداريين .

※ تطوير مؤسسات التعليم العالي وتأهيلها للنهوض بالمهام الدولية وتدعيم آليات تدويل التعليم الجامعي والعالي .

وحيال تعزيز أدوار التعليم الجامعي والعالي فى دعم الكفايات الدولية للطلاب والباحثين وأعضاء الهيئة التدريسية والإداريين " – تشير دراسة *Combes, J.E. (1991)* إلى أن أهم القدرات المطلوب تنميتها للطلاب هي القدرة على : التعامل بواقعية مع الموارد المتاحة ، والتفاوض بنجاح فى بيئات متغيرة وجديدة مع كافة أنماط المشاركين فى الأعمال الاجتماعية والاقتصادية ، والانتباه لآثار التغيرات فى السياق الدولي – المعرفة للعالم على اتساعه - ، بجانب القدرة على العمل فى صورة موارد بشرية مع المتغيرات – أفاق دولية ، أو تقنيات ، اندماجات جديدة – ومواجهة التغيرات عن طريق : امتلاك عقل مدرب أكثر منه مملوء بالمعلومات ، وفرد مرن ومتكيف وفاعل حقيقي وقادر على تعليم نفسه والتعامل بكفاءة فى ظل السياق الدولي . ولديه إحساس قوي بالعلاقات الإنسانية ومتمكن من خبرة العمل داخل الواقع .

ونرى إمكانية تحقيق التنمية والإثراء لهذه القدرات والكفايات يتطلب من التعليم الجامعي والعالي :

✽ إضفاء البعد الدولي على البرامج والمقررات الدراسية المتعلقة بالسوق العالمية المحتملة وبخاصة فى مجالات التعليم التجاري والزراعي ، مع إتاحة مجال أكبر للمقررات التي تساعد على تكوين فهم وإدراك أفضل للعالم كالسياسة والاقتصاد والتاريخ .

✽ تدريب الطلاب للعمل على إقامة العلاقات وإدارة الموارد البشرية فى سياق دولي ، مع التأكيد على دراسة اللغات الأجنبية والثقافات الخاصة بالمشاركين المحتملين سواء فى التجارة أو العمل .

✽ إكساب الطلاب والباحثين وأعضاء الهيئة التدريسية ، الكفايات الأساسية للتعامل مع تكنولوجيا العصر سواء فى مجالات المعلومات أو الاتصال ، مع تأكيد التعليم الجامعي والعالي على معايير الجودة فى المدخلات والعمليات والمخرجات بما يمكن مؤسساته من تعزيز مكانة المجتمع فى المنافسة العالمية . وتدعيم أواصر التعاون بين تلك المؤسسات ومؤسسات العمل والإنتاج والخدمات ، سواء فى مجالات تدريب الطلاب فى قطاعات العمل والإنتاج والخدمات ، أو تقديم خبرات تدريبية لموظفى المؤسسات الاقتصادية والخدمية بواسطة التعليم الجامعي والعالي ن أو الاستعانة بأهل الخبرة من قطاعات العمل والإنتاج والخدمات لنقل خبراتهم لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي .

ويمكن تطوير مؤسسات التعليم الجامعي والعالي للترتيبات الدولية وتدعيم آليات التدويل للتعليم العالي – وفقاً لما أشارت إليه تقارير منظمة اليونسكو U.N.E.S.C.O. (1991) ودراسة – (1992) De- Vlaming, F. ، ودراسة (1992) Neave, G. وتقرير اليونسكو (1995) U.N.E.S.C.O. ، ودراسة (1997) Eddy, J.P.et.al – من خلال :

١. تشجيع مساهمة التعليم العالي فى مشروعات وبرامج التعاون الدولي ، وذلك :
بتطوير المراكز الإقليمية للتميز ، والاستخدام الأوسع للتعليم عن بعد ، والربط

بين النظم الدولية للدراسات العليا ومراكز البحوث والاستعانة بخبرات وإمكانات المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية فى تطوير المقومات المادية والبشرية لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي .

٢ . تشجيع ودعم الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب والمعلمين والباحثين وأعضاء الهيئة التدريسية وذلك : بإعادة تقييم برامج الدراسة والدرجات وتطوير قواعد البيانات وتشجيع اتفاقيات الاعتماد المتبادل للدرجات والشهادات والإسهام فى إعداد نشرات وطنية للمساعدة على الدراسة بالخارج .

٣ . تطوير البرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق التدويل للتعليم الجامعي والعالي ويمكن تفعيل ذلك عن طريق : دراسة الحالات الدولية واستحضار الأمثلة الدولية فى التعامل مع القضايا المختلفة ، ودراسة مقررات ثقافية والمشاركة فى مشروعات دولية ، وتبادل المعلومات الدولية من خلال عقد حلقات العمل والمناقشات والمؤتمرات حول القضايا الدولية سواء من قبل الأكاديميين أو إداري الجامعة أو المشاركة مع رجال السياسة والاقتصاد وغيرهم ممن يعملون فى المجالات الاجتماعية . هذا بجانب استضافة خبراء أجانب للحديث عن القضايا الدولية ، وسفر الخبراء من الأكاديميين والإداريين للمشاركة فى أنشطة دولية بالدول المتقدمة .

لكل ما سبق وجب إعادة النظر إلى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي ، حيث لم يعد التعليم الجامعي أداة للتعاون بين الدول والشعوب - فحسب - بل - بجانب ذلك - أصبح نتاجاً حقيقياً للجهود المشتركة التي يبذلها البشر فى مختلف الثقافات والأمم . ومن هنا يتحتم إضفاء الأولوية على إعادة التوجيه العام لأهداف تدويل التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات تفعيله من خلال مناهج وبرامج وأساليب تمكن مؤسساته من أن تخرج أناساً متطورين قادرين على التكيف مع مقومات وملامح عالم تتزايد فيه درجات التعقيد والتشابك . فماذا عن أهم اتجاهات تطوير النظام الرسمى للتعليم الجامعة بجمهورية مصر العربية؟ هذا موضوع الفصل الثالث.

اتجاهات التطور الأكاديمي للجامعة

مقدمة.

أولاً: الاتجاهات التقليدية لأنظمة التعليم الجامعي.

(أ) نظام العام الدراسي الكامل.

(ب) نظام الفصلين الدراسين.

ثانياً: الاتجاهات المعاصرة لأنظمة التعليم الجامعي.

(أ) نظام الساعات المعتمدة.

(ب) التعليم الجامعي عن بعد.

عود على بدء ..

الفصل الثالث

اتجاهات التطور الأكاديمي للجامعة

مقدمة:

تزايدت المطالب المجتمعية على الجامعات وتنوعت توقعات المجتمع منها . ولوقوعها على قمة النظام التعليمي فإنه يتوقع منها : قيادة النظام التعليمي وأن تكون حارثه الحقيقي والباحثة عن الجديد من الحقائق ، والمتمردة على المعتقدات القديمة الجامدة والمحافظة على تراث المجتمع ، والمشكلة لشبابه والباحثة عن سبل مستقبله .

وحتى تنهض الجامعات بتلك المهام المتجددة ، فعليها أن تعيد تنظيم مؤسساتها وتنهض بها وتكيف نظمها مع التغيرات المجتمعية المتلاحقة حتى يمضي المجتمع بخطى قوية وثابتة نحو المستقبل . " فالقوة – كما يقوم سيثمو في بيريز – تكمن في العقول القادمة من الجامعات وليس في الأفراد الموجودين في الثكنات ، كما أن " التحديات المعاصرة تتطلب من الجامعات القيام بنقد الذات الجامعية " *Self, Criticism* وتطبيق المحاسبة التعليمية " *Accountability* ، وفعالية التكلفة " *Cost, Effectiveness* واستخدام مؤشرات الأداء " *Performance, Indicators* . فتلك – جميعها – هي أجنحة القوة وأسلحة المواجهة لإجهاض مخططات قوة التربص الدخيلة وتفويض محاولات أصحاب النقد الهدام الموجه للنيل من الجامعات " ، لذا فإن التخطيط للجامعة المصرية المعاصرة لم يعد مجرد اختيار وإنما أصبح ضرورة تفرضها تحديات العولمة ومتطلبات التدويل. فماذا عن الاتجاهات الحديثة لتطور أنظمة الدراسة الرسمية للكليات الجامعية ؟ وما طبيعة الاتجاهات المعاصرة لأنظمة التعليم الجامعي وهياكله؟ ويمكن التعرف عليها من خلال محوري هذا الفصل وذلك على النحو التالي:

أولاً: الاتجاهات التقليدية لأنظمة التعليم الجامعي:

توجد عدة أشكال لنظم الدراسة الجامعية ولكل نظام اتجاهاته ومبرراته وخصائصه ، كما أن لكل منها مميزاته وعيوبه مع الإقرار بأن ما يصلح من هذه الأنظمة فى جامعة ما ربما لا يصلح لجامعة أخرى لعدم ملاءمته لظروفها وإمكاناتها .

وقبيل أن نعرض الاتجاهات المعاصرة لأنظمة التعليم الجامعي كان طبيعياً التذكير بطبيعة الاتجاهات التقليدية المتعلقة بأنظمة التعليم الجامعي وأهمها :

أ) نظام العام الدراسي الكامل

ويُعد من أقدم نظم التعليم الجامعي ، ويطلق عليه العديد من المسميات مثل: نظام العام الأكاديمي ، النظام السنوي ، النظام التقليدي ، نظام السنوات المنهجية، النظام الإنجليزي . ويقوم هذا النظام – فى جوهره – على اعتبار أن السنة الدراسية هي وحدة الدراسة ؛ حيث يتم توزيع المقررات الدراسية التي تخص برنامجاً دراسياً معيناً على عدد من السنوات تتراوح بين أربع وست سنوات حسب حجم المادة التعليمية فى ذلك البرنامج ؛ ففي حالة البرامج الدراسية فى المجالات الإنسانية تكون المدة المقررة للانتهاء من الدراسة – فى الغالب – أربع سنوات ، وفى حالة البرامج الهندسية خمس سنوات وفى حالة البرامج الطبية ست سنوات.

وبينما يرى كل من : محمد المخلافي (١٩٩٦م) وسعيد التل وزملاؤه (١٩٩٧م) ، ومحمد منير مرسى (٢٠٠٢م). وأن نظام العام الكامل يتميز بالبساطة ، وسهولة التطبيق وقلة التكاليف المادية والمعنوية ، وعدم الحاجة إلى خبرات معقدة وأجهزة فنية باهظة التكاليف أو تدريب عال مكلف للكوادر البشرية المطلوبة لتنفيذه والإشراف على خدماته وأجهزته ، كما أنه يتيح للطالب فرصة ممارسة الأنشطة الجامعية لإشباع رغباته وتلبية ميوله المختلفة ويقدم له معرفة متماسكة . إلا أنهم – فى نفس الوقت – يوجهون لهذا النظام العديد من الانتقادات وجوانب القصور منها : أنه لا يواجه الفروق الفردية بين الطلاب من

حيث قدراتهم أو ظروفهم ، ويسبب الملل لكل من الطالب والأستاذ لابتداء الدراسة طوال العام الأكاديمي الكامل بدون تغيير مع تركيزه على مواد التخصص فقط مما يجعل الطلاب لا يؤمنون بأهمية الثقافة العامة في حياتهم ، هذا بجانب ضعف التفاعل بين الأستاذ وطلابه لاعتماده على أسلوب المحاضرة والإلقاء كطريقة وحيدة للتدريس ، وعدم مناسبة هذا النظام للطلاب الذين يجمعون بين الدراسة والعمل ، واعتماده على اختبار وحيد في نهاية العام الدراسي ؛ يخفف الدافع لدي الطلاب نحو الدراسة ويحصر جهدهم في الشهر السابق على الاختبار – فحسب – لحفظ محتوى المواد الدراسية عن ظهر قلب فتتعدم الفرصة لإبراز القدرات وتباينها ؛ فظهر الاتجاه إلى نظام الفصلين الدراسييين .

(ب) نظام الفصلين الدراسييين:

ظهر نظام الفصلين الدراسييين – الأكاديميين – لمحاولة تلافي سلبيات نظام العام الدراسي الكامل ؛ حيث تقسم الدراسة خلال العام الواحد إلى فصلين دراسيين مدة كل فصل أربعة أو خمسة عشر أسبوعاً وتكون الأجازة الصيفية خارج المدى الزمني لهما ، ويتم توزيع المادة الدراسية لمعظم البرامج الدراسية على مقررات فصلية مدتها فصل دراسي أي نصف عام دراسي .

وبينما يرى كل من : تودري مرقص (١٩٩٤م) وسعيد التل وزملاؤه (١٩٩٧م) أن نظام الفصلين الدراسييين : يساعد على فهم واستيعاب المواد الدراسية ويحفز الطلاب على المذاكرة من أول العام الدراسي ، فيزيد من شعورهم بالمسؤولية ولا يعطي فرصة لبعضهم للانضمام إلى الجماعات المنحرفة ، وتكون نتائج الفصل الدراسي الأول مؤشراً لمستوى الطالب وهذا يساعده في تقويم نفسه ذاتياً ، هذا بجانب كونه يقلل من إحساس الطالب بالملل الدراسي ويحد من رهبة الامتحانات ، ويركز الدراسة في فترة قصيرة نسبة لنظام العام الدراسي الكامل.

إلا أن كل من (Doring, Allan, et. al; (1997) ، Denisan, D.B. (2000) يوجه لنظام الفصلين الدراسييين كماً من الانتقادات منها : قصر المدة الزمنية لكل فصل

دراسي مع ندرة الوقت المتاح لاستخدام المكتبات والقراءات الخارجية مما يحول دون التعمق في المقررات والبرامج الدراسية لكل فصل دراسي ، هذا بجانب مضاعفة أعمال الامتحانات وانشغال كافة أعضاء هيئة التدريس والطلاب وإرهاقهم بها فلا يكون لهم وجوداً حقيقياً في الحياة الاجتماعية، كما أن نظام الفصلين الدراسيين يصعب تطبيقه في حالة الأعداد الكبيرة من الطلاب ، ولا يراعى مبدأ الفروق الفردية بينهم رغم اختلاف قدراتهم وميولهم ، فهو نظام غير مرن ولا يسمح بسرعة التطور ، بالإضافة إلى هيمنة الشعور بالاغتراب وعدم الألفة على الطلاب لمواجهتهم بالكثير من المشكلات الأكاديمية في كل فصل دراسي في ظل اتساع الفجوة وانعدام التفاعل بينهم وبين أعضاء الهيئة التدريسية .

وبناء على ما أشارت الدراسات السابقة من إيجابيات وسلبيات لتطبيق نظام العام الدراسي الكامل ونظام الفصلين الدراسيين كأنظمة تقليدية للتعليم الجامعي نرى أن جمود النظم الدراسية الحاكمة للعملية التعليمية في معظم كليات ومعاهد الجامعات المصرية ، وفق نظام العام الدراسي الكامل والذي تحول – فجأة وظروف غير جامعية ودون إجراء دراسات علمية متأنية – إلى نظام الفصلين الدراسيين في غالبية الكليات الجامعية ، فبجانب سلبياته التي أشارت إليها الدراسات السابقة ، فقد أحدث تداخلاً بين المواد الفصلية المنتهية والمواد المستمرة ، ناهيك عما صاحب ذلك من نتائج ورجائته نهائية وأخرى غير نهائية. ويأتي هذا في وقت تأخر فيه الأخذ بنظام الساعات المعتمدة في بعض الكليات الجامعية التي تسمح إمكاناتها البشرية والعلمية والمادية بتطبيقه ؛ الأمر الذي كان له أبلغ الأثر على هبوط مستوى بعض الطلاب في فهم وهضم وتمثيل ما يدرس لهم من مقررات دراسية بكفاءة وفعالية ، وحال بينهم وبين ممارستهم للأنشطة الطلابية المتعددة بصورة تكاملية في الجامعات المصرية .

فواقع تطبيق نظام الفصلين الدراسيين في هذه الجامعات يؤكد على أنه ليس نظاماً للساعات المعتمدة – المكتسبة – ولا هو نظام ينهي دراسة مقررات معينة ليبدأ فصل جديد ، وإنما هو خليط من هذا وذاك . يؤدي في النهاية إلى : ضعف تمكن معظم طلاب تلك الجامعات من الإطلاع على الكتب المرجعية وارتداد المكتبات الجامعية واستهلاك أكثر من شهرين في الاختبارات الفصلية وأعمال الكنترولات وإظهار النتائج ، وكأنها بمثابة شغل

للجميع وأنهم - حتى - عن ممارسة العملية التعليمية بكفاءة وأسلوب صحيح ؛ الأمر الذي يدعو إلى ضرورة مراجعة نظام الفصلين الدراسيين بصورته الحالية في الجامعات المصرية

لكل جوانب القصور السابقة - وإن كانت هناك بعض الإيجابيات - والتي انتابت الاتجاه التقليدي لنظام التعليم الجامعي كمؤسسة أكاديمية ؛ نادى كل من : حميدة عبد العزيز (١٩٩٢م) وملكة أبيض (١٩٩٣م) وراشد القصبي وآمال العرباوي (١٩٩٨م) وعلى الحوت (١٩٩٩م) ومحمد على عزب (١٩٩٩م) وأحمد المهدي عبد الحليم (٢٠٠٠م) وشفيق بليغ (٢٠٠٢م) ، بضرورة تغيير النظام الأكاديمي التقليدي ، واستحداث أنظمة تعليمية جديدة ومتطورة تتناسب ووفاء التعليم الجامعي بمتطلبات التحديات التي يواجهها المجتمع والتقدم المذهل في العلم والتقنية واتساع الفجوة بين الأقطار المتقدمة والنامية ، ومراجعة رسالة الجامعة ومدى توفيقها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها . وفي نفس الوقت أخفقت الجامعات التقليدية في تلبية الحاجات الجديدة والمتجددة للفرد والمجتمع واستجابة لهذه الآراء ظهرت العديد من الاتجاهات الحديثة والمعاصرة لأنظمة التعليم الجامعي.

ثانياً: الاتجاهات المعاصرة لأنظمة التعليم الجامعي :

(١) نظام الساعات المعتمدة:

يعد نظام الساعات المعتمدة - المكتسبة - من أنظمة التعليم الجامعي المتطورة ؛ وهو معروف وشائع في الجامعات الأمريكية ، كما أن معظم جامعات دول الخليج العربي قد أخذت بهذا النظام المتطور ، وبعض الجامعات الأخرى تفكر في تطبيقه .

وبينما يرى كل من فيصل شهاب وحسن الناصر (١٩٩٤م) أن الساعة المعتمدة هي " وحدة قياس لكل ساعة وتعادل خمس عشرة ساعة زمنية توزع على مدار الفصل الدراسي ، أو ما يعادل سبعة عشر أسبوعاً لتحديد كمية المعرفة في عملية التعلم ، حيث ترتبط الكمية المعرفية مع المدة الزمنية التي يدرسها الطالب في مقرر ما " ، يشير محمد منير مرسى (٢٠٠٢م) إلى أن المقصود بمفهوم الساعات المعتمدة - المكتسبة - الدراسة النظرية التي

يدرسها الطالب لمدة ستة عشر أسبوعاً بواقع ساعة كل أسبوع ، وتحتسب هذه الساعة المكتسبة للطالب بعد نجاحه في المقرر الدراسي ، وفي حالة الدراسات المعملية فتحتسب كل ساعتين عمليتين أو أكثر بساعة واحدة نظرية باعتبار هاتين الساعتين فترة واحدة أسبوعياً على مدة ستة عشر أسبوعاً .

إن نظام الساعات المعتمدة – المكتسبة – يعد في جوهره نوعاً من التنظيم المتطورة للدراسة الجامعية ، ويستمد تسميته من مجموع الساعات التي يكتسبها الطالب والتي تشير بدورها إلى عدد المقررات التي درسها خلال الفصول الدراسية ، ويعتبر حصيلة دمج لنظامين هما : نظام الاختيار – وهو معيار كمي تحدد على أساسه متطلبات الدرجة الجامعية – ونظام الاعتماد – ويقاس حجم المعرفة المطلوب بصورة كمية - ، فعند قبول الطالب للدراسة – وفقاً لهذا النظام – يفتح لها حساب بقسم التسجيل والقبول يشبه الحساب البنكي ، ويكون هذا الحساب بوحدات حسابية هي الساعة المكتسبة ، وعلى أساسها يسجل الطالب كل ما يكتسبه من ساعات نتيجة " لنجاحه في المقررات التي درسها ، وكل مقرر دراسي يتم الطالب دراسته بنجاح يكسبه عدداً من الساعات المكتسبة يضاف إلى رصيده ويقوم نظام الساعات المعتمدة على أساس الفصول الدراسية وليس على أساس السنة الدراسية الكاملة .

بيد أن هناك أكثر من نظام للفصول الدراسية ، تأخذ بعض الدول العربية ودول الخليج العربي بنظام تقسيم السنة الميلادية إلى ثلاثة فصول : فصل الخريف – من سبتمبر إلى يناير – وفصل الربيع – من فبراير إلى يونيو – وفصل الصيف – من يونيو على أغسطس - ، ومدة الدراسة في كل من فصلي الخريف والربيع قرابة ستة عشر أسبوعياً ، أما فصل الصيف فإن مدة الدراسة فيه تتراوح بين عشرة أسابيع وإثني عشر أسبوعاً . بينما تقتصر الدراسة على فصلي الخريف والربيع ودون فصل الصيف في معظم الدول العربية المطبقة لهذا النظام ، وللحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس من الجامعة أو الكلية التي تتبع هذا النظام ، ينبغي أن يصل عدد الساعات المكتسبة التي ينجح فيها الطالب إلى ما بين ١١٠ أو ١٢٠ : ١٤٠ ساعة حسب الخطة الدراسية الموضوعة لكل جامعة ، كما ينبغي

أن يحصل الطالب على درجة النجاح المقررة على الأقل فى القيمة الإجمالية للمعدل التراكمي للمقررات الكائنة بالخطة الدراسية.

وتحدد دراسة على سالم البناهي (١٩٩١م) ودراسة عزيزة محمد بدر (٢٠٠٢م) ودراسة على عبد الرحمن يوسف (٢٠٠٢م) أهم متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة بصورة ناجحة بالجامعات فى : وجود العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين كل فى تخصصه والتي تسعى الجامعة إلى تخريج متخصصين فيه ؛ شريطة تولي هؤلاء المتخصصين تقديم المقررات التي يقدمها القسم المختص واللازمة للتخرج فى هذا التخصص ؛ وتوفير جهاز إداري لتسجيل الطلاب بحيث يكون مؤهلاً للقيام بالمهام العديدة الموكولة إليه ، هذا بجانب تواجد جهاز متكامل وقائم بذاته فى كل كلية للطباعة والتصوير ، ولجنة عليا للتنسيق بين الجداول والتخصصات ، مع توفير نظام مالى مبسط يتيح لتلك الأجهزة واللجان صلاحية الصرف على المشروعات الواردة فى ميزانيتها والمصدق عليها من إدارة الكلية والجامعة .

وبينما تؤيد : دراسة محمد مالك سعيد (١٩٩٠م) ودراسة محمد خلفان الراوي (١٩٩٤م) ودراسة بيومي ضحاوي (١٩٩٦م) ودراسة سعيد التل وزملاؤه (١٩٩٧م) ودراسة محمد منير مرسى (٢٠٠٢م) وترى أن نظام الساعات المعتمدة فى التعليم الجامعي له العديد من الإيجابيات منها : أنه نظام متجدد ومرن ومحفز لكل من الأساتذة والطلاب على العمل النشط ، وغير مقيد بأنماط أو قوالب تعليمية ثابتة . كما أنه يراعي الفروق الفردية بين الطلاب لذا فهو يحقق الشخصية المتكاملة للطلاب ، ويدعم العلاقة بين الأستاذ وطلابه ، ويتيح فرصة الإطلاع والبحث والتفاعل والتعاون بين الطلاب بعضهم وبعض ، هذا بجانب تشجيعه للتفوق العلمي وتدعيمه لحرية الطالب الموجه بالإرشاد الأكاديمي من قبل الهيئة التدريسية لاختيار الموضوعات الدراسية وفق ميوله وقدراته وإمكاناته ؛ وبالتالي تمكينه من التعرف على قدراته المهنية والعقلية وتوظيفها للتوصل إلى المهنة والتخصص الذي يحقق رغباته ؛ ومن ثم تكون الجامعة قد نجحت فى تكوين خريج منتج يساهم فى بناء المجتمع وقادر على اتخاذ القرار بالإضافة إلى أن هذا النظام يسهم من : بث الشعور بالمسئولية لدى الطلاب ، وإثراء ثقفتهم بأنفسهم من خلال الحوار والمناقشة ، وتنمية قدراتهم

على التحليل واكتشاف العلاقات بين العناصر المختلفة لكل موقف ، وتوسيع أفق هؤلاء الطلاب ومداركهم خارج نطاق التخصص ؛ مما يدعم قدرتهم على مجابهة الضغوط الاجتماعية أو الأسرية التي قد تقوم على بعض المفاهيم الخاطئة بالنسبة لاختيار التخصص ، ويثري شخصياتهم العملية عن طريق ما تتطلبه وسائل التقويم الدراسي من استخدام المراجع العملية والتأكد من دقة المعلومات.

كما يتيح هذا النظام للطلاب : حرية – تحديد تخصصه أو تغييره ، والجمع بين تخصصين – رئيسي ، وفرعي – والانتقال من كلية أو جامعة إلى أخرى تطبيق ذات النظام ، وفرصة الجمع بين الدراسة والعمل في نفس الوقت ويعطي هذا النظام – كنتيجة للتقييم المستمر للطلاب خلال الفصل الدراسي – صورة أوضح عن مستوى الطالب في كل مادة دراسية ، ويجنبه ما يتعرض له من إرهاق ذهني وبدني شديدين أثناء الامتحان النهائي الوحيد في ظل النظام التقليدي.

ورغم الإيجابيات الكثيرة لنظام الساعات المعتمدة – المكتسبة – إلا أن دراسة محمد خلفان الراوى (١٩٩٤م) ودراسة محمد سرحان المخلافي (١٩٩٦م) ودراسة على أحمد مذكور (٢٠٠٠م) ودراسة عزيزة محمد بدر (٢٠٠٢م) ودراسة على عبد الرحمن يوسف (٢٠٠٢م) وجهت بعض الانتقادات إلى هذا النظام أهمها : أن هذا النظام يؤدي إلى تفتيت المعرفة وزيادة الإقبال والتسجيل للمقررات المتميزة بالسهولة وتجنب تسجيل الطلاب للمقررات الأكثر أهمية في تكوينهم الأكاديمي كما يتطلب هذا النظام جهوداً مضاعفة من الهيئة التدريسية لإرشاد الطلاب ومتابعتهم أثناء دراستهم الجامعية ربما لا تتوافر لدى الكثير منهم مما قد يحول دون تقديم الوقت والجهد اللازمين لتقديم الرعاية المناسبة والضرورية لكل طالب .

وعلى صعيد آخر فإن الحرية التي يمنحها هذا النظام لطلابه لاختيار المواد الدراسية مع عدم توافر القدر الكافي من النضج الشخصي الذي يمكنهم من المساهمة في اختيار وتخطيط برامجهم الدراسية أو العمل باستقلال كاف ، يجعل كثيراً من هؤلاء الطلاب مترددين في اختيار المقررات المناسبة مما يوجد لديهم الحيرة وعدم القدرة على اتخاذ

القرار السليم ، ومن سلبيات هذا النظام – أيضاً – أنه يثقل كاهل الأستاذ الجامعي بالأعباء الإضافية ؛ فليس مطلوباً منه إلقاء المحاضرات – فحسب – بل عليه – أيضاً – أن يزكي في طلابه روح الحوار والنقاش ، ويرسي عندهم الأصول الصحيحة في تبادل المعلومات وتشارك الخبرات – أي ينمي بينهم التعلم الذاتي ..

كما أن تطبيق هذا النظام يتطلب استخدام أجهزة تعليمية متطورة مما يزيد من كلفته المالية ، هذا بجانب صعوبة انتقال الطلاب الذين يدرسون في هذا النظام إلى كليات أو جامعات تسير على نظام العام الدراسي الكامل أو الفصلين الدراسيين لصعوبة معادلة المقررات من حيث ساعاتها .

وبينما تؤكد دراسة محمد نبيل نوفل (١٩٩٢م) ودراسة على أحمد مذكور (٢٠٠٠م) ودراسة عزيزة محمد بدر (٢٠٠٢م) ودراسة على عبد الرحمن يوسف (٢٠٠٢م) على وجود معوقات تواجه تطبيق نظام الساعات المعتمدة – المكتسبة – على الصعيد العربي منها : نقص أعداد هيئة التدريس في بعض التخصصات وقلة ضمان وجود العدد المناسب في الوقت المناسب مما يعطل العمل أو يؤخر الدراسة ، ونقص المراجع وتعذر الوفاء بها قبيل بدء الدراسة بها بل والاعتماد على المذكرات التي يتأخر الأستاذ في تجهيزها ، وقلة التزام الطلاب بالحضور المستغرق للوقت المقرر للدراسة ؛ بجانب احتمال وجود التعارضات في الجداول الدراسية مما يؤدي إلى عدم تمكن الطالب من دراسة كل ما تم الاتفاق عليه مع مرشده الأكاديمي من المقررات الدراسية ، ناهيك عما يصاحب ذلك من تأجيل وارتباك لمقررات الخطة الدراسية للطالب ، وقلة الأماكن المناسبة لعدد المقررات المطلوب طرحها في نفس الوقت ، كما انتهت الدراسات سالفة الذكر إلى أن ثمة العديد من المشكلات التي تعوق تطبيق هذا النظام منها : مشكلة الإرشاد الأكاديمي ومشكلة العبء الدراسي المناسب ، ومشكلة الغربة تجاه النظام ، ومشكلة الفروق الفردية بين الطلاب ، ومشكلة نقص الإمكانيات ، ومشكلة التقويم ، ومشكلة الاستعانة بالأساتذة الزائرين ، وقلة عدد الطلاب المسجلين في مقرر ما مما يضطر إلى إلغائه .

وبناء على ما انتهت إليه وأكدت عليه الدراسات السابقة نرى:

✿ أن نظام الساعات المعتمدة "Credit, Hours" عندما استحدث في الغرب ، فقد كان متسقاً مع نظام الجامعة وحاجات الطلاب الذين يعملون ويريدون الدراسة في أوقات فراغهم ، فهم يدرسون بعض المواد ثم يتركون الدراسة للعمل لتوفير النفقات ومصروفات الجامعة ثم يعودون ليسجلوا بعض المواد وعندما ينتهون من دراستها يتركون الجامعة مرة أخرى للعمل أملاً في العودة واستكمال الدراسة وهكذا . وهذا النظام يعتمد على : الإرشاد الأكاديمي والنفسي للطلاب ونظام التسجيل والحذف والإضافة بسرعة ودقة ؛ فهو نظام مناسب للطلاب في بيئات ذات مستوى اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي معين .

أما الطلاب القادمين من بيئات اجتماعية تسوء فيها الأمية وبنسبة عالية ، المتفرغين للدراسة في المرحلة الجامعية الأولى ، المنتظمين في جامعات مزدحمة يصعب فيها – أحياناً – بل يستحيل الإرشاد الأكاديمي والنفسي الفعال ، الذين يتعلمون من خلال أساتذة لم يتعودوا هذا النظام ولا يحسنوه ، فضلاً عن إقبالهم بأعباء دراسية وبأعداد ضخمة من الطلاب مقيمين داخل الحرم الجامعي فالنتيجة المتوقعة لتطبيق هذا النظام في مثل هذه الظروف : فقدان للتكامل والاتساق والمرونة ، وتشجيع على التفكير المبعثر ، وافتقار للنظرة الشمولية التي تصل فروع المعرفة بعضها ببعض ، وبالتالي انخفاض معدل أداء الطلاب وملازمتهم للخوف الدائم من الرسوب والإخفاق لعدم وجود إرشاد أكاديمي سليم ومناسب .

✿ أن الإرشاد الأكاديمي والنفسي هو الأساس الذي يقوم عليه نظام الساعات المعتمدة نظراً لأهميته ، ولكن الواقع يقرر أن الأستاذ الجيد قد لا يكون بالضرورة مرشداً جيداً ؛ فالعديد من الأساتذة غير قادرين على الإرشاد والتوجيه الأكاديمي والنفسي ، فيما عدا بعض الأمور الشكلية المجردة كاختيار المقررات والتحدث إلى الطالب عن الأداء الأكاديمي .

وليس هذا بالأمر المستغرب لأن عملية الإرشاد الأكاديمي تتطلب : وقتاً ومهارات اجتماعية ، وقدرة على التعرف على المشكلات وحلها ، ومقدرة فى التعرف على إمكانات الطلاب وميولهم وقدراتهم . وهذا يتطلب إعداداً وتدريباً متخصصاً ليس متوافراً لدى الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس بمعظم الجامعات المصرية .

✽ توجد صعوبات كثيرة تواجه عملية الإرشاد الأكاديمي والنفسي - التي لا يصلح بدونها نظام الساعات المعتمدة - وفى مقدمتها عدم خبرة غالبية أعضاء هيئة التدريس بآليات نجاح نظام الساعات المعتمدة معدم اقتناعهم به، وزيادة عدد الطلاب الذين يشرف عليهم الأستاذ الواحد إلى درجة أن الطالب لا يرى الأستاذ - فى معظم الحالات - إلا مرة واحدة أو مرتين خلال الفصل الدراسي كله ، وفى نفس الوقت لا توجد صيغ وأساليب بالكليات لتطوير نظام الإرشاد الأكاديمي ولا مراكز للتعليم العلاجي لتقديم مقررات علاجية ولا مقررات كافية عن التعلم الذاتي والاستذكار والبحث .

ونؤكد - رغم كل ما سبق - على أن نظام الساعات المعتمدة نظام حديث فى التعليم الجامعي - وإن كانت له جذوره فى المجتمعات العربية الإسلامية وخاصة فى جامعات الأزهر والزيوتونة - يستهدف تحقيق الأهداف المتطورة باستمرار للتعليم الجامعي ، وهو بحكم طبيعته نظام متجدد ومرن ومحفز لكل من الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية على العمل النشط ، كما أن هذا النظام غير مقيد بأنماط أو قوالب تعليمية ثابتة ، ويقلل من الفاقد أو الهدر التعليمي أو مضاعفة الجهد والوقت والمال ، مقارنة بالنظام التقليدي الذي قد يضطر الطالب إلى الرسوب أو الإعادة لعام أو عامين فيتضاعف الجهد والوقت والمال الذي يبذله الباقيون للإعادة من الطلاب فى ظل " مقطوعية " محددة من المواد يتحتم على كل طالب دراستها وفى مدة محددة على عكس الساعات المعتمدة الذي يطرح أمام الطلاب مجموعة من المواد الدراسية وبدائلها ليختار كل طالب منهما ما يتناسب وإمكاناته وظروفه .

وربما يقضي بعض الطلاب ست سنوات للحصول على الدرجة الجامعية إلا أن هذه السنوات لم يترتب عليها ضياع أو تكرار فى الجهد والمال والوقت ؛ كما ينبغي النظر إليها على أنها ليست المدة العادية للطلاب ، لذا يمكن تعميم تطبيق نظام الساعات الدراسية المعتمدة - المكتسبة - فى تنظيم الدراسة بالجامعات المصرية لكثرة إيجابياتها ، وإن كان التطبيق سيثير من وقت لآخر صعوبات ومشكلات جديدة إلا أن الوفاء بمتطلبات تطبيق هذا النظام فى الجامعات المصرية - وعلى رأسها إعداد الهيئة التدريسية المؤهلة علمياً للتعامل وبكفاءة عالية مع آليات تفعيل هذا النظام التدريسي - سيوفر الحلول المتجددة باستمرار - لمواجهة هذه الصعوبات . ولكن كيف ؟!

ب- التعليم الجامعي عن بعد ..

تضاعف المعرفة الإنسانية وفى مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية فى العقد الأخير من القرن العشرين ومن المتوقع أن تتضاعف خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة . وحدثت طفرة مذهلة خلال السنوات الأخيرة فى مجال البث التلفزيوني الكوني

والوسائط المتعددة "Multimedia" واستخدامات الشبكة العالمية "Internet" والبريد الإلكتروني "Electronic- mail" والتعليم عن بعد "Distance, Education" والجامعات المفتوحة "Open, University".

وانتشرت جامعات التدريس عن بعد "Distance, Teaching university" في معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين . وكان أول ظهور لهذا النظام في بريطانيا ، وكانت أول جامعة أخذت به جامعة لندن ، ثم أخذت بهذا النظام جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا وفي الآونة الأخيرة ظهرت جامعات في آسيا تأخذ بهذا النظام ، حتى أصبح هذا الحكم من الجامعات الحديثة – التي تقوم على التدريس عن بعد – تجديداً تربوياً مقترناً به في الميدان الأكاديمي.

ويعد التعليم عن بعد شكلاً من أشكال التجديد التربوي ، وهو نظام مفتوح للجميع وتعليم جماهيري لا يتقيد بوقت ولا بفئة من المتعلمين ، ولا يقتصر على مستوى أو نوع من التعليم فهو يتناسب مع طبيعة حاجات المجتمع وطموحات أفراد ومع تعدد التعريفات التي صيغت له وإلا أن الدراسة الحالية ترى التعليم عن بعد عملية إعداد وتأهيل وتطوير الكفاءات والقدرات الخاصة بالفرد في مراحل حياته المختلفة بما يرتفع به إلى مستوى مناسب من الجودة والإتقان والتوقف في عمله ، بهدف : مساعدته على مواجهة التغيرات الحضارية والتكنولوجية المتلاحقة سواء في مجال العمل أو البيت أو المجتمع ، وتحقيقاً للتكامل والترابط بين الإنسان ومجتمعه الذي ينتمي إليه . ومن خلال وسائط متعددة من بينها : الكلمة المطبوعة والوسائط التعليمية المسموعة والمرئية وشبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني والأقراص المدمجة "C.D.S"

ويتضح من هذا المفهوم أن التعليم عن بعد يتميز عن التعليم التقليدي : بقدرة المتعلم – خلاله – على الاحتفاظ بسجل دائم للموقف التعليمي واستقلاله وبصورة كبيرة في تعلمه ذاتياً ، مما يجعل ظروفه وحاجاته في بؤرة اهتمام التعليم عن بعد ، كما أنه يتخطى الظروف التي قد تحرم البعض من فرص التعليم سواء بسبب الظروف الاجتماعية أو النظم الإدارية أو بعد المكان أو المعوقات الشخصية ، هذا بجانب اعتماده على توظيف التقنيات

التكنولوجية بصورة أساسية وفعاله للربط بين الأستاذ والمتعلم لدراسة محتوى المقررات الدراسية .

وبينما ترى دراسة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (١٩٩٣م) ودراسة تيسير الكيلاني (١٩٩٨م) ودراسة معين الجملاني (١٩٩٨م) ودراسة عادل عبد الفتاح سلامة (٢٠٠١م) ودراسة محمد سعيد حمدان (٢٠٠١م) ودراسة عايذة أبو غريب (٢٠٠٢م). أن للتعليم الجامعي عن بعد كماً من السمات التي تميزه عن بقية أنماط التعليم الجامعي التقليدية منها : قدرته على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والوظيفية والمهنية للمتلقين به وذلك لما يتمتع به من مرونة وحداثة وتوفير للبدائل ، بجانب انخفاض كلفته مقارنة بالأنماط التقليدية لانتفاعه بتطبيقات نتاج الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات ، هذا بالإضافة إلى إمكانية تجاوز هذا النمط من التعليم للكثير من العوائق التي تحد من إمكانات الالتحاق بالتعليم التقليدي : كالانتظام والتوقيت الصارم للدراسة ومكانها ، وظروف العمل ومتطلبات القبول والعمر الزمني للمتلم ونظم التقويم والحصول على الدرجة العلمية ، حيث يبسر نظام التعليم عن بعد فرص الالتحاق لفئات عمرية أوسع وأكثر شمولاً من الفئة العمرية التي تخدمها المؤسسات التعليمية الجامعية التقليدية "١٨-٢٢ سنة" ، ويهتم بالكبار دون الصغار وبالأفراد دون الجماعات.

كما يعتمد هذا النظام على توظيف المستحدثات التكنولوجية لنقل المعلومات إلى المتعلمين من خلال الاتصال المزدوج بين الطالب ومرشده الأكاديمي ، إنه يمثل صيغة صناعية تشبه النمط الإنتاجي الصناعي خاصة في عمليات إنتاج وتصميم المواد التعليمية وإعدادها وتخزينها وتوزيعها ؛ تؤكد دراسة محمد منير مرسى (١٩٩٦م) ودراسة إبراهيم عصمت مطاوع (١٩٩٧م) ودراسة عمر الشيخ وعبد الرحمن عدس (١٩٩٨م) ودراسة محمد فوزي عبد المقصود (١٩٩٩م) ودراسة محمد صيام (٢٠٠٠م) ودراسة مراد زيدان (٢٠٠٢م) جميعاً على أن الأخذ بنظام التعليم الجامعي عن بعد قد أصبح ضرورة عصرية فرضتها : المتغيرات المتلاحقة لعصر العولمة "Globalization" وتحدياتها وتحمل الجامعات - لوقوعها على قمة النظام التعليمي - الدور الرئيسي في مواجهة هذه التحديات هذا بجانب ثورة وغزارة المعلومات التي يشهدها هذا القرن والزيادة المضطردة في أعداد

الراغبين فى التعليم الجامعي والعالي مع عدم التوازن فى التوزيع الجغرافي لمؤسساته وما صاحب ذلك وترتب عليه من عجز المؤسسات التقليدية للتعليم الجامعي والعالي - بإمكانياتها المادية والبشرية المحدودة عن توفير التعليم لهذا السيل العرم من الطلاب المقبلين عليه فى ظل هيمنة الديمقراطية وحق كل مواطن فى مواصلة التعليم دون الوقوف عند سن معينة ، وارتباط فرص تحسين الوضع الراهن لكثير من العاملين فى المجالات المختلفة باستمرارية ومواصلة تعلمهم .

وبناء على ما أكدت عليه الدراسات السابقة من " أن التعليم الجامعي عن بعد قد أصبح ضرورة عصرية لما يتميز به من مميزات مقارنة بالأنماط التقليدية للتعليم الجامعي " نرى أن ثمة مبررات أخرى وراء تزايد الاهتمام العالمي بالتعليم الجامعي عن بعد أهمها :

(١) قدرته على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والوظيفية والمهنية للمتقنين به ، لما يتمتع به من قدرة على توفير البدائل - من ناحية - وارتباطه بحاجات سوق العمل للعمالة المؤهلة والمدرية - من جهة أخرى - مع انتفاع هذا النمط من التعليم بالثورة التكنولوجية واعتماده الرئيسي على الوسائط التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصال المعاصرة . ومن هنا فنظام التعليم الجامعي عن بعد يُعد بمثابة الحل الأنسب للحد من مشكلات تطبيق برامج التعليم المستمر والتدريب المهني التي تنظمها الجامعات التقليدية ، بما يوفره هذا النظام من فرص تدريبية فى مواقع العمل .

(٢) انخفاض كلفته مقارنة بنمط التعليم الجامعي التقليدي ، فالبنية التحتية التي يتطلبها نظام التعليم التقليدي - من : أبنية ومعدات وأجهزة وأعضاء هيئة إدارية وتدرسية - مكلفة للغاية بالمقارنة بنظام التعليم عن بعد والذي يحتاج إلى عدد قليل من الإداريين والاختصاصيين مع توظيفه للوسائط التكنولوجية الحديثة فى عمليات التعليم . يضاف لذلك أن هذا النمط من التعليم لا يتطلب التحاق الطلبة بالمؤسسات التعليمية وما يصاحب ذلك من تكاليف ونفقات

وإنما ينتقل التعليم عن بعد إلى هؤلاء الطلاب فى أماكن سكنهم ومواقع وظائفهم وأعمالهم ؛ فهو يتغلب على مشكلات البعد الجغرافى والمكانى .

٣) يتجاوز نظام التعليم الجامعى عن بعد الكثير من العوائق التى تحد من إمكانيات الالتحاق بالتعليم مثل : الانتظام والتوقيت الصارم للدراسة ومكان الدراسة ومتطلبات القبول وأنظمة التقويم . وفى نفس الوقت يوفر هذا النظام الدافعية والمرونة فى بيئة التعلم ، ويراعى ارتباط أساليب التعلم بحاجات الأفراد الوظيفية والمهنية والشخصية والاجتماعية ، مع اعتماده على التعلم الفردي والدراسة الذاتية وكذلك الحقائق والرزم التعليمية - كوسائط للتعلم الذاتى - تفعيلاً لإيمانه بالفروق الفردية بين الأفراد الملتحقين به .

٤) ارتباط برامج نظام التعليم عن بعد باحتياجات سوق العمل والوظيفة دون تركيز على متطلبات القبول لبرامجه أو متطلبات الشهادات وسنوات الدراسة للتخرج ، ولذلك : يقدم هذا النمط عدة بدائل من البرامج القصيرة والطويلة والمتوسطة زمنياً والتي تهدف إلى اكتساب الملتحقين بها مهارات عملية وأدائية ينتفعون بها فى مواقع أعمالهم ووظائفهم ، وييسر فرص الالتحاق لفئات عمرية أوسع من تلك التى تخدمها المؤسسات الجامعية التقليدية - الكبار والموظفين وربات البيوت -

٥) يسهم التعليم الجامعى عن بعد فى إتاحة الفرص : للشباب والكبار وربات البيوت لاستثمار أوقات فراغهم فى مجالات التثقيف العام ، وللعاملين فى القطاعات المختلفة لاستثمار أوقات فراغهم فى التدريب المهني والتعليم المستمر . وفى ظل العولمة والتدويل يمكن لمؤسسات التعليم الجامعى عن بعد أن تنهض بدور مهم فى مواجهة التيارات الثقافية التى يرفضها المجتمع لإحداث التوازن المطلوب بين الثقافة القومية والثقافة العالمية .

وتتعدد صيغ التعليم الجامعى عن بعد بتعدد واختلاف مؤسساته ووسائله وفئات طلابه والسياق الاجتماعى والثقافى المرتبط بظروف وإمكانيات تطبيقه ؛ فبينما تصنف

دراستي (Holmberg, Borje, (1995) ودراسة إبراهيم عبد الخالق وآخرون (١٩٩٦م) ودراسة عبد الغني عبود (١٩٩٦م) ودراسة بيير ليفي (١٩٩٧م) ودراسة سعاد بسيوني (١٩٩٨م) ودراسة معين حلمي الحملان (١٩٩٨م) ودراسة عباس برايس (١٩٩٨م) ودراسة مصطفى عبد السميع وإبراهيم محمد إبراهيم (١٩٩٩م) ودراسة محمود عابدين (١٩٩٩م) ودراسة نادر فرجاني (١٩٩٩م) ودراسة شبل بدران وجمال الدهشان (٢٠٠٠م) ودراسة عادل سلامة (٢٠٠١م) ودراسة (Sondoozi, Tarane (2002 صيغ التعليم الجامعي عن بعد إلى : الصيغة المستقلة . وفيها يقدم التعليم الجامعي عن بعد خلال جامعات مستقلة تعرف بالجامعات المفتوحة أو جامعات التدريس عن بعد أو جامعات المراسلة أو الجامعات بدون حوائط "University Without Walls" أو جامعة الهواء ، وهذه الجامعات تمثل النمط الشائع للتعليم الجامعي عن بعد وخاصة بعد انتشارها في العقود الثلاثة الأخيرة للقرن العشرين ، كالجامعة المفتوحة في بريطانيا وأنشئت عام ١٩٦٩م وبدأت الدراسة بها عام ١٩٧١م وما توالى على غرارها من جامعات في إيران عام ١٩٧٣م وباكستان عام ١٩٧٤م وألمانيا الغربية عام ١٩٧٥م وإسرائيل عام ١٩٧٦م وفنزويلا عام ١٩٧٧م وتايلاند عام ١٩٧٨م والصين عام ١٩٧٩م والهند وكوريا الجنوبية عام ١٩٨٢م واليابان عام ١٩٨٥م وتنزانيا عام ١٩٩٢م وغيرها والصيغة الثنائية . وفيها يقدم التعليم الجامعي عن بعد من خلال وحدات أو أقسام تعمل في إطار الجامعات التقليدية لتقدم خدماتها للدارسين عن بعد ، ولعل أشهر هذه الوحدات وحدة التعليم عن بعد بجامعة ديكن في استراليا والتي أنشئت عام ١٩٨٢م ، ومن أهم الأقسام قسم الدراسات الممتدة أو المستقلة في كل من : جامعة كوينزلاند باستراليا وجامعة المحيط الهادي الجنوبي بفiji وبعض الجامعات الأمريكية . والصيغة المختلطة . وفيها يقدم التعليم الجامعي عن بعد من خلال جامعة تقدم تعليمًا مباشرًا تقليديًا وتعليمًا عن بعد وبشكل متكامل داخل الجامعة وخارجها ، وتعتمد هذه الصيغة على وجود علاقة توجيهية بين الجامعة والطلاب ، من خلال مراكز تقدم المواد التعليمية وكذلك التوجيه المباشر من قبل أساتذة الجامعة ، ومن أشهر الجامعات جامعة نيوانجلد باستراليا وجامعة زامبيا وجامعة كولومبيا البريطانية بكندا . وبجانب تلك الصيغ الثلاث للتعليم الجامعي عن بعد ثمة صيغة رابعة تعتمد على وجود برنامج تعاوني بين عدد من الجامعات ، تشارك فيه كل جامعة بتقديم تعليم عن بعد لمقرر

معين لطلابها وطلاب الجامعات الأخرى المشاركة على ألا يكون هذا المقرر في موضوعات تحتاج إلى معامل أو تدريبات عملية ومن أشهر هذه الجامعات جامعة ماسي في نيوزيلانده التي تتعاون مع ست جامعات أخرى في تقديم هذه الصيغة وبرنامج اتحاد مؤسسات التعليم المفتوح لجنوب أفريقيا ، وهو برنامج للتعاون بين أكبر ثلاث جامعات في جنوب أفريقيا تأسس عام ١٩٩٧م للتنسيق فيما بينها ولتوظيف مواردها التوظيف الأمثل لتقديم التعليم الجامعي عن بعد بشكل أفضل مما تقدمه كل جامعة على حدة.

تصنف دراسة عبد الحميد بسيوني (٢٠٠٠م) ودراسة على عبد المحسن وفيصل الراوي (٢٠٠٠م) ودراسة محمد صيام (٢٠٠٠م) ودراسة مي هراس (٢٠٠٠م) ودراسة عبد الهادي سويقي (٢٠٠١م) ودراسة عبد العزيز السنبل (٢٠٠١م) ودراسة فيصل الغرابية ولطفى عبد القادر (٢٠٠١م) ودراسة محمد سعيد حمدان (٢٠٠١م) ودراسة منال رشاد (٢٠٠١م) ودراسة *Bailry, Rondell, Earl, (2001)* ودراسة طلعت عبد الحميد (٢٠٠٢م) ودراسة كمال عبد الحميد (٢٠٠٢م) ودراسة محمد منير مرسي (٢٠٠٢م) ودراسة *Fusayil, Ablurrahman (2002)* ودراسة حامد عمار (٢٠٠٣م) التعليم الجامعي عن بعد إلى : التعليم الجامعي المفتوح وهو " نظام يستهدف فتح أبواب الجامعة أمام الدارسين دون التقيد بشروط السن أو المؤهل أو مواصلة الدراسة بانتظام داخل مؤسسات الجامعة وتمنح الدرجات الجامعية المختلفة – ومن نماذجها الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة " والتعليم الجامعي الإلكتروني . وهو استخدام الوسائط المتعددة التي يشملها الوسط الإلكتروني – من شبكة المعلومات الدولية العنكبوتية " الإنترنت " وساتلايت وإذاعة أو أفلام فيديو وتلفزيون وأقراص ممغنطة أو مؤتمرات بواسطة الفيديو أو بريد إلكتروني أو محادثة بين طرفين عبر الشبكة الدولية للمعلومات – في العملية التعليمية " باختصار هو " استخدام التكنولوجيا المعاصرة والتي تعتمد أساساً على المهارات اللازمة للمشاركة بين الطلاب والأساتذة إلكترونياً في أي وقت وفي أي مكان " . والتعليم الجامعي عبر جامعة الهواء . ويقوم على أساس تقديم برامج تعليمية جامعية تبث من خلال الإذاعة والتلفزيون ويتطلب هذا الشكل وجود نظام اتصال فعال ، لذلك ينتشر في الدول التي يتوافر بها ذلك كاليابان فجامعة الهواء من الأنماط التي تعتمد على وسائل الإعلام والاتصال في

توصيل خدمات التعليم الجامعي إلى الطلاب في أماكن تواجدهم ، فهي جامعة بلا حرم جامعي – والتعليم الجامعي بالمراسلة . ويعد نوعاً آخر من أنواع التعليم عن بعد يقدم للطلاب الذين تحول ظروفهم دون التواجد بالجامعة ، وقد ساعد على الأخذ بهذا النوع من التعليم الكثير من العوامل أهمها : التعطش إلى التعليم والعزلة أو البعد المكاني والفقر الذي يحول دون الالتحاق بالجامعات " ، ويوجد التعليم الجامعي بالمراسلة في كثير من دول العالم فهو يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والسويد والاتحاد السوفيتي وأمريكا اللاتينية واليابان وبعض الدول في أفريقيا وآسيا . والتعليم الجامعي عبر الجامعات بدون جدران . ويقوم هذا النمط بإعداد وتنظيم دراسات جامعية تلقى عبر الأثير في شكل برامج إذاعية مسموعة ومرئية ، دون أن يكون لهذه المؤسسة مبان أو منشآت تمارس فيها العملية التعليمية ، حيث يتم توصيل المعرفة إلى الدارسين في أماكنهم ، وقد تبنت الكثير من الجامعات الأمريكية هذا النظام ، وهذه الجامعات تمنح لدارسيها درجات جامعية ، ويقوم اختصاصيين بها بمتابعة دراسة الطالب بهذا النظام وتقديمه وإرشاده وتقويم عمله .

وبناء على ما انتهت إليه الدراسات السابقة من تحديد لصيغ التعليم الجامعي عن بعد وأهم أشكاله المعاصرة ؛ تؤكد الدراسة الحالية على " أن نظام التعليم الجامعي عن بعد – بأشكاله وصيغته المعاصرة – يعد نظاماً جديراً بالنظر والتقييم وبخاصة بعد أن نهجت معظم دول العالم هذا النظام بأشكاله المتباينة تحقيقاً لكافة معاني الديمقراطية التي تكمن وراءها ، كما أن أهمية هذا النظام في اضطراد دائم ؛ لتواضع تكاليف صيغته وأنماطه مقارنة بإقامة جامعة أو ما أشبه ذلك ، وللإسهام في نشر المعارف الحديثة وتنمية الوعي العلمي بين قطاعات كبيرة من الجماهير حرمت من التعليم أو لم تتوفر لها الفرصة لاستكمال حلقاته لظروف اقتصادية أو مجتمعية ؛ لذا فقد بذلت مصر – خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين – جهوداً طيبة في هذا المجال ، آخذة بالصيغ الثلاث الأولى لنظام التعليم الجامعي عن بعد : الصيغة المختلطة . حيث بدأ برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي عام ٨٣ ، ١٩٨٤م بهدف رفع المستوى العلمي والمهني لمعلمي التعليم الابتدائي الحاصلين على دبلوم المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات إلى المستوى الجامعي ، ويحصل الطلاب من الجامعات التي يتخرجون منها على الدرجة الجامعية الأولى (

البكالوريوس – الليسانس) فى التربية ويعتمد هذا البرنامج على استخدام وسائط تعليمية متعددة من كتب وأدلة وبرامج تليفزيونية وإذاعية وغير ذلك من أساليب التعلم الذاتي ؛ بهدف توصيل المادة التعليمية إلى الدارسين حيثما وجدوا أثناء العام الدراسي نظراً لصعوبة تفرغهم للدراسة تفرغاً كاملاً . والصيغة الثنائية . حيث تم إنشاء مراكز للتعليم الجامعي عن بعد ببعض الجامعات المصرية – القاهرة ، عين شمس ، أسيوط ، الإسكندرية – اعتباراً من عام ١٩٩٢م وتمنح هذه الجامعات درجة البكالوريوس فى المعاملات المالية والتجارية وتكنولوجيا استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية ، وإدارة المشروعات ، والحقوق والعلوم السياسية ، وإدارة الأعمال والاقتصاد . والصيغة المستقلة . حيث انتهى المجلس الأعلى للجامعات فى الجلسة رقم (٣٨٤) بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٠م بالموافقة على إنشاء جامعة مصرية للتعليم عن بعد (الجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة) ؛ بهدف : تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم العالي لجميع الراغبين من المواطنين المصريين وأبناء الدول العربية والأفريقية ، والتقليل من المشكلات التي تواجهها الجامعات التقليدية لقبولها أعداداً من الطلاب تفوق الطاقة الاستيعابية لها ، وتقديم مناهج وبرامج متطورة تساهم التقدم العلمي والتكنولوجي وتلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة ، وتوفير فرص تدريب العاملين فى المجالات المختلفة مما يساعد على تنميتهم مهنيًا وعلميًا وثقافيًا ، هذا بجانب تقليل تكلفة التعليم الجامعي المقدم مع الحفاظ على نوعيته .

وحيال تقييم تجربة نظام التعليم الجامعي عن بعد . ترى دراسة سمير محمد عبد العال (١٩٩١م) ودراسة أحمد الخطيب (١٩٩٢م) ودراسة أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٣م) ، (١٩٩٨م) ودراسة تيسير الكيلاني (١٩٩٨م) ودراسة معين حلمي الجملان (١٩٩٨م) ودراسة وليد صالح بوحمر (١٩٩٩م) ودراسة عادل عبد الفتاح سلامة (٢٠٠١م) ودراسة محمد سعيد حمدان (٢٠٠١م) ودراسة مراد زيدان (٢٠٠٢م). أن أهم إيجابيات هذا النظام تتمثل فى كونه : يمثل نظاماً تربوياً مرناً – يسمح للدارس بالتعلم حسب اختياره لمكان ووقت الدراسة ووفقاً لسرعته فى التعلم وبأقل تكلفة ممكنة وفى إطار أكثر حرية ومرونة من مؤسسات التعليم الجامعي التقليدية . كما أنه يتيح الفرصة وبدائلها أمام الدارس لاختيار المقررات الدراسية المناسبة لإمكاناته وقدراته وميوله وظروف عمله ،

حيث يستقبل هذا النظام الدارسين فى أى وقت وفى أى مكان وتحت أية ظروف . هذا بجانب كونه نظاماً تعليمياً يمكن أن يتم حتى فى غياب الأستاذ وذلك عن طريق الوسائط التعليمية المتعددة فى ظل هذا النظام ، وبالتالي يمكن هذا النظام الجامعة من التدريس لأكبر عدد ممكن من الدارسين مع تعدد أماكن تواجدهم أو عملهم - بعيداً عن المؤسسة - ، لذا فهو يسهم فى حل مشكلات الأعداد الكبيرة من حملة الشهادات الثانوية الذين لم يحالفهم الحظ للالتحاق بالجامعات النظامية - التقليدية - لأسباب مادية أو اجتماعية أو جغرافية -

بينما ترى دراسة أنطوني كاي وجريفيل راميل (١٩٩١م) ودراسة "Cordova" (1997) Phyllis, P. ودراسة تيسير الكيلاني (١٩٩٨م) ودراسة معين حلمي الجملان (١٩٩٨م) ودراسة مصطفى عبد السميع وإبراهيم محمد إبراهيم (١٩٩٩م) ودراسة بيومي ضحاوى (٢٠٠٠م) ودراسة عبد الجواد بكر (٢٠٠٠م) ودراسة ضياء الدين زاهر (٢٠٠٠م) ودراسة Bartley, J.Marie (2002). أن ثمة عدداً من السلبيات ونواحي القصور التي يعاني منها التعليم الجامعي عن بعد والتي جعلت بعضاً من المربين - رغم الانتشار السريع لهذا النمط - يرون أن التعليم عن طريق التفاعل والاحتكاك المباشر والاتصال الشخصي بين الدارسين والأساتذة له أهميته الحيوية فى تعليم ونقل المعرفة العلمية والتكنولوجية إلى الدارس بطريقة أكثر فعالية وكفاية ، خاصة وأن نظام التعليم الجامعي عن بعد قاصر - فى أغلب الأحيان - على تقديم البرامج والمقررات الإنسانية والاجتماعية والتجارة والحقوق والعلوم البحتة دون البرامج والمقررات التطبيقية كالطب والهندسة والزراعة والتكنولوجيا وذلك لمحدودية فرص المناقشة سواء بين الطلاب أنفسهم أو بينهم وبين المرشدين وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية.

هذا بجانب التصلب النسبي (لدروس التعلم عن بعد) وقلة مرونتها بالنسبة إلى احتياجات كل فرد ومراكز اهتمامه وواقعه اليومي ، فى نفس الوقت فإن المرونة التي يبدوها هذا النظام إزاء المعدلات المدنية للدارسين ، تعد نقطة ضعف إذا ما قورنت بأسس قبول الطلاب فى الجامعات التقليدية . بالإضافة إلى اعتماد هذا النظام على وسائط للاتصال - البريد الإلكتروني والأقراص المدمجة ، قواعد البيانات والحوار عبر الإنترنت ، موجات

البحث الخاصة (الميكروبيف) ، الفيديو كونفرنس عبر الكمبيوتر من خلال الإنترنت ومن خلال خط خاص – تتطلب من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية مقدرة فى توظيف الوسائط المتعددة وشبكة المعلومات الدولية وإعداد وتصميم المواقع وتحملها على الشبكة ، مما يؤكد حاجتهم الضرورية إلى ثقافة تدريسية تعاونية فى العمل داخل كلياتهم .

وبناء على ما أبرزته الدراسات السابقة لما لنظام التعليم الجامعي عن بعد من إيجابيات وسلبيات نؤكد على أن من بين إيجابيات التعليم الجامعي عن بعد أنه: يعمل كنظام قوي للتعليم والتدريب وتبادل المعلومات علاوة على دوره فى إسقاط الجزء الأكبر من نظام التلقين والتعليم الجامعي التقليدي ، ويتيح الفرصة لدمج نظم التعليم والتدريب فى نظام واحد متكامل وحديث بعيداً عن التقسيمات والهيكل التقليدية والتي تحد من فرص التعليم والتدريب للجميع . كما أنه يقوم حلاً مبتكرة للعديد من المشكلات التي يعاني منها نظام التعليم الجامعي التقليدي حالياً مثل : اختلال التوازن بين الكم والكيف والتفاوت فى مستوى ونوعية المقررات والبرامج المقدمة والنمطية فى قبول الدراسيين وسنوات الدراسة ومتطلباته النجاح والتخرج ، وانفجار المعرفة مع عجز المادة المطبوعة عن تقديمها ، بجانب مشكلات نقل الخدمة التعليمية إلى المناطق النائية أو المحرومة. هذا بالإضافة إلى تحويله تعليم الكتل – تدريجياً – إلى أشكال متنوعة للتعليم الذاتي – سواء الجماعي أو الفردي – وذلك من خلال أسلوب التجاوب التفاعلي والتواصل المباشر مع مصادر المعرفة وبدون حاجة للتبسيط أو الاختزال ، وبذلك يمكن شحذ وعي المتعلم وتخليصه من آفة التلقين السلبي وحثه على التفكير المنهجي المنظم الذي يفجر طاقاته الإبداعية .

عود على بدء ..

إن تفعيل كافة إيجابيات التعليم الجامعي عن بعد . على أرض الواقع يواجه بالكثير من المعوقات وعلى الرغم من تباين تلك المعوقات من بلد إلى آخر باختلاف ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إلا أن ثمة بعض المعوقات المشتركة أهمها : حاجة نظام التعليم الجامعي عن بعد – بحكم فلسفته وخصائصه وأهدافه – إلى : كوادر تدريسية ذات مؤهلات خاصة وكفايات معينة قوامها القدرة على إعداد المادة العلمية والخبرة فى

توظيف التقنيات الحديثة التي تستخدم كوسائط لنقل هذه المادة العلمية عن بعد للدارسين ، وكوادر إدارية مؤهلة بكفايات قيادية وإدارية خاصة قوامها المرونة والقدرة على حل المشكلات والجرأة فى صناعة القرارات وتوقيت اتخاذها والتكيف فى مواجهة المواقف الجديدة، والروح الديمقراطية وتقبل المشاركة والنقد الذاتي وتفويض السلطة.

هذا بجانب المقاومة التي تبديها عناصر الضغط فى الأوساط الأكاديمية بالجامعات التقليدية ممن يشعرون بتهديد مصالحهم ومكاسبهم الوظيفية إذا تم استحداث مؤسسات للتعليم الجامعي منافسة للمؤسسات الجامعية التي يعملون فيها – ويدخل ضمن هذه الضغوط الرفض التلقائي والمقاومة لكل جديد . بالإضافة إلى المقاومة التي تبديها كافة عناصر الضغط الاجتماعي ممن تتعارض مصالحهم الخاصة مع مصالح الجماهير العريضة ، وبخاصة من يعتقدون أن التعليم الجامعي يجب أن يكون مقصوراً على الصفوة وأن تغلق الجامعة أبوابها أمام من هم دون هذه النخبة وأبنائهم . كل هذا بجانب واقع الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية وما يشوبه من معالم قصور تحول بدورها دون وجود كوادر تدريسية بالمؤهلات والكفايات المطلوبة للتعامل مع نظام التعليم الجامعي عن بعد .

وأخيراً نشير إلى أنه للحد مما أشارت إليه الدراسات السابقة من سلبات لنظام التعليم الجامعي عن بعد – كأحد أنظمة التعليم الجامعي المعاصرة - ينبغي احترام البناء الثقافي والاجتماعي للدراسيين بالتعليم الجامعي عن بعد وحتمية الانطلاق من واقع المجتمع وإمكاناته ، باستنباط وتطوير بعض وسائط وتقنيات الاتصال محلياً ، بجانب تدريب أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية على إمكانية التعامل مع الشبكة العنكبوتية وذلك من خلال التليفزيون التفاعلي وأجهزة الفيديو كونفرانس الذي يرسل ويستقبل لكل من الصوت والصورة لجميع المراكز المتصلة بالشبكة وعليه يمكن أن يصير نظام التعليم فى كل كلية مزدوجاً على النحو التالي:

✽ نظام تقليدي للطلاب الحاضرين فى المدرجات وقاعات الدرس وأمام الأساتذة مباشرة .

✿ ونظام للتعليم عن بعد من خلال الشبكة العنكبوتية ، حيث تبث المحاضرات والخبرات والتجارب عبر الشبكات التليفزيونية والإنترنت والفيديو وأجهزة التسجيل المتنوعة لتصل إلى الدارسين أينما كانوا ووقتاً أرادوا .

ويجوز أن تكون المواد التي تدرس في النظامين واحدة وإن كانت تقدم بطرق مختلفة للنظامين ولا بأس من أن تكون وسائل وأساليب التقويم واحدة حتى يشعر الدارسون عن بعد بأنهم متساويين مع زملائهم ولا يشعرون بالدونية ولا يصابون بالعزلة الفكرية وبذلك تصبح شهادتهم معادلة . ولكن ذلك كله يقتضى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية أن يكونوا مؤهلين علمياً ومهنياً وثقافياً : لإنتاج وتصميم المادة التعليمية المقررة بما يتناسب ونظام التعليم عن بعد – بكافة أشكاله وصيغه – وصياغة الاختبارات وغيرها من أساليب التقويم ، وتصحيح الاختبارات والمشروعات والنواحي العملية التي ترسل إلى الطلاب ، وتوجيه الدارسين وإرشادهم علمياً وأكاديمياً والإجابة عن استفساراتهم ومتابعة التقدم العلمي وإعداد تقارير دورية عنهم مع ضرورة التمتع بكفايات إدارية وقيادية خاصة كالمرونة والقدرة على حل المشكلات والتكيف فى مواجهة التغير والمواقف الجديدة . والقدرة على توظيف التقنيات المعاصرة – والتي تستخدم كوسائط لنقل المادة العلمية – وبصفة خاصة : شبكة الإنترنت والشبكة العنقودية العالمية W.W.W والبريد الإلكتروني E.mail ، بجانب الفيديو والتليفزيون التعليمي والكمبيوتر الشخصي . وهنا تعاود الدراسة الحالية التساؤل : هل يتناسب واقع اختيار وإعداد عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية وآليات التأهيل للنهوض بالمهام الموكولة إليه فى ظل الاتجاهات المعاصرة للتطور الأكاديمي للجامعة لمواجهة تحديات العولمة ومتطلبات التدويل !!؟؟

يقرر الواقع حقيقة مؤداها " أن معالم الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بمؤشراته الحالية لا يساعد على تأهيل أعضاء الهيئة التدريسية بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة لقيامهم بالأدوار المنوطة بهم ، ومن ثم يصعب أن يسهم هذا الواقع – وبخاصة أساليب الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية والإعداد لها – فى تسليح أعضاء هيئة التدريس

بتلك الجامعات بآليات معارف وتقنيات وتكنولوجيات متطورة تتناسب والاتجاهات المعاصرة للتطور الأكاديمي للجامعة لمواجهة تحديات العولمة ومتطلبات التدويل .

وعلى ضوء الحقيقة السابقة نعاود التساؤل : ما أهم آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية فى ضوء الأنظمة المعاصرة للتعليم الجامعي لمواجهة تحديات العولمة ومتطلبات التدويل ؟؟ . ويمكن تحديد معالم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الفصل الرابع.

الفصل الرابع

المهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية منظور تطبيقي

مقدمة.

أولاً: الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية : الأهداف – المقومات.

- (أ) أهداف برنامج الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية.
- (ب) آليات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية.

ثانياً: آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية:

- (أ) آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية خلال مرحلة الماجستير.
- (ب) آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية خلال مرحلة الدكتوراه.

ثالثاً: متطلبات تفعيل مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية والإعداد لها.

عود على بدء

الفصل الرابع

المهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية

منظور تطبيقي

مقدمة:

تفرض متطلبات الألفية الثالثة على الجامعات المعاصرة والعديد من التحديات، يتمركز الكثير منها حول النمو المهني لعضو هيئة التدريس بها: فبينما تؤثر تكنولوجيا التعليم والتعلم – عن بعد – تأثيراً فعالاً في تغيير نظام الدراسة الصفية في ظل: التنوع الواضح بين محتوى الفرق الدراسية من الطلاب من حيث العمر الزمني والهيكل البدني والثقافة، بجانب التطبيق العملي للكثير من النظريات المعاصرة في مجلى التعليم والتعلم؛ فقد طالب المجتمع بضرورة إعداد معايير كفاءة لمخرجات العملية التعليمية مع ضرورة ترشيد الإنفاق عليها؛ فكان السبيل الأنسب لذلك مثلاً في وجوب وضع المعايير المناسبة لانتقاء أعضاء هيئة التدريس وتصميم البرامج المناسبة وتنميتهم مهنيًا.

وخلال العقد الأخير من القرن العشرين. لوحظ مدى الاهتمام المتزايد بالتنمية المهنية لعضو هيئة التدريس – باعتباره أول ركائز تطوير التعليم الجامعي – ولعل انتشار مراكز التعليم الفعال وتناول الكثير من الدراسات لمعالم التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس منذ عام ١٩٦١م حتى الآن، يعد من أهم مؤشرات هذا الاهتمام المطرد إلا أنه على الرغم من هذا الاهتمام المتزايد والمطرد، فإن ما كتب حيال التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس (نادراً) ما يجمع بين النظرية والتطبيق؛ فكثيراً من برامج التنمية المهنية بالكليات الجامعية تقوم على أساس نظري، كما أنها ليست معدة للتطبيق.

وعلى صعيد آخر. فقد أظهرت الدراسات المعاصرة في مجال انتقاء وإعداد وتطوير أداء عضو هيئة التدريس، أن: توظيف أسس ومبادئ تعليم الكبار بعد تحديدها – من الممكن أن يسهم – وبفاعلية – في التعامل مع القضايا المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، كما أن التخطيط من أجل تنمية فعالة لعضو هيئة التدريس سوف يكون إيجابياً شريطة أن يجمع

بين النظرية والتطبيق ويدعم هذه الحقيقة الدعوة المستمرة لوجوب دمج الموضوعات المتناولة لمقومات التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس وذلك لتحديد أسس ومبادئ تفعيل برامج تلك التنمية.

وبناء على ما تقدم قام المؤلف بتصميم استبانة قدمت – بعد تقنينها - من أعضاء هيئة التدريس بالكلية التسع للجامعات الثلاث المختارة بهدف " تحديد آليات تطوير أساليب الالتحاق والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بما يتناسب ومتطلبات تفعيل الأنظمة المعاصرة للتعليم الجامعي وذلك لهيمنة المفردات التقنية للعولمة – من ناحية – وضرورة مواكبة متطلبات تدويل التعليم الجامعي كضرورة عصرية – " من ناحية أخرى – وقد مرت عملية بناء هذه الاستبانة وتقنينها بالخطوات المنهجية التالية :

١. مسح معظم الدراسات السابقة فى مجال إعداد المعلم الجامعي وتلك ذات الصلة بأنظمة التعليم الجامعي المعاصرة للمفردات التقنية للعولمة .

٢. استقراء أدبيات الفكر التربوي الذي احتواه الإطار النظري للدراسة الحالية مع التأكيد على الحقائق المستقاة من : موقع الأستاذ الجامعي فى تاريخ التعليم المصري ، وواقع الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية .

٣. ترجمة ما أسفرت عنه عملية الاستقراء السابقة إلى أهداف وعبارات إجرائية – قابلة للتنفيذ –

٤. إعداد الصورة المبدئية للاستبانة وعرضها على عشرة محكمين من أساتذة التربية وعلم النفس بالجامعات المصرية وذلك للتحقق من : اتساق المفردات الفرعية مع الأبعاد الرئيسية والمحورين الأساسيين للاستبانة ، دقة صياغة المفردات ووضوحها ، حذف أو إضافة أو تعديل ما يراه المحكمون من مفردات لتكون الاستبانة مناسبة والهدف الذي صممت من أجله .

على ضوء ملاحظات المحكمين العشر ، أجريت التعديلات المطلوبة وفقاً لآرائهم حتى أصبحت الاستبانة فى صورتها النهائية مكونة من محورين هما :
المحور الأول : " أهداف برنامج الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية "
وتحددت فى ثلاثة أهداف رئيسة هي :

الهدف الأول : " تنمية وإثراء مهارات الدارس فى المجالات التالية " وتضمنت عشر مجالات .

الهدف الثانى : " إعداد الدارس ليكون باحثاً متخصصاً " . ويتطلب ذلك تحقيق عشرة أهداف فرعية .

الهدف الثالث : " ترسيخ القيم الإيجابية لدى الدارس " . وتضمنت خمسة أنماط لتلك القيم .

المحور الثانى : " آليات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية والإعداد لها " . وقد تمثلت فى :

- (أ) مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية " وتضمنت عشر مقومات .
- (ب) آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الماجستير " وتضمنت عشر آليات .
- (ج) آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الدكتوراه " وتضمنت عشر آليات .

وقد أتيحت الفرصة لعينة التطبيق من أعضاء هيئة التدريس لإضافة ما يروونه من آليات أخرى لتطوير أساليب الالتحاق والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية وذلك حيال الأبعاد الثلاثة المكونة للمحور الثانى للاستبانة .

بعد تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة ٦٠٠ عضواً - ٤٠٥ عضواً بالكليات العملية ، ١٩٥ عضواً بالكليات النظرية - تم تجميع الاستبانات وبمراجعتها اتضح صلاحيتها جميعاً للمعالجة الإحصائية ، وبالتالي تم تفريغها فى جداول ، وحتى تكون نتائج التطبيق

الميداني ذات دلالة وقيمة علمية وموضوعية، تم معالجتها إحصائياً بتوظيف الأساليب التالية :

✿ حساب النسب المئوية لكل استجابة من الاستجابات الثلاث على حدة - موافق، محايد ، غير موافق - حيث تعد النسبة المئوية أكثر تعبيراً عن الأرقام الخام وذلك باستخدام المعادلة التالية.

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{التكرار}}{\text{عدد أفراد العينة}} \times 100$$

✿ التقدير الرقمي = ٣ × تكرار " موافق " + ٢ × تكرار " محايد " + ١ × تكرار " غير موافق "

✿ $\text{لو وزن النسبي} = \frac{\text{التقدير الرقمي} \times 100}{\text{ن}}$ حيث أن : ن = عدد أفراد العينة المختارة = ٦٠٠ عضواً

✿ $\text{التقدير المئوي} = \frac{\text{الوزن النسبي}}{\text{عدد الاختيارات}}$ حيث أن : عدد الاختيارات = ٣

✿ اختبار حسن المطابقة (كا^٢) Chi-Square ومضمونها كالتالي:

$$\text{كا}^2 = \frac{(\text{ت و} - \text{ت م})^2}{\text{ت م}} \cdot \text{حيث أن : " مج " = المجموع " ، ت و " = التكرار الواقعي المشاهد ، " ت م " ج التكرار}$$

المتوقع . وذلك للتحقق من مدى دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات العملية الخمسة وعددهم (٤٠٥) عضواً وأقرانهم أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية الأربعة وعددهم (١٩٥) عضواً.

أولاً: الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية: الأهداف – مقومات الاختبار.

أ- (أهداف برنامج الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية)
وتحددت فى ثلاثة أهداف رئيسية هى :

الهدف الأول " . تنمية وإثراء مهارات الدارس فى المجالات العشر التي يوضحها الجدول التالي " :

جدول (٣) لبيان النسب المئوية "والوزن" النسبي والتقدير المئوي للمهارات الواجب
تتميتها لدى الدارس (ن = ٦٠٠ عضواً)

م	تنمية وإثراء مهارات الدارس في المجالات التالية :	المتوسط	المرتبة	المتوسط	المرتبة	المتوسط	المرتبة
١	تنفيذ الدرس باستراتيجيات متنوعة تعبر عن فهم لمنهجيات التدريس الجامعي وتطبيقاتها	١٦٠ ٨	٢٦٨	٨٩,٣	٣	قوية	
٢	إدراك الفروق الفردية بين الطلاب والتعامل المثمر معهم في ضوءها	١٦١ ٤	٢٦٩	٨٩,٦	٢	قوية	
٣	إعداد الاختبارات بكافة أنماطها ومتابعة تنفيذها	١٥٤ ٨	٢٥٨	٨٦	٤	قوية	
٤	البحث العلمي بكافة أنماطه ومناهجه المتعلقة بتخصصه العام والدقيق	١٦٢ ٠	٢٧٠	٩٠	١	قوية	
٥	تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية	١٣٨ ٦	٢٣١	٧٧	٨	متوسط	ة
٦	المبادأة وتحمل المسؤولية والقابلية للتعلم مدى الحياة	١٥٣ ٠	٢٥٥	٨٥	٦	قوية	
٧	البحث عن الجديد من المعارف ذات الصلة بالتخصص وتبسيطها ونشرها	١٢٩ ٦	٢١٦	٧٢	١٠	متوسط	ة
٨	الحوار البناء والتعامل بكفاءة مع السياق العالمي والمفردات التقنية المعاصرة	١٤٥ ٨	٢٤٣	٨١	٧	قوية	
٩	مواجهة مخاطر الهيمنة التكنولوجية وتحديات العولمة	١٣٣ ٨	٢٢٣	٧٤,٣	٩	متوسط	ة
١٠	توظيف تقنيات المعلومات كوسائط اتصال : الإنترنت ، والبريد الإلكتروني ، الفيديو والكمبيوتر التعليمي	١٥٣ ٠	٢٥٥	٨٥	٥	قوية	

يتضح من الجدول السابق أن النسب المئوية لاستجابات العينة المختارة من أعضاء الهيئة التدريسية بالكليات التسع للجامعات المصرية الثلاثة – موضع التطبيق الميداني – حيال " المهارات الواجب تلمينها لدى الدارس " جاءت إيجابية وزناً وتقديراً ؛ لذا كانت معظم تلك المهارات أكثر أهمية وقوة فيما عدا العبارات أرقام : ٥ ، ٧ ، ٩ والمعبرة – على الترتيب – عن مهارات : خدمة المجتمع من خلال مؤسساته الإنتاجية والخدمية ، والبحث عن الجديد من المعارف ذات الصلة بالتخصص ، والاستعداد لمواجهة مخاطر الهيمنة التكنولوجية وتحديات العولمة ، فقد جاء الوزن النسبي لها : ٢٣٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ وجاء التقدير المئوي لنفس العبارات – على الترتيب – ٧٧ ، ٧٢ ، ٧٤,٣ ؛ ولذا كانت هذه العبارات – بما تمثله من أهداف فرعية – متوسطة القوة والأهمية من وجهة نظر عينة التطبيق.

الهدف الثاني : " إعداد الدارس ليكون باحثاً متخصصاً " ويتطلب تحقيقه إتقان الدارس للمعارف التي يوضحها الجدول التالي :

جدول (٤) لبيان النسب المئوية والوزن النسبي والتقدير المئوي للمعارف الواجب إتقان الدارس لها (ن = ٦٠٠ عضواً)

م	إعداد الدارس ليكون باحثاً متخصصاً ويتطلب ذلك:	١	٢	٣	٤	٥
١	تنمية قدرة الدارس على التفكير العلمي والابتكار الناقد	١٦	٢٨	٩٣,	١	قوية
٢	إلمام الدارس بكل جديد في استراتيجيات التدريس في ظل الأنظمة المعاصرة للتعليم الجامعي	١٥	٢٥	٨٤,	٧	قوية
٣	إتقان الدارس لعمليات التخطيط والتنظيم لمقررات وبرامج التعليم المباشر والتعليم عن بعد بكافة أشكاله	١٥	٢٥	٨٤,	٦	قوية

م	إعداد الدارس ليكون باحثاً متخصصاً ويتطلب ذلك:	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب
٤	توظيف الدارس للتقنيات المعاصرة في التدريس الجامعي المباشر وعن بعد	١٥	٢٦	٨٨,٣	٤
٥	إثراء قدرة الدارس في التعامل مع الحاسوب والإنترنت وتطبيقاتها في البحث العلمي	١٤	٢٤	٨١,٧	٨
٦	إتقان الدارس للأساليب الإحصائية وكيفية تطبيقها في البحث العلمي بكافة أنماطه	١٤	٢٣	٧٨,٧	٩
٧	تأهيل العقلية القادرة على الترجمة والتبسيط العلمي في مجال التخصص العام والدقيق	١٦٢	٢٧	٩٠,٣	٢
٨	تدريب الدارس على الجديد في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع	١٦	٢٦	٨٩,٣	٣
٩	إعداد العقلية المستقبلية للتطوير والمشاركة في إحداثه	١٥٦	٢٦	٨٧	٥
١٠	إلمام الدارس لما فرضته العولمة والتدويل على التعليم الجامعي من تحديات ومتطلبات	١٤	٢٣	٧٨,٣	١٠

من الجدول السابق يتضح أن استجابات العينة المختارة من أعضاء هيئة التدريس حيال " المعارف الواجب إتقان الدارس لها " جاءت إيجابية وزناً وتقديراً، لذا كانت غالبية العبارات أكثر أهمية قوة فيما عدا العبارات أرقام ٦ ، ١٠ فقد جاء التقدير المئوي لها على الترتيب : ٧٨,٧ ، ٧٨,٣ ، حيث جاء الوزن النسبي لنفس العبارتين : ٢٣٦ ، ١٣٥ ، لذا

كانت العبارتين – بما تمثله من هدفين فرعيين – متوسطة القوة والأهمية من وجهة نظر أعضاء عينة التطبيق .

الهدف الثالث : " ترسيخ القيم الإيجابية لدى الدارس وأهم هذه القيم يتضمنها الجدول الثاني .

جدول (٥) لبيان النسب المئوية والوزن النسبي والتقدير المئوي للقيم الواجب ترسيخها لدى الدارس (ن = ٦٠٠ عضواً)

م	ترسيخ القيم الإيجابية لدى الدارس وخاصة :	١	٢	٣	٤	٥
١	القيم العلمية كالموضوعية والأمانة العلمية والعقلانية والتحقق والملكية الفكرية .	١٦٤ ٤	٢٧٤	٩١,٣	١	قوية
٢	القيم الخلقية كالتسامح الفكري والتعاون وقبول الآخر والتواضع والاحترام المتبادل	١٥٦ ٠	٢٦٠	٨٦,٧	٤	قوية
٣	القيم المدعمة لعلاقة الإنسان بالبيئة والمجتمع	١٦٢ ٠	٢٧٠	٩٠	٢	قوية
٤	قيم التعامل مع التغير الاجتماعي والتكيف معه	١٦١ ٤	٢٦٩	٨٩,٣	٣	قوية
٥	قيم الولاء للجامعة والكلية والقسم الذي ينتمي إليه	١٤٨٨	٢٤٨	٨٢,٧	٥	قوية

ب :- (آليات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية)

وتمثلت في :

(١) مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية وتضمنت عشر مقومات يحويها الجدول التالي :

جدول (٦) لبيان النسب المئوية والوزن النسبي والتقدير المئوي لمقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية (ن = ٦٠٠ عضواً)

٢	تبدو مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية في :	الرقم التقديرى	المتوسط	القبول	الترتيب	قوة العبارة
١	الجدارة الفكرية والتفوق	١٦٥ ٦	٢٧٦	٩٢	١	قوية
٢	القدرة والاستعداد للاندماج مع البرامج التي يقدمها القسم الملتحق به	١٦٥ ٠	٢٧٥	٩١, ٧	٢	قوية
٣	الاستقلالية فى التفكير والاعتماد على النفس	١٦ ٥٦	٢٧٦	٩٢	١	قوية
٤	القدرة على الحوار البناء والتسامح الفكري والعمل فى سياق دولي	١٦٠ ٢	٢٦٧	٨٩	٤	قوية
٥	القابلية لتطوير تخصصه والمشاركة فى إحداثه	١٥ ٦٦	٢٦١	٨٧	٥	قوية
٦	القدرة على المبادأة والتحقق وحب الاستطلاع	١٥٢ ٤	٢٥٤	٨٤, ٧	٦	قوية
٧	العقلانية فى الجمع المتوازن بين مقومات الثقافة القومية ومقوماتها العالمية	١٥٠ ٦	٢٥١	٨٣, ٧	٨	قوية
٨	القابلية والاستعداد للتعليم والتدريب لاستيعاب التكنولوجيا المتطورة	١٥١ ٨	٢٥٣	٨٤, ٣	٧	قوية
٩	القدرة على تحمل تبعات ومسئوليات المهنة الأكاديمية	١٥٦ ٦	٢٦١	٨٧	٥	قوية
١٠	التفاعل المثمر مع الطلاب فى ظل كافة أنظمة التعليم الجامعي	١٦١ ٤	٢٦٩	٨٩, ٧	٣	قوية

م	تبدو مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية في :	الترتيب	الوزن النسبي	الترتيب	الترتيب	قوة العبارة
	المعاصرة					

من الجدول السابق يتضح أن استجابات عينة التطبيق من أعضاء هيئة التدريس بالكليات التسع للجامعات الثلاثة المختارة حيال " مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية " جاءت جميعها إيجابية وزناً وتقديراً ، لذا كانت جميع المقومات التي تضمنتها العبارات العشرة أكثر أهمية ووجودها أشد ضرورة للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية في ظل التطور الأكاديمي لأنظمة التعليم الجامعي المعاصر للمفردات التقنية للعولمة.

ثانياً: آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية:

(أ) (آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية خلال مرحلة الماجستير) .
وتضمنت :

جدول (٧) لبيان النسب المئوية والوزن النسبي والتقدير المنوي لآليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية خلال مرحلة الماجستير (ن = ٦٠٠ عضواً)

م	آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الماجستير	التقدير الرقعي	الوزن النسبي	التقدير المنوي	الترتيب	قوة العبارة
---	--	----------------	--------------	----------------	---------	-------------

م	آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الماجستير	التقدير الرقعي	الوزن النسبي	التقدير السنوي	الترتيب	قوة العبارة
•	يجب تضمين البرنامج الحالي للماجستير - بجانب ما يحتويه من متطلبات - دراسة :					
١	مقرر في اللغة الإنجليزية مرتبط بالتخصص .	١٤ ١٦	٢٣ ٦	٧٨, ٧	٧	متوسط
٢	مقرر متقدم في الإحصاء والتقويم التربوي .	١٣ ٤٤	٢٢ ٤	٧٤, ٧	١٠	متوسط
•	ألا يتم تعيين المعيد مدرساً مساعداً إلا إذا أكدت التقارير السنوية - على كفايته في :					
٣	القيام بنقد أحد المراجع الأساسية في مجال تخصصه .	١٥ ٦٠	٢٦ ٠	٨٦, ٧	٤	قوية
٤	إعداد تقرير عن أحدث ما نشر في ميدان تخصصه وتقديمه للقسم .	١٤ ١٠	٢٣ ٥	٧٥, ٣	٩	متوسط
٥	إعداد ورقة بحثية حول مشكلة تطبيقية مرتبطة بالتخصص وطرحها للمناقشة في سيمينار القسم	١٤ ٥٢	٢٤ ٢	٨٠, ٧	٦	قوية
٦	كتابة تقرير عن أحدث المؤتمرات التي عقدت في مجال تخصصه وتقديمه للقسم	١٥ ٦٨	٢٦ ٣	٨٧, ٧	٣	قوية
٧	المداومة على حضور جلسات	١٥	٢٥	٨٥,	٥	قوية

م	آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الماجستير	التقدير الرقعي	الوزن النسبي	التقدير المئوي	الترتيب	قوة العبارة
	السيمنار بالقسم والكلية .	٤٢	٧	٧		
٨	حضور بعض المحاضرات أو الدروس العلمية - كمشاهد - لبعض أعضاء هيئة التدريس بالقسم	١٣٩ ٨	٢٣ ٣	٧٧, ٧	٨	متوسط
٩	إعداد قائمة بأهم المراجع والكتب الحديثة ذات الصلة بالتخصص	١٦ ٢٠	٢٧ ٠	٩٠	١	قوية
١٠	العمل كمساعد في الإعداد لتدريس بعض الدروس النظرية والعملية بالقسم	١٦ ٠.٢	٢٦ ٧	٨٩	٢	قوية

يتضح من الجدول السابق أن استجابات عينة التطبيق من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية المختارة حيال " آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الماجستير " قد تراوحت بين (القوة) وزناً وتقديراً للعبارات أرقام : ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠؛ حيث جاء الوزن النسبي لها - على الترتيب : ٢٦٠ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ ، ٢٥٧ ، ٢٧٠ ، ٢٦٧ ، وجاء التقدير المئوي لنفس العبارات - على الترتيب : ٨٦,٧ ، ٨٠,٧ ، ٨٧,٧ ، ٨٥,٧ ، ٩٠ ، ٨٩. (والمتوسط) وزناً وتقديراً للعبارات أرقام ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، حيث جاء الوزن النسبي لها - على الترتيب - : ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣ ، وجاء التقدير المئوي لنفس العبارات - على الترتيب - : ٧٤,٧ ، ٧٨,٧ ، ٧٥,٣ ، ٧٧,٧ . ولعل مرجعية " الاستجابات متوسطة القوة " لعينة التطبيق من أعضاء هيئة التدريس بالكليات التسع للجامعات الثلاثة المختارة حيال " : تضمين البرنامج الحالي للماجستير - بجانب ما يتضمنه من متطلبات - مقررأ في اللغة الإنجليزية مرتبطاً بالتخصص ، ومقررأ في التقويم

والإحصاء التربوية " لعل مرجعيتها أن معظم البرامج الحالية للحصول على درجة الماجستير في معظم الكليات التسع للجامعات موضع الدراسة تتضمن هاتين الآليتين ؛ ومن ثم تأثرت النسبة المئوية لاستجابات عينة الدراسة بذلك فجاءت متوسطة .

هذا وقد أجمع ٤٥٢ عضواً ونسبة ٧٥% من أعضاء هيئة التدريس بالكليات موضع العينة المختارة على ضرورة " المشاركة في استقبال الطلاب الجدد وتعريفهم بالمقرارات التي يقدمها القسم وأهدافه " كشرط وكفاية يجب أن تؤخذ في الاعتبار قبيل تعيين المعيد مدرساً مساعداً بالقسم الذي ينتمي إليه .

ب- (آليات الإعداد للمهنة) الأكاديمية بالجامعات المصرية خلال مرحلة الدكتوراة
وتضمنت :

جدول (٨) لبيان النسب المئوية والوزن النسبي والتقدير المئوي لآليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية خلال مرحلة الدكتوراه .
(ن = ٦٠٠ عضواً) .

م	آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الماجستير	التقدير النسبي	الوزن النسبي	التقدير المئوي	الدرجة
٠	يجب تضمين البرنامج الحالي للدكتوراة - بجانب ما يحتويه من متطلبات = دراسة .				
١	مقرر متقدم في الحاسوب والإنترنت والحديد في تكنولوجيا التعليم وتوظيفهم كتقنيات تعليمية	١٤٤ ٦	٢٤١	٨٠, ٣	٩ قوية
٢	مقرر بعنوان " التعليم الجامعي	١٤٤ ٦	٢٤١	٨١, ٣	٨ قوية

٢	آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الماجستير	التقدير الرسمي	الوزن النسبي	التقدير المؤثري	التقدير	قوة العبارة
	والأستاذ الجامعي "					
٠	ألا يتم تعيين المدرس المساعد مدرساً إلا إذا أكدت التقارير السنوية على كفايته في :					
٣	المشاركة في إعداد بعض المحاضرات وجمع المعلومات لها	١٦٠ ٢	٢٦٧	٨٩	١	قوية
٤	المشاركة في الإرشاد الأكاديمي لطلاب المرحلة الجامعية الأولى	١٥٦ ٦	٢٦١	٨٧	٣	قوية
٥	المشاركة في توجيه الطلاب المتعثرين دراسياً في مقررات القسم	١٥٢ ٤	٢٥٤	٨٤, ٧	٥	قوية
٦	المشاركة في أعمال الاختبارات وبخاصة لجان النظام والمراقبة	١٥٠ ٦	٢٥١	٨٣, ٧	٦	قوية
٧	المشاركة في اللجان التي يشكلها القسم للإشراف على المعامل وإعداد الداول	١٤٢ ٢	٢٣٧	٧٩	١٠	متوسط
٨	ترجمة أحدث دراسة في تخصصه نشرت في دورية أجنبية ونشرها في مجلة الكلية	١٥٦ ٦	٢٦١	٨٧	٤	قوية
٩	القيام بتقويم ناقد لأحدث الدراسات في ميدان تخصصه وتقديم تقرير عنها للقسم	١٤٥ ٨	٢٤٣	٨١	٧	قوية

م	آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الماجستير	التقدير الرقمي	الوزن النسبي	التقدير المئوي	الترتيب	قوة العبارة
١	إعداد تقارير عن أنشطة ومشكلات	١٥٩	٢٦٥	٨٨,٣	٢	قوية
٢	المؤسسات ذات الصلة الأكاديمية بالقسم وعرضها على سمينار القسم	٠				

يتضح من الجدول السابق أن استجابات عينة الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية بالكليات التسع للجامعات الثلاثة المختارة حيال " آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلة الدكتوراة " قد جاءت قوية وزناً وتقديراً لكافة الآليات التي تضمنتها جميع العبارات السابقة فيما عدا العبارة رقم (٧) حيث جاءت النسبة المئوية لاستجابات عينة التطبيق حيالها متوسطة القوة والأهمية مما يؤكد أهمية تضمين البرنامج الحالي للدكتوراة – بجانب – ما يتضمنه من متطلبات – لجميع الآليات التي تضمنها الجدول السابق كما أضاف ٤٧٧ عضواً – أي قرابة ٨٠% - من أعضاء هيئة التدريس بالكليات موضع العينة المختارة ، أضافوا وجوب " المداومة على حضور اللقاءات التي تعقد حول المهنة التي يشارك القسم في إعداد الطلاب لها " ككفاية يجب تحديد يدي تقدم المدرس المساعد فيها قبيل تعيينه مدرساً بالقسم .

ثالثاً: متطلبات تفعيل مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية والإعداد لها:

بناء على ما أسفر عنه التحليل الناقد لمحاور الفصول الثلاثة الأولى ونتائج التطبيق الميداني خلال الفصل الرابع يمكن تحديد متطلبات تفعيل مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية والإعداد لها على النحو الإجرائي – التنفيذي – التالي

أ- ضرورة التجديد في أنظمة التعليم الجامعي مع وجوب تطوير أنظمتها الحالية ، بما يتيح فرصة تمكين تلك الأنظمة التعليمية – الجديدة والمطورة – من الاستجابة للمتطلبات

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع ، مع تبني مظاهر التجديد والنمو
الحادث في المجتمع . ويتطلب ذلك :

١. أن تخوض الجامعات المصرية بمؤسساتها التقليدية عملية تغيير شامل
يتخطى الشكل إلى المضمون بحيث تحقق الصورة المتناسبة ومعطيات
العصر ، مع سعيها الدءوب نحو تضيق الفجوة بينها وبين
المؤسسات المتفوقة للتعليم الجامعي والعالي : بالمشاركة فى مجالات
التعاون العلمى الدولى وتعظيم الاهتمام ببرامج التبادل العلمى بين
الجامعات والمحافظة على دعم العلاقات المستمرة مع الوكالات الدولية .

٢. إعادة النظر فى الأوضاع الحالية للجامعات المصرية ومدى مناسبتها
لاستيعاب الاضطراد المتزايد من الطلاب المقبلين على التعليم الجامعي
، وتوفير الفرص التعليمية لمن لم يستطيعوا الالتحاق بالمؤسسات
التقليدية للتعليم الجامعي والعالي ، وبالتالي نبذ نظم القبول المقيدة .

٣. تبني أنظمة تعليمية جامعية جديدة تتناسب والأنظمة المعاصرة للتطور
الأكاديمي - من ناحية - وتسهم فى : إدخال البعد الدولى فى برامج
ومقررات التعليم الجامعي وتوفير بيئة تعليمية تحقق معطيات العولمة
ومقوماتها - من ناحية أخرى - مع الأخذ فى الاعتبار بأن عالمة
التعليم الجامعي لا تتناقض وضرورة الحفاظ على الهوية العربية
الإسلامية للمجتمع المصري

٤. الانفتاح على المجتمع الصغير - المحلى - بالتفاعل مع مؤسساته
الإنتاجية والخدمية وتوجيه أنشطة البحث العلمى للحد من مشكلاتها ،
بجانب الانفتاح على المجتمع الكبير - الدولى - وبالاتصال المنظم
والمستمر بمنظمات التعليم الجامعي والعالي ومراكز البحث العلمى

والتجارب الدولية والتقنيات المعاصرة أخذاً وعطاءً . فى إطار الحفاظ على الهوية الثقافية والعربية والإسلامية للمجتمع المصري .

ب- وجوب إعادة صياغة أهداف التعليم الجامعي وأنظمتها المعاصرة وآليات تفعيل تلك الأنظمة لنتركز حول : المعارف والمهارات والقيم الواجب : إكسابها وتنميتها وترسيخها - على الترتيب - لدى الدارس لتتمكن الجامعات المصرية بمؤسساتها التقليدية وأنظمتها المعاصرة من النهوض بمسئولياتها حيال المفردات التقنية المعاصرة للعلومة ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي - كضرورة عصرية - . ويتطلب ذلك :

١. تسليح التعليم الجامعي - بمؤسساته التقليدية وأنظمتها المعاصرة - بفلسفة وآليات قوامها : تمكين تلك المؤسسات وهذه الأنظمة التعليمية المعاصرة من معيشة المفردات التقنية لعصر العولمة والتي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المختلفة ، والوفاء بمتطلبات تدويل التعليم الجامعي - كضرورة عصرية وذلك بالتأكيد على أهمية التكنولوجيات واعتبار المعلوماتية مدخلاً أساسياً لتطوير العملية التعليمية وما تتضمنه من أدوار جديدة ومتجددة لعضو هيئة التدريس والبرامج وأساليب الاختبارات والتقييم .

٢. التركيز على تعليم الدارس " كيف يتعلم وكيف يطبق ما تعلمه لتقدم مجتمعه " ، بجانب تنمية أساليب التفكير الإبداعي والابتكاري والمهارات اللازمة لتطبيق التكنولوجيات المعاصرة فى المجتمع ، فتقوى العلاقة بين التعليم الجامعي وعالم العمل ، وذلك لأن المجتمع الفاعل هو المجتمع الذي تستأثر فيه خدمات التقنيات المعاصرة بالنصيب الأكبر من الوقت والطاقة والقوة البشرية .

٣. أن تنهض الجامعة بمؤسساتها المختلفة بمهمة انتقاء معاوني أعضاء هيئة التدريس من المعيدين والمدرسين المساعدين وإعدادهم لممارسة النقد القيمي لتحديات العولمة ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي . وفى هذا الصدد يقع على عاتق الجامعات المصرية مسؤولية اعتماد مستوفي الذكاء العالي والقدرة على المبادرة والبحث

العلمي حيال المشكلات المجتمعية المطروحة بجانب القدرة على التحصيل والاستيعاب والتقدير العام كأسس لاختيار هؤلاء المعيديين وإعدادهم للالتحاق بالمهنة الأكاديمية ؛ فهؤلاء يمثلون النخبة التي تمثل الحد الفاصل بين استمرار التخلف وإمكانات التقدم .

٤ . تأصيل القيم الجامعية فى نفوس شباب معاوني أعضاء هيئة التدريس من المعيديين والمدرسين المساعدين ، وتدعيم الجامعة للباحثين الفائقين بالتشجيع المادي والمعنوي ، وإيجاد النظم الكفيلة بتدريبهم دورياً وبانتظام لصقل مهاراتهم وتنوعها ، مع اعتماد الثقة بالنفس والمرونة والشعور بالأمن والتسامح وإقامة علاقات التكافؤ والندية والتزود بالثقافة الدولية والانتقال بالعقلية المحلية إلى العقلية الكونية . كسبل لإعداد عضو هيئة التدريس الفاعل فى عصر العولمة والتدويل . هذا العضو : متعدد المهارات القادر على التعلم الدائم القابل للتدريب والتأهيل المقبل عليهما دورياً وبانتظام .

ج- حتمية تطوير الدراسات العليا بالجامعات المصرية وبأسلوب يساعد على تلبية احتياجات المجتمع المصري الآنية والمستقبلية . ويقتضى ذلك ضرورة :

١.مراجعة أهداف الدراسات العليا على النحو الذي يجعلها قادرة على استيعاب تحديات العولمة والوفاء بمتطلبات تدويل التعليم الجامعي - كضرورة عصرية - مع وجوب إعداد الأستاذ الجامعي ليكون قدوة علمية وفكرية واجتماعية وتربوية ونفسية ، وذلك لكونه الأداة الحقيقية لتفعيل كافة أشكال ومداخل التطوير لأنظمة التعليم الجامعي .

٢.تطوير برامج الدراسات العليا بما يتناسب وطبيعة الدراسات التي تتطلبها التحديات العصرية والمستقبلية من التعليم الجامعي مع التركيز على الدراسات البينية ، ومواكبة ذلك لإنشاء مراكز للتكنولوجيات المتقدمة للتعليم فى الكليات الجامعية وتدريب أعضاء هيئة التدريس على

استخدامها وتنمية الوعي بأهميتها وكيفية الاستفادة منها فى ظل أنظمة التعليم المعاصرة وإجراء البحوث العلمية وكذا الاتصال بالجامعات الدولية المتقدمة .

٣. إعداد المجلس الأعلى للجامعات للمعالم الرئيسة لاستراتيجية بحثية قومية، على أن تضع كل جامعة لنفسها خريطة بحثية مناسبة لها كجزء من تلك الاستراتيجية ، بجانب تحديد دور كل كلية – نظرية أو عملية – داخل الجامعات حيال تفعيل ما يخصها من هذه الخريطة البحثية . مع اهتمام المجلس الأعلى للجامعات بإنشاء لجنة للدراسات الدولية تتمركز مسئوليتها حول العمل على تحقيق الكونية فى التعليم الجامعي المصري فى ظل الحفاظ على الهوية الثقافية والإسلامية للمجتمع المصري العربي.

٤. تدعيم الإمكانيات والتسهيلات البحثية – معملية ومعلوماتية – بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية ، على أن يتم إعادة توزيع الإمكانيات والتجهيزات المتاحة بشكل يسمح بأقصى استفادة ممكنة منها، بجانب فتح الباب أمام مؤسسات المجتمع الخدمية والإنتاجية وبما يضمن موارد ثابتة لتمويل البحث العلمي مع تحفيز الجهود والمبادرات الشعبية للمشاركة فى هذا التمويل .

٥. إنشاء مركز قومي لاقتصاديات التعليم والدراسات العليا . أو إنشاء كليات مستقلة للدراسات العليا : على مستوى كل جامعة يزيد عدد كلياتها عن خمس عشرة كلية أو على مستوى كل ثلاث جامعات بالمحافظات المتجاورة جغرافياً . مع ضرورة دراسة جدوى إنشاء عدد من المراكز ومؤسسات التميز الرفيع كتلك الموجودة بالدول المتقدمة .

د- ضرورة إعادة النظر فى معايير الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية والإعداد لها لتكون وفق مقومات دقيقة تأخذ فى اعتبارها – بجانب الامتياز

والتفوق الدراسي – الاستقلالية والمبادرة فى التفكير والاعتماد على النفس والقابلية للتطوير والمشاركة فى إحدائه ، مع المقدرة على الاندماج فى البرامج التى يقدمها القسم الملحق به – المعيد أو المدرس المساعد – والمبادأة والتحقق وحب الاستطلاع والحوار البناء مع التسامح الفكرى وتحمل تبعات المهنة الأكاديمية والتفاعل المثمر مع الطلاب وإشباع فضولهم العلمى سواء من خلال المؤسسات التقليدية للتعليم الجامعى أو الأنظمة العصرية له . ويتطلب ذلك – بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم المعينين فى الجامعات المصرية بالفعل – وجوب :

١- إتاحة الظروف المناسبة التى تكفل لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم – بالجامعات المصرية – النمو العلمى وذلك من خلال حضور الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية والعالمية ذات الصلة بالتخصص الأكاديمى لكل منهم ، مع التوسع فى نطاق تبادل الخبرات العلمية مع الجامعات المتفوقة عربية وأجنبية وتشجيع تبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات المصرية وجامعات دول العالم المتقدمة .

٢- توفير الدوريات العلمية والمراجع الأساسية والكتب والمصادر الحديثة للمعرفة بالمكتبات الجامعية بما يمكنهم من الإطلاع على المعارف الجديدة فى تخصص كل منهم ، بجانب تنظيم دورات تدريبية أو ورش عمل لشباب أعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على الجديد والمعاصر فى مجال البحث العلمى ومهاراته والتدريس الجامعى واستراتيجياته ، ولإتقان اللغات الأجنبية وغيرها من المعارف الجديدة المرتبطة بالتخصص .

٣- تضمين آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية خلال مرحلتى الماجستير والدكتوراه – والتى تضمنها المحور الثانى من محوري أداة الدراسة الميدانية – البرامج الحالية والمعتمدة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه فى الجامعات المصرية مع ضرورة تضمين آليات وبرامج وأساليب الأنظمة المعاصرة للتعليم الجامعى والعالي لمفاهيم الكونية والعالمية والحراك الأكاديمى والدولى وعلوم المستقبل .

٤- تأهيل عضو هيئة التدريس بإطار قيمى أخلاقى يساعد - من خلاله - طلابه على التعامل مع التغير الاجتماعى والتكيف معه ، ويزودهم بثقافة دينية جديدة بترسيخ القيم الأخلاقية فى نفوسهم دون عزلهم عن الحضارة العالمية المعاصرة ، بل فى توازن دقيق ومدرّوس بين الثقافة القومية والعالمية ، -أي التفكير عالمياً والتنفيذ محلياً - ومع الحفاظ على الهوية الثقافية .

٥- إكساب أعضاء هيئة التدريس للبعد الدولى والعالمى فى التعليم الجامعى ، وما يصاحبه من ضرورة : تنامي اهتمامهم بالحراك والتعاون الدولى والتعايش مع الآخرين على أساس الاحترام المتبادل ، وإكسابهم لمهارات التفاعل الإيجابى مع المفردات التقنية لعصر العولمة والتدويل وذلك بإتقانهم لمهارات اللغة الإنجليزية - قراءة وكتابة وتحديثاً - ومهارات توظيف الحاسب الآلى والشبكة العنكبوتية علمياً وبحثياً وخدمياً ، وإتقانهم للعديد من استراتيجيات التدريس المعاصرة - التدريس المصغر ، التدريس عن بعد ، التدريس المبرمج ، الحلقات الدراسية ، المناقشات - لمواكبة أنظمة التعليم الجامعى المعاصرة للمفردات التقنية للعولمة - من ناحية - والسعى الدءوب للوفاء بمتطلبات تدويل التعليم الجامعى - من ناحية أخرى -

عود على بدء :

وهكذا فقد وقف بنا هذا الكتاب بفصوله الأربعة على مجموعة من الحقائق لعل أبرزها :

✽ تمثل العولمة - بما لها من آثار وتبعات - أحد التحديات التى تواجه المجتمع المصرى ومؤسساته التربوية عامة ، والجامعات على وجه الخصوص . ذلك أننا لا نملك ترقب الانغلاق والانسحاب ، ولا نملك خيار الذوبان والاندماج ؛ فنظم ومفاهيم وأساليب التعامل فى مختلف مجالات الحياة لم تعد تتناسب ومعطيات العصر الجديد بل أصبحت عائقاً رئيساً يحول دون الاستفادة من الفرص التى تتيحها العولمة

والتقنيات بالمساندة لها ؛ الأمر الذي يوجب البحث فى ابتكار وتنمية منظومات جديدة من المفاهيم والنظم والآليات المتوافقة مع متطلبات العولمة .

✽ أصبح من الضروري بل من المحتوم - فى ظل متطلبات تحديات العولمة وآثارها - أن تتحمل الجامعات مسئولياتها بدور أكثر فاعلية للإسهام فى تطوير المنتجات محلية الصنع وحل المشكلات الثقافية والاقتصادية المصاحبة للعمليات الإنتاجية ، وذلك بجانب الدور الرئيسى لتخريج كوادر قادرة على استيعاب التقنيات الحديثة وحل المشكلات الناتجة عن تطبيق هذه التقنيات .

✽ إن الوصول إلى مجتمع التعلم فى ظل : التطور التكنولوجي العالمي وانعكاساته ، وإدخال العديد من المعطيات التكنولوجية - كالحاسب الآلي والبث التليفزيوني الكوني والإنترنت “Internet” والوسائط المتعددة “Multimedia” والبريد الإلكتروني “Electronic-Mail” - إلى الجامعات وما صاحب ذلك من وجوب معرفتها وحسن توظيف هيئات التدريس لها فكراً وتطبيقاً ، والتطور الهائل لوسائط الاتصال وتضاعف مصادر المعرفة المتوافرة لدى هذا الكم المتزايد باضطراد من الطلاب كل هذا يتطلب وجوب توفير نظم تعليمية جديدة لمجتمع المعرفة ، وبالتالي حتمية تغيير الأدوار التقليدية للأستاذ الجامعي ؛ فلم يعد الأمر يحتمل ما إذا كان الأستاذ الجامعي يقبل أو لا يقبل أن يغير فكره وميوله ليصلح من حاله العلمي والمهني ، لأن مسألة تطوير الأنظمة التعليمية بالجامعات التقليدية لاستيعاب الأنظمة التعليمية الجديدة لم تعد مسألة تحتل التأخير ، فالوقت لم يعد فى صالح المجتمع المصري . كما أن المدرك - عملياً - أن تطور العلم والتكنولوجيا يحتم تطوير أساليب تعليمها وتعلمها .

✽ التغير النوعي فى أدوار عضو هيئة التدريس ، فعلاقات التحالف والشاركة التى أقامتها الجامعات لم تؤد فقط إلى تنوع وتعدد أدوار عضو هيئة التدريس، بل غيرت كثيراً من أساليب أداء هذه الأدوار ؛ حيث فرضت التحولات فى طبيعة المهام الوظيفية الملقاه على عاتق عضو هيئة التدريس ضرورة التخلي عن أساليب

التدريس التقليدية ؛ فالتقنيات التكنولوجية أصبحت تقدم الآن كثيراً من المعلومات التي كان الحاضر يجهد نفسه في تقديمها من خلال المحاضرات والمذكرات ، كما فرضت أساليب التوأمة والتعاون والحراك الأكاديمي الدولي تغييراً في أسلوب أداء عضو هيئة التدريس للبحث العلمي ، حيث وجد أن عليه التخلي عن بحث القضايا والظواهر محددة المتغيرات وعليه مواجهة القضايا والظواهر التي وصفها "Schon" بأنها Swamy. Loands وهذه النوعية من القضايا والمشكلات تتسم عادة بالتضارب والغموض والضبابية Messy and Confusing.

وبعد القيام بتحليل مفاهيم العولمة وجوانبها وما فرضته على أنظمة المجتمع – عامة – والتعليم الجامعي – خاصة – من تحديات ، وما صيغ حيال تدويل التعليم الجامعي من مفاهيم ومعالم وجوانب وما لوجوده – كضرورة عصرية – من مبررات وما يقتضيه حيال الجامعة وأنظمتها التعليمية من متطلبات (خلال الفصل الثاني) بجانب استقراء وتحليل أنظمة التعليم الجامعي التقليدية والحديثة والمعاصرة بدءاً من نظام العام الدراسي الكامل وحتى نظام التعليم الجامعي عن بعد بكافة صيغه وأشكاله (خلال الفصل الثالث) . وما انتهى إليه التحليل والاستقراء لهذين الفصلين من حقيقة مؤداها " حتمية " تطوير آليات الاختيار والالتحاق والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية وذلك لضمان إعداد الأستاذ الجامعي المؤهل علمياً ومهنياً وقيماً وثقافياً لإنجاز أدواره الجديدة والمتجددة في ظل الأنظمة العصرية للتعليم الجامعي ، لمواكبة تحديات المفردات التقنية للعولمة – من ناحية – والوفاء بآليات تفعيل متطلبات تدويل التعليم الجامعي – من ناحية أخرى – "

كما جاءت استجابات عينة التطبيق من أعضاء هيئة التدريس بالكلديات التسع – خمس كليات عملية ، أربع كليات نظرية – للجامعات الثلاثة – عين شمس ، الإسكندرية ، المنصورة - موضع التطبيق لتؤكد على : ضرورة إعادة صياغة أهداف برامج الإعداد للمهنة الأكاديمية ، وحتمية إعادة النظر في معايير الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية والإعداد لها لتكون وفقاً للآليات التي جاءت بها تلك الاستجابات . وختم الفصل الرابع

بتحديد متطلبات تفعيل مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية وآليات الإعداد لها.

ولأن الكمال لله وحده لا شريك له ، فالنقص والقصور محتملان في العمل العلمي، وربما يشوب الكتاب الحالى نوعاً من القصور لعدم تصميم التطبيق الميداني لها على كافة أنماط التعليم الجامعي والعالي في جمهورية مصر العربية – الجامعات الحكومية ، الجامعات الخاصة ، جامعة الأزهر بفروعها –، دونما اهتمام بكافة معالم الاتجاهات الحديثة للتطور الأكاديمي للجامعة .

الفهارس

فهرست المراجع والمصادر

فهرست المحتوى

فهرست المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

- ١- إبراهيم عبد الخالق وآخرون : " الجامعة المفتوحة . أهدافها ، خصائصها بين القبول والرفض - دراسة استطلاعية " مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع (٣١) ، يناير ١٩٩٦م ، عمان ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية .
- ٢- إبراهيم عصمت مطاوع : التجديد التربوي - أوراق عربية وعالمية - ط(١) - (القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٧م)
- ٣- إبريل تيلفورد : " دراسات عالمية - رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية " - ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - سلسلة محاضرات الإمارات ، ع(١٣) ، أبو ظبي ، ١٩٩٩م .
- ٤- ابن منظور : لسان العرب - ج (٥) - (بيروت - لبنان ، دار إحياء التراث العربي ، د - ت)
- ٥- أحمد إسماعيل حجي : التعليم الجامعي المفتوح - مدخل إلى دراسة علم تعليم الراشدين المقارن - (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣م) .
- ٦- أحمد إسماعيل حجي : التربية المقارنة (القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٨م) .
- ٧- أحمد درويش : " تحديات الهوية العربية بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة " ندوة العولمة والخصوصية الثقافية ، جامعة السلطان قابوس ٩-١١ أكتوبر ١٩٩٩م ، مسقط ، سلطنة عمان .
- ٨- أحمد حسن عبيد : " فى فلسفة التعليم الجامعي وتنظيمه - عرض مقارن - " مجلة الجامعة المستنصرية، بغداد ، ع(١) ، ١٩٧٠م .
- ٩- أحمد فتحي سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر (القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٧) .
- ١٠- أحمد يوسف عبد الرحمن وزميله : " أثر ورش تكنولوجيا التعليم والتقويم فى رفع مستوى الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة العلوم والتكنولوجيا

الأردنية " مجلة مركز البحوث التربوية ، ع(٢١) ، السنة (١١) ، يناير

٢٠٠٢م ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر .

١١- أحمد المهدي عبد الحليم : " التحديات التربوية للأمة العربية " مستقبل التربية

العربية ، م(١) ، ع(٣) ، يوليو ١٩٩٥م ، القاهرة ، مركز ابن خلدون .

١٢- أحمد المهدي عبد الحليم : " الجامعة مؤسسة للتغيير فى عصر المعلوماتية -

حالة كليات التربية " المؤتمر القومي السنوي السابع لمركز تطوير التعليم

الجامعي ، الجامعة فى المجتمع والمنعقد فى الفترة ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠م ،

القاهرة ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس

١٣- أحمد الخطيب : " التعليم الجامعي فى الوطن العربي - التحديات والبدائل

المستقبلية " مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع(٢٧) يناير ١٩٩٢م ، مرجع

سابق .

١٤- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : قراءات وأراء فى تطوير التعليم الجامعي

وحتمية الوصول إلى استراتيجية متقدمة للتواءم مع تحديات العصر (القاهرة ،

أكاديمية البحث العلمي ، ١٩٩٣م)

١٥- إسماعيل صبرى عبد الله : " التكامل العربي والتعاون الدولي " المؤتمر العلمي

السنوي الرابع لكلية التربية - جامعة حلوان ، مستقبل التعليم فى الوطن

العربي بين الإقليمية والعالمية ٢٠-٢١/٤/١٩٩٦م . الجزء الثاني .

١٦- إميل فهمي شنوده : التعليم الحديث - دراسة وثائقية (القاهرة ، الأنجلو المصرية

، ١٩٧٧م) .

١٧- أمين النبوي : " التعاون التربوي الدولي فى القرن الحادي والعشرين - رؤية

مستقبلية " - التربية ، م(٤) ، ع(١١) ، مارس ٢٠٠١م ، الجمعية المصرية

للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، كلية التربية - جامعة عين شمس .

١٨- أنطوني كاي وجريفييل راميل : " الجامعات المفتوحة - تحليل مقارن " مستقبلات

، م(٢١) ، ع(٢) ، ١٩٩١م ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو .

١٩- الحبيب الجناحي : " ظاهرة العولمة - الواقع والآفاق " عالم الفكر ، م(٢٨) ، ع(٢) ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ م ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ؛ الكويت .

٢٠- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : إمكانية استخدام تكنولوجيا التعليم من بعد فى إطار التربية للجميع (القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٥م)

٢١- بدر سعيد الأغبري : " الإعداد والتأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس أثناء الخدمة بجامعة صنعاء الجمهورية العربية اليمنية - دراسة تحليلية نظرية " مجلة دراسات تربوية ، ج(٦٥) ، م(٩) ، ١٩٩٤ م ، القاهرة ، عالم الكتب .

٢٢- بول كندي : الإعداد للقرن الواحد والعشرين - الراحون والخاسرون - ج(٢) - ترجمة نظير الجاهل (ليبيا - طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٩٥م)

٢٣- بيومي ضحاوي : " نظام الساعات المعتمدة بكليات التربية فى سلطنة عمان وقطر والكويت وكيفية الإفادة منها فى كليات التربية بمصر - دراسة تحليلية مقارنة " . مجلة دراسات فى التعليم الجامعي، ع(٣) ، م(١) ، يناير ١٩٩٦ م ، القاهرة ، مركز تطوير التعليم الجامعي .

٢٤- بيومي ضحاوي : " دراسة مقارنة لبعض نظم التعليم العالي عن بعد ومدى الإفادة منها محلياً وإقليمياً " مؤتمر التعليم العالي الأهلي ٣٠ مايو - ١ يونية ٢٠٠٠ م ، صنعاء ، جامعة الملكة أروى .

٢٥- بيبيرليفي : " التعليم والتدريب والتكنولوجيا الجديدة والذكاء الجمعي " مستقبلات ، ع(٢) ، م(٢٧) ، يونية ١٩٩٧ م ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو .

٢٦- تودري مرقص حنا : " نظام الفصلين الدراسيين فى التعليم الجامعي - دراسة استطلاعية - مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة ، ع(٢٦) ، سبتمبر ١٩٩٤ م .

- ٢٧- كورستن هوسين : " فكرة الجامعة - أدوارها الجديدة ، أزمتهما الحاضرة وتحديات المستقبل " مستقبلات ، ج(٢١) ، ع(٢) ، ١٩٩١م ، مرجع سابق .
- ٢٨- تيسير الكيلاني : " التعليم عن بعد - فلسفته . إمكانياته ، ركائزه ووسائطه التعليمية " مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع(٣٤) ، يونية ١٩٩٨م . مرجع سابق .
- ٢٩- جابر محمود طلبه : التجديد التربوي من أجل جامعة المستقبل (المنصورة ، مكتبة الإيمان ، ٢٠٠٠م)
- ٣٠- جاك ديلور وآخرون : التعليم ذلك الكنز الكامن ، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين - تعريب جابر ٣١- عبد الحميد جابر - (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٨م)
- جمال على الدهشان : " الجديد فى تطوير التعليم الجامعي " مؤتمر التعليم العالي فى مصر وتحديات القرن ٢١ ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٦م .
- ٣٢- جمال على الدهشان : " ملامح إطار جديد للتعليم فى الدول فى ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية " المؤتمر السنوى الخامس عشر لقسم أصول التربية العولمة ونظام التعليم فى الوطن العربي - رؤية مستقبلية ، ١٢-١٣ ديسمبر ١٩٩٨م ، كلية التربية - جامعة المنصورة .
- ٣٣- جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم - قرار وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي رقم (١٣٥) بتاريخ ١/٢/١٩٩٨م والصادر بشأن " قواعد التشكيل والإجراءات المنظمة لسير العمل باللجان العلمية " (جامعة القاهرة ن مطبعة الجامعة ، فبراير ١٩٩٨م) .
- ٣٤- جيرزي فياتر : " التعليم فى القرن الحادي والعشرين " - ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - سلسلة محاضرات الإمارات، ع(١٣) . مرجع سابق .

- ٣٥- حامد عمار : دراسات فى التربية والثقافة (١) من همومنا التربوية والثقافية - ط(١) - (القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٥ م) .
- ٣٦- حامد عمار : " مستقبل التعليم فى الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية " المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية التربية - جامعة حلوان ، مرجع سابق .
- ٣٧- حامد عمار : دراسات فى التربية والثقافة (٢) نحو تجديد تربوي ثقافي - ط(١) - (القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ م) .
- ٣٨- حامد عمار : " تعليم الكبار فى سياق الموجه الحضارية الثالثة " مجلة آفاق جديدة لتعليم الكبار ، ع(١) السنة الأولى ، مركز تعليم الكبار - جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- ٣٩- حازم البيلاوي : التغيير من أجل الاستقرار (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٨ م)
- ٤٠- حميدة عبد العزيز إبراهيم : " الإقبال على التعليم الجامعي بمصر - عوامله وانعكاساته " مجلة دراسات تربوية ، ج (٤٣) ، م (٧) ، ١٩٩٢ م ، القاهرة ، عالم الكتب .
- ٤١- حسان محمد حسان : نحو أهداف سلوكية للتعليم الجامعي العربي (القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٠ م) .
- ٤٢- حسان محمد حسان : " تمويل التعليم العالي فى مصر " ورقة عمل قدمت لمؤتمر التعليم العالي فى مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦ م ، القاهرة ، مركز إعداد القادة
- ٤٣- حسن الفقى : التاريخ الثقافي للتعليم فى الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة ، الأجلو المصرية ، ١٩٦٣ م) .
- ٤٤- حسين بشير محمود : " نحو جامعة مفتوحة مصرية " ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر القومي السنوي التاسع - العربي الأول - لمركز تطوير التعليم الجامعي ، التعليم الجامعي العربي عن بعد - رؤية مستقبلية . ١٧-١٨ ديسمبر ، مرجع سابق .

- ٤٥- حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٧م)
الجزء الثاني .
- ٤٦- حسين كامل بهاء الدين : فى مفترق طرق (القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٣م) .
- ٤٧- حيدر إبراهيم : " العولمة وجدل الهوية الثقافية " عالم الفكر ، م (٢٨) ، ع (٢) ،
أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩م . مرجع سابق .
- ٤٨- راجي أوشقرا : " مشكلات التعليم العالي فى الدول العربية " مستقبلات ، م (٢١)
، ع (٣) ، ١٩٩١م . مرجع سابق
- ٤٩- راشد القصبي وآمال العرباوي : " رؤية مستقبلية لدور الجامعة واستثمار
التكنولوجيا " مجلة التربية والتنمية ، ع (١٥) ، السنة الخامسة ، ديسمبر
١٩٩٨م ، القاهرة ، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية .
- ٥٠- سامي فتحي عمارة : " معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات
جامعة الإسكندرية من وجهة نظرهم " المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز
تطوير التعليم الجامعي ، التنمية المهنية لأستاذ الجامعة فى عصر المعلوماتية
٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩م ، مرجع سابق.
- ٥١- سعاد بسيوني عبد النبي : " إدارة الجودة الشاملة - مدخل لتطوير التعليم الجامعي
بمصر " مجلة كلية التربية - جامعة عين شمس ع (٢٠) ، ج (٣) ، ١٩٩٦م .
- ٥٢- سعاد بسيوني عبد النبي : " تطوير التعليم الجامعي فى مصر فى ضوء خبرات
بعض الدول المتقدمة " ، المؤتمر القومي السنوي الخامس لمركز تطوير
التعليم الجامعي ٨-١٠ ديسمبر ١٩٩٨م ، مرجع سابق .
- ٥٣- سعد مرسى أحمد : تطور الفكر التربوي (القاهرة ، عالم الكتب ، د-ت)
- ٥٤- سعد مرسى وسعيد إسماعيل : تاريخ التعليم (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٣)
- ٥٥- سعيد إسماعيل على : " التعليم وتحديات المستقبل " مجلة الهلال ، مؤسسة دار
الهلال ، القاهرة ، يناير ١٩٨٥م .

- ٥٦- سعيد إسماعيل على : " الحياة الجامعية فى مصر " مجلة دراسات تربوية ، ج(٤٩) ، ١٩٩٣ م ، مرجع سابق .
- ٥٧- سعيد أحمد سليمان : " التطوير النوعي للتعليم الجامعي المصري - حتمية تاريخية وضرورة مستقبلية " ، مجلة دراسات تربوية ، السنة الرابعة ، ع(١٠) ، يناير ١٩٩٦ م ، مرجع سابق .
- ٥٨- سعيد التل وزملاؤه : قواعد التدريس فى الجامعة- دليل عمل لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فى الوطن العربى (عمان ، دار الفكر للطباعة ، ١٩٩٧م)
- ٥٩- سعيد عبد الرحمن : القياس النفسى - ط(٣) - (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٨م)
- ٦٠- سمير محمد عبد العال : " بعض الاتجاهات الحديثة فى مجال تكنولوجيا التعليم مع التركيز على التعليم عن بعد " ، مجلة دراسات تربوية ، ج(٣٦) ، م (٦) ، ١٩٩١ م ، مرجع سابق .
- ٦١- سهير على أحمد الجيار : " الجامعة والشخصية القومية فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين " مجلة التربية والتنمية ، ع(٢٤) ، ديسمبر ٢٠٠١ م ، مرجع سابق .
- ٦٢- شبل بدران وجمال الدهشان : التجديد فى التعليم الجامعي (القاهرة ، دار قباء للطباعة ، ٢٠٠٠م)
- ٦٣- شفيق إبراهيم بليغ : " حول الملامح الأساسية لتطوير التعليم الجامعي فى مصر

Available at:

<http://www.Cairo.eug.Eg/Arabic/CAntall.html>, visit, 12/5/2002.

- ٦٤- شكري عباس حلمي : " اقتصاديات التعليم الجامعي " ندوة مركز البحوث والدراسات السياسية - سياسة التعليم الجامعي والأبعاد السياسية والاقتصادية ، القاهرة ٢٤-٢٥ يناير ١٩٩٥ م .

- ٦٥- صديق محمد عفيفي : " التعليم عن بعد وحل مشكلات التعليم فى مصر " ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر القومي السنوي التاسع - العربي الأول - لمركز تطوير التعليم الجامعي ، مرجع سابق .
- ٦٦- صفاء محمود عبد العزيز : " خصائص الجامعة بين الواقع فى مصر ومتغيرات عالم الغد " مجلة كلية التربية ببناها ، أبريل ١٩٩٥ م .
- ٦٧- صفوت فرج : الإحصاء فى علم النفس (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥م)
- ٦٨- صلاح حسين خضر : " المتطلبات التربوية للتنمية المهنية لعضو هيئة التدريس فى عصر المعلوماتية مجلة التربية ، ع(١٠٠) ، مايو ٢٠٠١ م ، كلية التربية ، جامعة الأزهر .
- ٦٩- ضياء الدين زاهر : " الدراسات العليا العربية - الواقع وسيناريوهات المستقبل " مستقبل التربية العربية ، م(١) ، ع(١) ، مركز ابن خلدون للدراسات النمائية ، القاهرة ، يناير ١٩٩٥ م .
- ٧٠- ضياء الدين زاهر : " جامعاتنا العربية فى مطلع الألفية الثالثة - تحديات وخيارات ، كراسات مستقبلية ، ع(١٢) ، ٢٠٠٠ م ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية .
- ٧١- طارق متري : " الحوار الديني الثقافي فى منطقة البحر المتوسط فى فترة العولمة " - ترجمة سناء سيد - مستقبلات ، ج (٢٧) ، ع(١) ، مارس ١٩٩٧ م ، مرجع سابق
- ٧٢- طلعت عبد الحميد : التعليم وصناعة القهر- تقديم حامد عمار - (القاهرة ، ميريت للطباعة ، ٢٠٠٠م)
- ٧٣- طلعت عبد الحميد : " تكوين الفاعل الكوكبي - رؤية تفكيكية للمفاهيم التربوية " بحث مقبول النشر فى التربية المعاصرة ، يناير ٢٠٠١ م .
- ٧٤- طلعت عبد الحميد : العولمة ودور التربية فى الحفاظ على القيم العربية الأصلية وتنمية المهارات الحياتية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة التربية ، تونس ٢٠٠٢ م .

- ٧٥- طوني كاي وغريفيل راميل : " الجامعات المفتوحة - تحليل مقارن " مستقبلات ، ع(٢) ، ن (٢١) ، ١٩٩١ م ، مرجع سابق .
- ٧٦- عادل عبد الفتاح سلامة : " التعليم الجامعي عند بعد " المؤتمر القومي السنوي الثامن لمركز تطوير التعليم الجامعي . مخرجات التعليم الجامعي فى ضوء معطيات العصر ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠١ م .
- ٧٧- عائدة عباس أبو غريب : التعليم من بعد وإمكانية استخدامه فى التعليم مع مطلع الألفية (القاهرة ، زهراء الشرق ، ٢٠٠٢م) .
- ٧٨- عباس برايس : " دور شبكة العنكبوت العالمية كوسيط للتعليم المستمر والتعليم عن بعد فى دول الخليج العربي " المؤتمر الثاني للتعليم المستمر للجنة عمداء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دولة الكويت ١٨-٢٠ أكتوبر ١٩٩٨ م .
- ٧٩- عبد الجواد بكر : قراءات فى التعليم عن بعد (الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة ، ٢٠٠٠م)
- ٨٠- عبد الحميد بسيوني : التعليم والدراسة على الإنترنت (القاهرة ، مكتبة ابن سينا ، ٢٠٠٠م)
- ٨١- عبد الحميد شيه : " التطبيع المهني بجامعة المنوفية " الكتاب السنوي للتربية وعلم النفس ، مج (١٣) ، ١٩٨٧ م ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- ٨٢- عبد الرازق عبد الفتاح : " تحديات القرن الحادي والعشرين - التعليم الهندسي والفني " ورقة عمل قدمت لمؤتمر التعليم العالي فى مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين ، مرجع سابق .
- ٨٣- عبد الرحمن بدوي : " خريف الفكر اليوناني (القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٤٢م) .

- ٨٤- عبد العزيز السنبل : مبررات الأخذ بنظام التعليم عن بعد فى الوطن العربي " الندوة العربية الأولى عن التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، مركز التعليم المفتوح ، جامعة أسيوط ٢١-٢٥ أبريل ٢٠٠١ م .
- ٨٥- عبد العزيز القوصي : " المدرس الجامعي وما يتصف به " مجلة الثقافة العربية ع(٤) ، ١٩٧٦م ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة .
- ٨٦- عبد الغني عبود : التربية المقارنة والنظام العالمي الجديد (القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٣م)
- ٨٧- عبد الغني عبود : " تجربة الجامعة المفتوحة فى مصر " التجارب العربية فى مجال الجامعات المفتوحة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٦م .
- ٨٨- عبد الفتاح جلال : " تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل " مجلة العلوم التربوية ، ج(١) ، ع(١) ، يوليو ١٩٩٣م .
- ٨٩- عبد الفتاح حجاج : " أستاذ الجامعة . أوضاعه المهنية وبعض مشكلاته - دراسة مقارنة " مركز البحوث التربوية - جامعة قطر ، ١٩٨١م .
- ٩٠- عبد الله بوبطانه : " سياسة التغير والنمو فى مجال التعليم العالى " المجلة العربية للتعليم العالى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ع(١) ، ١٩٩٥م .
- ٩١- عبد الله عبد الدايم : " العرب والعالم - بين صدام الثقافات وحوار الثقافات " مجلة المستقبل العربي ، ع(٢٠٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- ٩٢- عبد الهادي عبد القادر سويفى : " فلسفة التعليم الفتوح وتنظيمه فى جمهورية مصر العربية " الندوة العربية الأولى عن التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، ٢١-٢٥ أبريل ٢٠٠١م ، مرجع سابق .

٩٣- عزيزة محمد بدر : " نظام الساعات المعتمدة - إمكانات ومعوقات تطبيقه فى

جامعة القاهرة " AVAILABLE, AT:

<http://www.cairo.eug.Eg/Arabic/B23.htm/last-visit-12/5/2002>.

٩٤- عمر الشيخ-عبد الرحمن عدس : دليل مرجعي للتطوير المهني لأعضاء هيئة

التدريس الجامعي (تونس المنظمة العربية للتربية والعلوم، ١٩٩٨ م)

٩٥- على أحمد مذكور : " العولمة والتحديات التربوية " المؤتمر الأول لكلية التربية -

جامعة السلطان قابوس ، اتجاهات التربية وتحديات المستقبل - م(٢) - مسقط

٧-١٠ ديسمبر ١٩٩٧ م .

٩٦- على أحمد مذكور : " التعليم الجامعي والعالي فى أقطار الوطن العربي -

التحديات المستقبلية " ندوة التحديات التربوية التي تواجه العالم الإسلامي فى

القرن المقبل والتي نظمتها رابطة الجامعات الإسلامية بمدينة الأقصر ، فبراير

١٩٩٨ م .

٩٧- على أحمد مذكور : التعليم العالي فى الوطن العربي - الطريق إلى المستقبل (

القاهرة ، دار الفكر العربي ٢٠٠٠م)

٩٨- على السلمي : " العولمة والنوعية فى التعليم الجامعي والعالي " ورقة عمل قدمت

لمؤتمر اتحاد الجامعات العربية ، صنعاء ، مارس ١٩٩٧ م .

٩٩- على السلمي : " استراتيجيات إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث

العلمي فى عصر المعلوماتية والمعرفة " المؤتمر القومي السنوي السادس

لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس - التنمية المهنية لأستاذ

الجامعة فى عصر المعلوماتية ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩م

١٠٠- على الحوت : " التعليم العالي فى الوطن العربي - بدائل وخيارات لحاجات

التنمية فى عالم متميز " مجلة الفكر العربي ، ع(٩٨) ، السنة العشرون ،

خريف ١٩٩٩ ، بيروت معهد الإنماء العربي .

١٠١- على عبد الرحمن يوسف : " نظام الساعات المعتمدة والجامعات ذات الأعداد

الكبيرة " AVAILABLE, AT:

- ١٠٢- على عبد المحسن وفيصل الراوي : اتجاهات معاصرة فى التربية ونظم التعليم (الكويت ، مطابع الحسن ، ٢٠٠٠م)
- ١٠٣- على سالم النباهين : " دراسة مقارنة لنظامي الدراسة فى كليتي التربية بجامعة عين شمس والجامعة الإسلامية بغزة " المؤتمر السنوي الثامن لقسم أصول التربية ، كلية التربية - جامعة المنصورة ، الأداء الجامعي فى كليات التربية - الواقع والطموح ٧-٩ سبتمبر ١٩٩١ م .
- ١٠٤- فارعة على حسن : " أبعاد التفاهم العالمي فى برنامج إعداد معلم الجغرافيا - دراسة تقويمية " المؤتمر العلمي الثاني للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، إعداد المعلم والتحديات ١٥-١٨ يوليو ١٩٩٠ - الإسكندرية . المجلد الثاني .
- ١٠٥- فرنسيس عبد النور : التربية والمناهج (القاهرة ، دار نهضة مصر ، د - ت)
- ١٠٦- فريد النجار : إدارة الجامعات بالجودة الشاملة - رؤية للتنمية المتواصلة (القاهرة ، مؤسسة أيتراك ، ١٩٩٩م)
- ١٠٧- فيصل شهاب وحسن الناصر : " دراسة لأداء معلمي المرحلة الثانوية حول تطبيق نظام الساعات المعتمدة وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات " مجلة البحوث النفسية والتربوية ، ع (٣) ، السنة العاشرة ، كلية التربية جامعة المنوفية ١٩٩٤ م .
- ١٠٨- فيصل محمود الغرايبة ، لطفى عبد القادر غرايبة : " السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعي فى تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر " مجلة العلوم التربوية والنفسية ، ع (١) ، م (٢) ، مارس ٢٠٠٢م - كلية التربية - جامعة البحرين .
- ١٠٩- فؤاد جرجس : " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي - كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟ " مجلة المستقبل العربي ، ع (٢٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، يوليو ١٩٩٨ م .

- ١١٠- فوزية بنت بكر البكر : " النمو العلمي والمهني للمعلم الجامعي ، الواقع والمعوقات - دراسة مسحية لعضوات هيئة التدريس فى بعض جامعات وكليات البنات بالرياض " - مجلة رسالة الخليج العربي ، ع (٨١) ، السنة (٢٢) ، ٢٠٠١ الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج .
- ١١١- كريستان كوميليان : " تحديات العولمة " - ترجمة نادية جمال الدين - مستقبلات ج(٢٧) ، ع(١) مارس ١٩٩٧ م .
- ١١٢- كمال عبد الحميد زيتون : تكنولوجيا التعليم فى عصر المعلومات والاتصالات (القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٢م) .
- ١١٣- كولن . ن . باور : " التعليم وسيلة أم غاية ؟ نظرة فى تقرير ديلاور وتأثيره فى مجال التربية " ترجمة كمال حامد - مستقبلات ، ج(٢٧)، ع (٢) ، يونيو ١٩٩٧ م .
- ١١٤- مامادو ندى : " العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم فى أفريقيا " - ترجمة محمد العقده - مستقبلات ، ج(٢٧) ، ع(١) ، مارس ١٩٩٧ م .
- ١١٥- مايكل كارتون وصبحى الطويل : " مدخل إلى الملف المفتوح " - ترجمة كوثر محمد - مستقبلات ، المرجع السابق .
- ١١٦- مجدي عزيز إبراهيم : " أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة - المشكلة والحل " ورقة عمل قدمت للمؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي ، مرجع سابق .
- ١١٧- مجلس الشورى : " تفريد تحديث مصر " كتاب الأهرام الاقتصادي ، ع (١٦٩) ، يناير ٢٠٠٢م
- ١١٨- معين حلمي الجملان : " التعليم عن بعد ودوره فى دعم مؤسسات التعليم العالي فى العالم العربي - توجهات مستقبلية " مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع(٣٣) ، يناير ١٩٩٨م عمان ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.
- ١١٩- محمد السيد سليم : " العالمية والإقليمية والقومية - آسيا والوطن العربي " المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية التربية - جامعة حلوان . مستقبل التعليم

فى الوطن العربى بين الإقليمىة والعالمىة ٢٠-٢١/٤/١٩٩٦م - الجزء الثانى

-

١٢٠- محمد الميلى الإبراهيمى : " خبرات وتجارب فى تطوير التعليم فى الوطن العربى

- الواقع العلمى وتطوير التعليم " مؤتمر تربية الغد فى العالم العربى ، مارس

١٩٩٧م ، كلية التربية - جامعة الإمارات العربىة المتحدة - الجزء الأول -

١٢١- محمد سعد أبو عامود : " العمل العربى المشترك فى ظل العولمة - المخاطر

والفرص " مجلة قضايا استراتيجىة ، ع(٣) ، سبتمبر ٢٠٠٠م ، المركز

العربى للدراسات الاستراتيجية ، دمشق - سوريا .

١٢٢- محمد سعيد حمدان : " التعليم المفتوح والتعليم عن بعد - مفهومه ، فلسفته ،

أهدافه ودوره فى التنمية " الندوة العربىة الأولى عن التعليم المفتوح والتعليم

عن بعد لمركز التعليم المفتوح - جامعة أسيوط ، مرجع سابق .

١٢٣- محمد على عزب : " تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى للتعليم العالى وإمكانىة

مواكبته فى مصر " مجلة كلية التربية - جامعة الزقازيق ، ع(٣٢) ، مايو

١٩٩٩م .

١٢٤- محمد على نصر : " البعد الثقافى فى إعداد طلاب الجامعات والمعاهد العلىا

وأهميته فى تطوير التعليم الجامعى والعالى - رؤىة مستقبلىة " المؤتمر

القومى السنوى الرابع لمركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس ،

تطوير المناهج فى الجامعات - رؤىة مستقبلىة ، ١٦-١٨ ديسمبر ١٩٩٧م .

١٢٥- محمد على نصر : " التعليم الجامعى عن بعد على المستويين المحلى والدولى

ورؤىة مستقبلىة لتفعيله فى مصر " دراسة قدمت إلى المؤتمر القومى السنوى

التاسع - العربى الأول - مركز تطوير التعليم الجامعى، بجامعة عين شمس ،

مرجع سابق .

١٢٦- محمد فوزى عبد المقصود : " جامعة المستقبل فى مصر - تصور مقترح "

دراسات تربوىة ، ج(٤٩) ، م(٨) ، ١٩٩٩م ، القاهرة ، عالم الكتب.

- ١٢٧- محمد خلفان الراوي : " نظام الساعات المعتمدة بجامعة الإمارات - الواقع والطموح - دراسة مقارنة لآراء المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب " ، دراسات تربوية ، ج (٦٥) ، م(٩) ، ١٩٩٤م ، المرجع السابق.
- ١٢٨- محمد سرحان المخلافي : " العوامل المؤثرة فى اختيار طلبة كلية التربية. جامعة صنعاء للمقررات الاختيارية - دراسة ميدانية " المؤتمر السنوي الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع الجامعة العمالية . نظم التعليم وعالم العمل ، ٢١-٢٥ أبريل ٢٠٠١ م .
- ١٢٩- محمد محمد سكران : " دور التعليم العالي فى تنمية المجتمعات العربية على ضوء التجربة اليابانية " المؤتمر التربوي الأول " اتجاهات التربية وتحديات المستقبل ، جامعة السلطان قابوس - كلية التربية والدراسات الإسلامية ، ٧-١٠ شعبان ١٤١٨هـ = ٧-١٠ ديسمبر ١٩٩٧ .
- ١٣٠- محمد مالك سعيد : " أنماط النظم الدراسية كمدخل لإصلاح بعض مشكلات التعليم الجامعي المصري - دراسة مقارنة " مجلة كلية التربية - جامعة الزقازيق ، ع(١٣) ، السنة الخامسة ، سبتمبر ١٩٩٠ م .
- ١٣١- ملكة أبيض : " أنماط نظم التعليم العالي " مجلة العلوم التربوية ، ع (١) ، السنة الأولى ، يوليو ١٩٩٣م ، القاهرة ، معهد الدراسات التربوية .
- ١٣٢- محمد منير مرسى : الإصلاح والتجديد التربوي فى العصر الحديث (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٦م) .
- ١٣٣- محمد منير مرسى : الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه (القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٢م)
- ١٣٤- محمد نبيل نوفل : " تأملات فى فلسفة التعليم الجامعي " ورقة عمل قدمت للمؤتمر التربوي الثاني ، كلية التربية - جامعة البحرين ، مايو ١٩٩١ م .
- ١٣٥- محمد نبيل نوفل : تأملات فى مستقبل التعليم العالي (القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٢م .

- ١٣٦- محمد وحيد صيام : " التعليم عن بعد - نموذج للتعليم الذاتي فى القرن القادم " المؤتمر التربوي الثاني ، كلية التربية والدراسات الإسلامية - جامعة السلطان قابوس ، ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م
- ١٣٧- محمود عباس عابدين : " رؤية لتطوير التعليم الجامعي المصري " مجلة التربية والتنمية ، ع(١٦) ، السنة السادسة ، ١٩٩٩م ، القاهرة ، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية .
- ١٣٨- محمود عز الدين عبد الهادي : " دور التعليم المستمر فى تنمية الموارد البشرية بدول الخليج العربية فى ظل العولمة " المؤتمر الثاني للتعليم المستمر للجنة عمداء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس التعاون ، مرجع سابق .
- ١٣٩- محمود كامل الناقه : " التدريس الجامعي العمود الفقري للتنمية المهنية للأستاذ الجامعي " ورقة عمل قدمت للمؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي ، بجامعة عين شمس ، مرجع سابق .
- ١٤٠- محمود كامل الناقه : " العولمة ومناهج التعليم " المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، ديسمبر ١٩٩٩م - إعداد وتحرير كتاب المؤتمر .
- ١٤١- نقلاً عن : محسن خضر : " التعليم ثقافة مقاومة " فى : التعليم وتحديات الهوية الثقافية ، (مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٧م) تحرير كمال مغيث .
- ١٤٢- محسن خضر : " الجامعات الخاصة فى مصر - اللحظة التاريخية واللحظة الاجتماعية لتأسيسها " مجلة الفكر العربي ، ع(٩٨) ، السنة (٢٠) ، خريف ١٩٩٩م ، بيروت ، معهد الإنماء العربي .
- ١٤٣- مراد صالح زيدان : مؤشرات الجودة فى التعليم الجامعي المصري " :

- ١٤٤- مروان عبد الرازق : " ما هي العولمة ؟ " مجلة الطريق ، ع(٣) ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٩ م .
- ١٤٥- مصطفى عبد السميع وإبراهيم محمد إبراهيم : " التعليم المفتوح - إطلالة واقعية وآفاق مستقبلية " مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل ، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩ م ، القاهرة ، (الجزء الأول) .
- ١٤٦- منال رشاد عبد الفتاح : " تأثير التربية الدولية على منظومة التعليم المصري " مجلة البحوث النفسية والتربوية ، ع(١) ، السنة السادسة عشرة ، ٢٠٠١ م ، كلية التربية ، جامعة المنوفية .
- ١٤٧- منعم العمار : " العولمة ودورها في تهميش النظام الإقليمي العربي " مجلة قضايا استراتيجية ، ع (٢) ، يونيو ٢٠٠٠ م ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق - سوريا .
- ١٤٨- منير البعلبكي : قاموس المورد (بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٦ م).
- ١٤٩- مهنى غنايم : " فعالية برنامج إعداد المعلم الجامعي كأحد أدوار كلية التربية- جامعة المنصورة في خدمة المجتمع " المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية دور التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ٢٤-٢٥ ديسمبر ١٩٩٦ م ، جامعة المنصورة ، كلية التربية .
- ١٥٠- مي عبد الرحمن هراس : " تجربة التعليم المفتوح في مصر - دراسة تقييمية لتجربة التعليم المفتوح بكلية التجارة - جامعة القاهرة " ماجستير - غير منشورة - كلية التربية بكفر الشيخ ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٠ م .
- ١٥١- نادر فرجاني : التعليم والعمل في الوطن العربي - الوضع الراهن واحتمالات المستقبل ، (أليسكو - تونس ، ١٩٩٢ م) .
- ١٥٢- نادر فرجاني : " التعليم عن بعد في خدمة التعليم الأساسي في مصر " من موقع مركز المشكاة بالإنترنت ، ١٩٩٩ م

- ١٥٣- نبيل على : " ثورة المعلومات - الجوانب الثقافية " فى كتاب العرب والعولمة ، القاهرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨ م .
- ١٥٤- نبيل مرزوق : " حول العولمة والنظام العالمي الجديد " مجلة الطريق ، ع(٤) ، يوليو ١٩٩٧ م ، مرجع سابق .
- ١٥٥- هاتك فان داييل : التربية المقارنة - تعريب جورجيت الحداد - (بيروت - لبنان ، منشورات عويدات ، ١٩٩٧ م)
- ١٥٦- وزارة التعليم العالي : تفريد التعليم العالي فى مصر ، ٢٠٠٠ م .
- ١٥٧- وليد صالح بوحمرى : " التعليم المستمر وتعليم الكبار والتعليم الموازى والتعليم عن بعد " المؤتمر الثانى للتعليم المستمر للجنة عمداء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس التعاون ، مرجع سابق .
- ١٥٨- يوسف سيد محمود " المهنة الأكاديمية " مجلة كلية التربية بأسيوط ، ديسمبر ١٩٩٣ م .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 159- Adelman, C; *What Employer Expect Of F\College Graduate International, Knowledge And Second Language, Skills Educational Report Office, Of Educational Research And Improvement, Washington, 1994.*
- 160- Advisory, Committee For Enhanced internationalization at University *International Connections, (Canada); Beyand Borders: Astrategy For Of Water Loo: The committee, September, 1999- Introduction.*
- 161- Bailry, Randell Earl; "A study Of The Administrative Of Academic Department Chairpersons In Selected Institutions Of Higher Education" *Diss-Ab-Int. vol . (62), No. (6), December, 2001.*

- 162- Barker, D; "A Technology, Revolution In Higher Education" J. Of, *Educational Technology Systems*,, Vol. 23 N. 2, 1994.
- 163- Bartley, Jeanette, Marie; "Faculty Training and Development initiatives for Effective instruction in Distance Higher Education. University of Cincinnati, Nov. 2001," Available at:
http:www.lib.umi.com.Dissertation/Fullcit/3014904.last visit,13/5/2002.
- 164- BessnJ.L; *University Organization, Human sciences*, press, inc-N.y. 1982.
- 165- Britton Oscar, L; "interactive, distance Education in Higher Education and the impact of delivery styles and student perceptions," *Diss-Abst-Inter-Vol. (53), No. (12), June. 1993.*
- 166- Bonfiglio, olga; "The Difficulties of internationalizing the American under graduate curriculum," *Journal of Studies in international Education Article Abstract*, Vol. (3) No. (2). 1999.
- 167- Brown, Bettina Lankard; "Adding international Education to Vocotional Education." *Eric Digest No. 183*, (an line Eric Data base. Abstract No. Ed. 407575, website; *http:www.ericir-syr.edu/plwebCgi/Fost.Web.0549+0+WAAA+%28407575,%29%26%3Aeric) 1997.*
- 168- Bulgak, A. & Liguain, H; "New paradigms in international University industry/ Government co operation in Advanced menu fracturing, Technologies," *industry on Higher Education*, Vol. 10, No.5 Oct. 1996.
- 169- Burn,B-and Smuckler, R; *A Researcher Agenda For the internationalization of Higher Education in the United stater. Recommedations and Report;*

Association of international Education
Administration, Washington states University
carbandal. 1995.

- 170- Butt, m.et.al; "Helpign student touch in adverse, world A
Rational and Course." Paper presented at *annual
meeting of American Association of colleges for
teacher Education*, Chicago. Feb. 21-24. 1996.
- 171- Cambes, J.E; "Education and Training tomorrow.
Higher Education seen from The point of view of
the company. In U.N.E.S.C.O." *The role of Higher
education in society. quality and pertinence, 2nd
U.N.E.S.C.O. N.G.O. Collective consultation on
Hither Education*. Paris, Apr.8.N, 1991.
- 172- Cordover, phylis, p; "A comparison of distance
Education and locally based course in an urban
University setting" *Diss-Abst. Inter.Vol. (57), No.
(8). February 1997*, p. 3913.
- 173- Denisan, Danald. Brian; "The Translation to University;
Academic Experiences in the first semester"
Diss.Abs- int. Vol. (61), N. (6), December 2000.
- 174- Desruisseaux, p; "A Record number of foreign student
Enrolled at U.S. colleges, last year". *chronicle of
Higher Education, Vol. 53, No. (15) December. (6),
1996*.
- 175- Devlaming, F; *Academic cooperation and the programmes
of the world University, service, in the proceedings of
3rd U.N.E.S.C.O. N.G.O. collective consulation on
Higher Education; Paris, Apr. 8, 1991*.
- 176- Dewin,S; "A New Direction internationalizing
communication programs. J- of *The Assocation For
communication Administration- J-A-C-A No.3 Sep.
1995*.

- 177- Dewit, Hans; *Internationalization of Higher Education in The United states of America and Europe, A Historical comparative and conceptual, Analysis-* Green wood. Pres- int-ed- U.S.A. 2002.
- 178- Dians, M.A; “ Trends and challenges in Higher Education, A Global Approach. “in U.N.E.S.C.O. Therole of Higher Education in society. quality and pertinence, 2nd U.V.E.S.C.O.N.G.O. op. cit. pp:63-65.
- 179- Dore, L; “ The international low program at saint louis University” J. Of *legal Education*, Vol- (46), No. (3), Sep. 1996
- 180- Doring, Allan, et.al; “Transation for University. A self Regulatory approach” (*Australia: Catholic University*, 1997) Eric. No. ED. 415776.
- 181- Doyle, M., “Business and Spanish in the New American Educational Epistemology, *context* Development and for cast paper presented *at the annual meeting of the American Association of Teacher of Spanish and Portuguese*, August, 9-13, canun (Mexico). 1992.
- 182- Eddy, D. et.al, “21s T. century leadership practices Needed for Higher Education” *Education. Vol. 177. No,3, Spt.1997.*
- 183- Ekonk, D; “identifing needs in international inter- University cooperation, “in *U.N.E.S.C.O; the management of international Education in Higher Education* op. cit. pp. 93-95.
- 184- Epstein, I; *Comparative Education Review*, University of Chicago, U.S.A. 1996.
- 185- Findlay, R; *International Education Hand back*, Kogan page in Associated with *Educational Relacation Association (E.R.A)* London. 1997.

- 186- For, p, *“Managing change in Higher Education A learning Environment Architectuse; society for Research in to Higher Education and open University, press, Bucking Ham , 1996.*
- 187- Fusayil, Abdurrahman; *“The Adoption of the internet by faculty member at Ohio University" Ohio University, Jan 2001, Available at <http://www.lib-umi.com/Dissertation/fullcit/19480392>. last vist. 15/5/2002.*
- 188- Hans, Nicloas; *Comparative Education- A study of Education factors and tradition- 4th Edition-Rout ledge and Kegan paul limited, London-1998.*
- 189- Hawes, Gene, R. and Hawes lynne salop; *The concise dictionary of Education.* (Newyourk: van nostrand Reinhold company. 1982).
- 190- Heath, caroleynn; *“Faculty Attitudes to wards Distance Education and Use of Instructional Technology” Diss Abs. int. vol. ()57), No. (4). October. 1998.*
- 191- Hoffman, Stanly; *Primacy or world order, m c grow- Hill Book company, NewYork, 1991.*
- 192- Hold Kinson, p. and issitt, M; *The challenge of competence professionalism, Through, Vocational Education Training, Cassell London- 1995.*
- 193- Holmberg, Borje; *“open University”, in Husen, T. And Neville; The international Encyclapedia of Education, (oxford, pergamon press, 1995).*
- 194- Holmberg, Borje; *Theory and practice of Distance Education.* (London, Rout ledge, 1995).
- 195- Institute, of international Education; *in visiting in people linking nations, The first, 75 year of the institute of international Education, New York. 1999.*

- 196- International Association of Universities; *Towards a century of cooperation; internationalization of Higher Education* (I.A.U. Statement), The Association, 2000.
- 197- Jones, Philip, w; "Globalization and internationalism: Democratic prospects for world Education, *"Comparative Education Vol. (34), No. (2). 1998.*
- 198- Jeppesen, K; "Distance Education in University college of Education" *Iceland Educational media international Vol. (34), No(2), Jun. 1997.*
- 199- Kearney, M.L.; Managing international in Higher Education. A.U.N.S.C.o/NG.O. Alliance. In 3rd .U.N.E.S.C.O/N.G.O *collective consultation, Paris, December 9/11/1992.*
- 200- Knight, Jane; net works: "New Dimensions for internationalization" *in internationalization: Building on our Experience.* Association of Universities and colleges of Canada conference, 17-20 July 1998. conference proceeding, Work shop (1). 1998.
- 201- Kokhues, Sylvia van de Bunt; "The internationalization of Higher Education in Europe: problems of improving the institutional infrastructure. *"Compare, A Journal of comparative Education, Vol. (22). No. (1) 1992.*
- 202- Kriss, gunther; "internationalization and globalization. Rethinking a curriculum of *communication, "Comparative Education, Vol (32), No (2) 1996.*
- 203- Lenn, M; "The Globalization of Accreditation Trade Agreements and Higher Education, *"College Board- Review, No. (178), Jul. 1996.*
- 204- Merry field, Merry; "Teacher Education in Global and international Education" *Eroc Digeste, No: ED.*

389960. Web site <http://www.Erica.e. Net. E.D. 384960/ htm. 1995>.

- 205- Millet, J. D; *The Academic community*. MG. Grow. Hill Book, Company. N.Y. 1962.
- 206- Neave, G; “ on the contemplation of-circumstances cases issues for Higher Education” in *3rd U.N.E.S.C.O. N.G.O; consultation on Higher Education*. Op. c.it. p. 84.
- 207- Null, J; “Project Excel challenges victories and the future through institutionalization”; *Education*, vol. (115), No.(2) win 1994.
- 208- Omar, L.N.” Innovation and change in Higher Education in developing countries: Experiences from Tanzania. *Comparative Education*, Vol. (27), No(2), 1991.
- 209- Raby, R. “internationalizing the curriculum, ideals, Vs, Reality paper presented at the *Annual conference of the Association of California community college, Administrators* san Jase, Feb. 22-24-1995.
- 210- Read, R; “ Toward the future Penn state’s college of Education Boldly Approaches. Tomorrow with vitatity and vision”, *Education*, vol. (111), No (4) Sum. 1991.
- 211- Reinick, Wolfgang; *Global public policy*, Brooking institute press. Washington D.C. 1998.
- 212- Rivers, W; “Developing international Conference for a centre Peral centrifugal world” *A.D.F.L. Bulletin* , Vol. (26), No. (1) Fall. 1999.
- 213- Skinder, H.J. and Teichler, U; *Handbook of Higher Education Diplomas in Europe*, K.G. Saur , London, 1993.

- 214- Sommerness, m. and Beaman, R; "Back to the future international Education in public Relations.
"public Realtion Review, Vol. (24), No. (1) spr. 1994.
- 215- Sandoozi; Tarane; "A comparison of the Effectiveness of an line Teaching Versus traditional Teaching methods in Higher Education: A critical Review," United, states international University, available at: [http://www.lib-umi.com. Dissertation/fullcit/9991642](http://www.lib-umi.com/Dissertation/fullcit/9991642). last Visit. 15/5/2002.
- 216- Symes; C; "Selling futuries A new image for Australian. Universities" *Studies in Higher Education*, Vol. (21), No.(2) 1996.
- 217- Taylors, et.al; *Educational policy and the poltics, of change*, Routledge, London. 1997.
- 218- U.N.E.S.C.O; *Policy paper for change and development in Higher Education*, paris, 1995.
- 219- U.N.E.S.C.O.; "Strategies for change and developing in Higher Education." Op.Cit. P.37.
- 220- U.N.S.C.O; *The management of international cooperation in Higher Education*, Pairs, December- 9-11-1992.
- 221- U.N.E.S.C.O." U.N.E.S.C.O. plan of Action for Reinforcing inter University cooperation," in U.N.E.S.C.O. *The Role of Higher Education in society. quality and pertinance*; 2nd. U.N.E.S.C.O.N.G.O collective, consultation on Higher Education. Paris, Apr. 8-11-1991.
- 222- U.N.E.S.C.O; *The Role of Higher Education in Society*. Op. Cit. p. 191.
- 223- Wood, F; "Factors in Fuloncing Research performance of University Academic Staff, Higher Education" *Klumer Academic publishers, Netherlands*, Vol. (14), 1990.

بعض المصطلحات التربوية

بعض المصطلحات التربوية

Abnormal child	طفل غير عادى / غير سوى
Abnormality	اللاسوية / اللاعادية
Abstract	ملخص
Academic Achievement	تحصيل دراسى
Academic Performance	أداء أكاديمى / دراسى
Academic specialization	تخصص أكاديمى
Academic year	عام / سنة دراسية
Accountability	محاسبون / مساءلة
Accountability, Educational	المحاسبية التعليمية
Accounting	محاسبة
Achievement	إنجاز / تحصيل
Achievement, Need of	الحاجة إلى الإنجاز
Action Research	بحث العمل / الفعل
Active	نشط
Activity, school	نشاط مدرسى
Adjustment, professional	توافق مهنى
Adjustment, psychological	توافق نفسى
Adjustment, Social	توافق اجتماعى
Administration	إدارة
Administration , Educational	إدارة تربوية / تعليمية
Administration, Public	إدارة عامة
Administrator	مدير
Admission	قبول التحاق
Adolescence	مراهقة
Adolescent	مراهق
Adult learner	تعليم الكبار

Adult learning	المتعلم / الدارس الكبير
Adulthood	الرشد
Agent	وكالة
Agency	وكيل
Aim, Educational	غاية تربوية
Alternative	بديل
Anthropology of Education	أنثروبولوجيا التربية
Anthropology, Educational	الأنثروبولوجيا التربوية
Application	تطبيق
Applied Education	تعليم تطبيقي
Applied research	بحث تطبيقي
Applied sociology	علم اجتماع تطبيقي
Approach	مدخل / اقتراب
Aptitude, Mental	استعداد عقلي
Aptitude, psychological	استعداد نفسي
Arab Nationalism	القومية العربية
Aspiration	طموح
Assessment	تقويم
Assistant professor	أستاذ مساعد
Assistant, Teaching	مدرس مساعد
Associate professor	أستاذ مشارك
Authoritarian personality	شخصية تسلطية / سلطوية
Basic Education	التعليم الأساسي
Basic Research	بحث أساسي / نظري
Behaviour	سلوك / ينصرف
Birth Date	تاريخ الميلاد
Birth place	محل الميلاد / مكان الميلاد
Brain storming	قدح الذهن
Brain washing	غسيل مخ

Bright	ألمعى / متوقد الذكاء
Budget, Education	ميزانية التعليم
Bureaucracy	بيروقراطية
Bureaucratic organization	مؤسسة بيروقراطية
Career	عمل / وظيفة
Case study	دراسة الحالة
Central Tendency	النزعة المركزية
Centralization	مركزية
Chi Square	اختبار كا ٢
Child labor	عمالة الأطفال
Citizenship	مواطنة
Citizenship Education	تربية المواطنة – التربية الوطنية
Classroom activities	أنشطة صيفية
Classroom Interaction	تفاعل صيفي
Classroom Management	إدارة الفصل
Collaborative Education	تعلم تعاوني
Collaborative learning	تعلم تعاوني
Collaborative Teaching	تدريس تعاوني
Collective Behaviour	السلوك الجمعي
College	كلية
Comment	تعليق على
Committee	لجنة
Common	عام / شائع
Common Sence	الشعور العام
Communication	اتصال
Communication skills	مهارات الاتصال
Comparative education	تربية مقارنة
Comparative research Method	منهج / طريقة البحث المقارن
Competition	تنافسي / منافسة

Computer	حاسب آلى
Concept	مفهوم
Concept Analysis	تحليل المفاهيم
Conduct	يسلك / يتصرف
Conflict	صراع
Conflict theory	نظرية الصراع
Contemporary	معاصر – حديث
Content Analysis	تحليل المضمون / المحتوى
Contest Social Mobility	الحراك الاجتماعى التسابقى
Continuous Education	تربية مستمرة
Continuous Learning	تعلم مستمر
Contradiction	تعارض / تناقض
Control	ضبط/ تحكم
Control Group	المجموعة الضابطة
Cooperative learning	تربية / تعليم تعاونى
Cooperative Teaching	تدريب تعاونى
Coordination	تنسيق
Course Elective	مقر دراسى اختيارى
Course Required	مقر دراسى إجبارى
Creative process	عملية إبداعية / ابتكارية
Creative production	إنتاج ابتكارى / إبداعى
Creative thinking	تفكير ابتكارى / إبداعى
Creativity	إبداع / ابتكار
Cross – Cultural Studies	الدراسات عبر الثقافية
Cross-Historical studies	الدراسات عبر التاريخية
Cross-National Studies	الدراسات عبر القومية
Correspondence education	التعليم بالمراسلة
Cultural change	تغير ثقافى
Culture	ثقافة

Curricula	مناهج
Curriculum	منهج
Customs	عادات
Decentralization	لامركزية
Declaration	إعلان
Democracy	ديموقراطية
Democracy of Education	ديموقراطية التربية
Department	قسم
Department of comparative Education	قسم التربية المقارنة
Department of curricula and teaching methods	قسم المناهج وطرق التدريس
Department of foundation of Education	قسم أصول التربية
Descriptive Method of Research	طريقة / منهج البحث الوصفي
Descriptive Research Method	طريقة / منهج البحث الوصفي
Developed Countries	دولة متقدمة
Developing countries	دولة نامية
Development	تنمية / تطور
Development, professional	تنمية مهنية
Development , comprehensive	تنمية شاملة
Development, culture	تنمية ثقافية
Development, Educational	تنمية تربوية
Deviance	انحراف
Deviant Behaviour	سلوك انحرافي
Diagnosis	تشخيص
Direction	اتجاه
Directorate	إدارة
Directorate , Educational	إدارة تعليمية
Discover	يكشف
Discover learning	التعلم بالاكتشاف

Dissertation	رسالة دكتوراه
Distance Education	التعليم عن بعد
Doctor of philosophy (Ph. D)	دكتوراه الفلسفة
Document	وثيقة
Downward Social mobility	حراك اجتماعى هابط
Drive	حافز
Drop-out	تسرب
Drop-out of school	تسرب من المدرسة
Duality of Education	ثنائية التعليم
Dynamic	دينامى / متحرك
Economic foundations of education	الأصول الاقتصادية للتربية
Economics of Education	اقتصاديات التعليم
Education	تربية / تعليم
Education, Sociology of	علم اجتماع التربية
Education Budget	ميزانية التعليم
Education Finance	تمويل التعليم
Education Reform	إصلاح التعليم
Education, Functions of	وظائف التربية
Education, Fundamentals of	أسس / ركائز التربية
Education, Higher	تعليم على
Education, Historical foundation of	الأصول التاريخية للتربية
Education, History of	تاريخ التعليم
Education, Ministry of	وزارة التربية والتعليم
Education, philosophical foundation of	الأصول الفلسفية للتربية
Education, philosophy of	فلسفة التربية
Education, pre-school	تعليم ما قبل المدرسة
Education, preparatory	تعليم إعدادى
Education, primary	تعليم ابتدائى
Education, Secondary	تعليم ثانوى

Education, social Bases of	الأسس الاجتماعية للتربية
Education, social foundation of	الأصول الاجتماعية للتربية
Education, Technical	تعليم فنى / قنى
Educational Administration	الإدارة التربوية / التعليمية
Educational Anthropology	أنثروبولوجيا التربية
Educational Appraisal	التقويم التربوى
Educational assessment	التقويم التربوى
Educational change	التغيير التربوى
Educational consultant	مستشار تربوى / تعليمى
Educational Enrichment	إثراء تربوى
Educational Evaluation	التقويم التربوى
Educational innovation	تحديد تربوى
Educational institution	مؤسسة تربوية
Educational issue	قضية تربوية
Educational leader	قائد تربوى
Educational leadership	قيادة تربوية
Educational Literature	الأدب / الأدبيات التربوية
Educational Mapping	الخريطة التعليمية
Educational Media	وسائل تعليمية
Educational mission	بعثة تعليمية
Educational phenomenon	ظاهرة تربوية
Educational plan	خطة تعليمية
Educational planning	التخطيط التربوى
Educational policy	السياسية التعليمية
Educational problem	مشكلة تربوية
Educational psychology	علم النفس التربوى
Educational Research	البحث التربوى
Educational Resources	مصادر تربوية / تعليمية
Educational Technology	تكنولوجيا التعليم

Effect	أثر
Effective	فعال / مؤثر
Effective	فعالية
Effectiveness	فعالية
Efficacy	فعالية
Egalitarianism	المساواتية
Ego	الأنا
Egocentrism	التمركز حول الذات
Election	انتخاب
Elective course	مقرر اختياري
Element	عنصر
Elementary education	تعليم ابتدائي
Elementary school	مدرسة ابتدائية
Elite	صفوة
Emergency	طوارئ / انبثاق
Employment	عمل / توظيف
Enhancement	تعزيز / تجميل
Environment	بيئة
Environmental, local	بيئة محلية
Environmental Education	تربية بيئية
Epistemology	علم المعرفة
Equality of Educational opportunities	تكافؤ الفرص التعليمية
Establishment	تأسيس
Evaluation	تقويم / تقييم
Evidence	دليل
Exceptional children	أطفال غير عاديين
Executive	تنفيذ
External criticism	نقد خارجي
External validity	صدق خارجي

Field study	دراسة ميدانية / حلقية
Finance	تمويل / مالية
Financial support	دعم مالى
Finding	نتائج
Formal Education	تربية / تعليم رسمى / نظامى
Forum	ندوة
Foundations of Education	أصول التربية
Free Education	تعليم مجانى
Frustration	إحباط
Future	مستقبل
Future studies	دراسات مستقبلية
Futurology	علم المستقبليات
Gender	نوع / جنس
General	عام
Genius	عبقري / نابغة
Gift	موهبة / هدية
Goal, Educational	هدف / غرض تربوى
Governorate	محافظة / ولاية
Government	حكومة
Grade	صف دراسى
Graduate student	طلب دراسات عليا
Graduate studies	دراسات عليا
Group	جماعة / مجموعة
Growth	نمو
Harmony	تناسق / انسجام
Higher Education	تعليم عالى
Higher Education, Ministry of	وزارة التعليم العالى
Historical foundations of Education	الأصول التاريخية للتربية
History of Education	تاريخ التربية

Horizontal	أفقى
Horizontal Social Mobility	حراك اجتماعى أفقى
Human Capital theory	نظرية رأس المال البشرى
Human Nature	الطبيعية الإنسانية
Human relations	علاقات إنسانية
Human Resources	موارد / مصادر بشرية
Human sciences	علوم إنسانية
Hypothesis	فرض
Idea	فكرة
Ideal	مثالى
Identical	مطابق / مماثل
Identification	تمثل / تقمص
Identity	هوية / ذاتية
Identity cultural	هوية ثقافية
Ideological	أيديولوجى
Ideology	أيديولوجية
Ignorant	جاهل
Illiteracy	أمية
Illiteracy Eradication	محو الأمية
Illiterate	أمى
Imagination	تخيل / تصور
Imitation	تقليد
Implementation	تطبيق
Improvement	تحسين
In-service Teacher Training	تدريب المعلمين أثناء الخدمة
In-service training	التدريب أثناء الخدمة
Income	دخل
Income tax	ضريبة الدخل
Income, National	دخل قومى

Increase	زيادة
Independence	استقلال
Independent Variable	المتغير المستقل
Individual	فرد
Individualized differences	فروق فردية
Individualized learning	تعلم فردي
Individualized Teaching	تعليم / تدريس فردي
Industrial Education	تعليم صناعي
Industrial secondary school	مدرسة ثانوية صناعية
Industrial secondary stage	مرحلة ثانوية صناعية
Industrialization	تصنيع
Infant	طفل / رضيع
Informal Education	تربية عرضية
Information	معلومات
Information theory	نظرية المعلومات
Inhabitants	سكان
Inhabitants	الكف
Innovation	تجديد
Innovation, Educational	تجديد تربوي
Innovative approach	مدخل / اتجاه تجديدي
Inputs	مدخلات
Inspection	تفتيش
Inspector	مفتش
Institute	معهد
Institute, higher	معهد عالي
Institution	مؤسسة
Institution, Educational	مؤسسة تربوية / تعليمية
Institution	مؤسسة اجتماعية
Institutionalization	مؤسسية

Instruction	تعليم / تدريس
Instructions	تعليمات
Instrument	أداة
Integration	تكامل
Integration, social	التكامل الاجتماعي
Intellectual	عقلي
Intelligence (I. q.)	ذكاء
Interact	يتفاعل
Interaction	تفاعل
Interaction, classroom	التفاعل الصفی / داخل حجرة المدرسة
Interaction, social	تفاعل اجتماعي
Interest	اهتمام / ميل
Interest professional	ميل مهني
Intergenerational social mobility	الحراك الاجتماعي بين الأجيال
Intergenerational social mobility	الحراك الاجتماعي داخل الجيل الواحد
Internal	داخلي
Internal criticism	نقد داخلي
Internal validity	صدق داخلي
International	دولي / عالمي
International agency	هيئة / وكالة دولية
International Education	تربية دولية
International relations	علاقات دولية
International studies	دراسات دولية
Interpretation	تفسير

Interrelationships	علاقات متداخلة
Interview	مقابلة
Investment, Education as	التعليم كاستثمار
Investment, Educational	الاستثمار التعليمي
Involvement	تضمين
Islamic Education	تربية إسلامية
Islamic thought	فكرة إسلامي
Isolation	عزلة / انعزال
Issue	قضية
Issue, educational	قضية تربوية
Issue , social	قضية اجتماعية
Item	عبارة
Item validity	صدق العبارات
Job	عمل / وظيفة
Job analysis	تحليل العمل / الوظيفة
Journal	مجلة
Judgement	عدالة
Key word	كلمة مفتاحيه

Knowledge	معرفة
Labor market	سوق العمل
Law	قانون
Leader	قائد
Leadership	قيادة
Leadership, Educational	قيادة تربوية
Learn	يتعلم
Learned Behaviour	السلوك المتعلم
Learner	متعلم
Learning	تعلم فردي
Learning, social	التعلم الاجتماعي
learning Aids	معينات التعلم
Learning By discovery	التعليم بالاكشاف
Learning By doing	التعليم بالعمل
Learning structure	بنية التعلم
Learning theory	نظرية التعلم
Lecture	محاضرة
Lecturer	محاضر / مدرس جامعي

Legal	قانونى
Liberal Education	تعليم / تربية حرة
Liberalism	الليبرالية
Liberty	حرية
Life chances	فرص الحياة
Life-long education	التعليم مدى الحياة
Life-long learning	التعلم مدى الحياة
Life skills	مهارات حياتية
Limitations	حدود / محددات
Limitations of the study	حدود الدراسة
Linear	خطى
Linear relationship	علاقة خطية
Literacy	محو أمية/ تنوير
Local	محلى
Local community	مجتمع محلى / جماعة محلية
Local society	مجتمع محلى
Long-terms plan	بعيدة المدى
Macro	عام / رئيسى/ غالب

Manage	يدير
Management	إدارة
Management, classroom	إدارة الفصل
Management, educational	إدارة تعليمية
Management, School	إدارة مدرسية
Manager	مدير
Manpower	قوى عاملة
Mass	عامة
Mass Education	تعليم العامة
Master of Education (M. Ed.)	ماجستير في التربية
Mastery learning	التعلم للتمكن/ للإتقان
Material	مادى / مادة
Material culture	الثقافة المادية / الملموسة
Materialism	المادية
Mental ability	قدرة عقلية
Mental retardation	تخلف عقلى
Metacognition	ما وراء المعرفة
Method	طريقة

Method, Research	طريقة / منهج بحث
Method, teaching	طريقة تدريس
Methodology	علم طرائق التدريس
Micro	دقيق
Micro system approach	مدخل النظام الدقيق
Middle social class	طبقة اجتماعية متوسطة
Migration	هجرة داخلية
Ministry of Education	وزارة التربية والتعليم
Ministry of Higher Education	وزارة التعليم العالي
Ministry of social affairs	وزارة الشؤون الاجتماعية
Minority Groups	جماعات الأقليات
Mission	بعثة
Mobility	حرك
Mobility, Educational	حرك تعليمي
Mobility, professional	حرك وظيفي / مهني
Mobility, social	حرك اجتماعي
Model	نموذج
Modern	حديث

Modernization	تحديث
Moral Education	تربية أخلاقية
Motivate	يدفع
Motive	دافع
Multi	متعدد
Multicultural	تعدد ثقافي
Multicultural Education	التعليم متعدد الثقافات
Nation	أمة / قوم
National	قومي
National Education	تربية قومية
Nationalism	قومية / جنسية
Nationality	قومية / جنسية
Native language	اللغة الأصلية
Natural	طبيعة
Nature	طبيعي
Need	حاجة
Need of Achievement	الحاجة إلى الإنجاز
Need of Affiliation	الحاجة إلى الانتماء

Need of Independence	الحاجة إلى الاستقلال
Need of success	الحاجة إلى النجاح
New sociology of Education	علم اجتماع التربية الجديد
Non-formal education	تربية غير نظامية / غير رسمية
Norm	معيّار
Normal	عادي / طبيعي
Normal Behaviour	سلوك طبيعي / عادي
Objection	اعتراض
Objective	هدف / غرض / موضوعي
Objective, Educational	هدف تربوي / تعليمي
Objectivity, National	هدف قومي
Objectivity	موضوعية
Observation	ملاحظة
Observation, Non participatory	ملاحظة بدون مشاركة
Observation participatory	ملاحظة بالمشاركة
Observe	ملاحظ
Obvious	واضح
Occupation	وظيفة / احتلال

Occupational level	المستوى الوظيفى / المهنى
Operation	عملية
Operational Definition	تعريف إجرائى
Opportunity	فرصة
Opportunity, Equal educational	تكافؤ الفرص التعليمية
Organization	منظمة
Organization structure	البناء التنظيمى
Organizer	منظم
Orientation	تهيئة / توجيه
Orientation program	برنامج تهيئة
Outline	مخطط
Parent-teacher Association (P.T.A)	مجلس الآباء والمعلمين
Parents	الوالدين
Participation	مشاركة / شراكه
Participatory	مشاركة / شراكه
Partner	مشارك
Partnership	مشاركة / شراكه
Pattern	نمط

Pedagogy	علم تعليم الصغار
Peer group	جماعة الرفاق/ الأقران
Perceive	يدرك
Percent %	نسبة %
Perception	إدراك
Performance	أداء
Performance, Academic	أداء أكاديمي
Performance, School	أداء مدرسي
Permission	إذن
Personal	شخصي
Personal Adjustment	توافق شخصي
Personal Computer	كمبيوتر شخصي
Personal Experience	خبرة شخصية
Personal Responsibility	مسئولية شخصية
Personality	شخصية
Personality Charismatic	شخصية كارزمية
Personality Traits	سمات الشخصية
Personality Aggressive	شخصية عدوانية

Ph.D. Degree	درجة دكتوراه الفلسفة
Ph.D. Dissertation	رسالة الدكتوراه
Ph.D. Student	طالب دكتوراه
Phenomena, Educational	ظواهر تربوية
Phenomenon	ظاهرة
Phenomenon social	ظاهرة اجتماعية
Philosophical foundations of education	الأصول الفلسفية للتربية
Philosophy of Education	فلسفة التربية
Phobia	خوف مرضى
Physiological Needs	حاجات فسيولوجية
Physiological Needs	علم نفس فسيولوجى
Plan	خطة
Pan, Educational	خطة تعليمية / تربوية
Planner, Educational	مخطط تعليمى
Planning , Educational	تخطيط تربوى / تعليمى
Pleasure	سرور
Pluralism	تعددية
Pluralistic Society	مجتمع التعددية

Point of view	وجهة نظر
Policy	سياسة
Policy Maker	صانع سياسة
Policy Making	صناعة السياسة
Policy , Educational	سياسة تربوية/ تعليمية
Political Authority	السلطة السياسية
Political liberty	الحرية السياسية
Political power	القوة السياسية
Poor	فقير
Population	سكان
Population growth	نمو سكاني
Population problem	مشكلة سكانية
Population Rate	معدل السكان
Position	وضع / مكانة
Position, social	وضع / مكانة اجتماعية
Post-test	اختبار بعدي
Power	قوة
Power Group	جماعة القوة

Power, social	قوة إجتماعية
Practice	ممارسة
Pre-industrial social	مجتمع ما قبل الصناعة
Pre-school education	تربية ما قبل المدرسة
Pre-service training	التدريب ما قبل الخدمة
Pre-test	اختبار قبلي
Preference	تفضيل
Prejudice	تعصب
Preparatory Education	تعليم إعدادي
Preparatory school	مدرسة إعدادية
Preparatory stage	مرحلة إعدادية
Presentation	تقديم / عرض
Pressure	ضغط
Pressure group	جماعة الضغط
Prestige , social	مكانة اجتماعية
Primary	أولى
Primary Group	تعليم أولى
Primary group	جماعة أولية

Primary school	مدرسة أولية
Primary stage	مرحلة أولية
Primitive	بدائي / أولى
Principal	رئيس / رئيسي
Principle	مبدأ
Principles, Education	مبادئ تربوية
Priority	أولية
Private Education	تعليم خاص
Private sector	القطاع الخاص
Privatization	خصخصة
Problem	مشكلة
Problem – solving	حل المشكلة
Problem, Educational	مشكلة تربوية
Problem, social	مشكلة اجتماعية
Prcess	عملية
Process, Educational	العملية التربوية
profession	مهنة/ وظيفة
Professional	مهني / وظيفي

Professional development	نمو / تنمية مهنية
Professional education	تعليم مهني
Professional Guidance	توجيه مهني
Professor, Assistant	أستاذ مساعد
Program- proramme	برنامج
Programmed instruction	تعليم برنامجي / مبرمج
Programmed learning	تعليم برنامجي / مبرمج
Progress	تقدم
Progressive	تقدمي
progressive Education	تربية تقدمية
Progressive Movement	الحركة التقدمية
Progressiveness	تقدمية
Project	مشروع
Promise	وعد
Promotion	ترقية
Property	ملكية
Psychological Adjustment	توافق نفسي
Public Education	تعليم عام / حكومي

Public Health	الصحة العامة
Public opinion	الرأى العام
Public sector	القطاع العام
Publication	نشر
Publication date	تاريخ النشر
Publication place	مكان النشر
Publisher	الناشر
Punishment	عقاب
Qualitative	نوعى
Qualitative analysis	تحليل نوعى
Qualitative approach	اتجاه / مدخل كمى
Quality	نوعية
Quantitative	كمى
Qualitative approach	تحليل كمى
Quantitative approach	مدخل / اتجاه كمى
Quantity	كمية
Quasi Experimental Design	تصميم شبه تجريبى
Question	سؤال / مسألة / مشكلة

Questionnaire	استبيان
Race	عضو بشرى
Racial Determination	عدم التمييز العنصرى
Radical	مناهض
Radical Approach	اتجاه مناهض
Random sample	عينة عشوائية
Rational	عقلانى
Rationality	عقلانية
Researchable	قابل للبحث والدراسة
Reform	إصلاح
Reform, Education	إصلاح تعليمى / تربوى
Reformer, Educational	مصطلح تربوى / تعليمى
Regression	انحدار
Reinforcement	تعزيز / تدعيم
Relationships, public	علاقات عامة
Reliability	صدق
Religious Education	تربية دينية
Religious freedom	حرية دينية

Remedial	علاجى
Remedial education	تربىة / تعلم علاجى
Repetition	تكرار
Replication	إعادة تطبيق
Report	تقرير
Report , self	تقرير ذاتى
Representation	تمثىل
Representative	ممثل
Required course	مقرر دراسى إجبارى
Requirements	متطلبات
Research	بحث
Research Design	تصمىم بحث
Research Ethics	أخلاقىات البحث
Research plan	خطة بحث
Research problem	مشكلة بحثىة
Research proposal	خطة بحث
Research question	سؤال بحثى
Research Report	تقرير بحث

Researcher	باحث
Response	استجابة
Responsibility	مسئولية
Responsibility, Moral	مسئولية أخلاقية
Responsibility Personal	مسئولية شخصية
Responsibility, Educational	مسئولية تربوية
Responsibility, social	مسئولية اجتماعية
Responsible, social	مسئول عن
Retarded child	طفل معوق
Review	مراجعة
Revised Edition	طبعة منقحة / فريدة
Revolution	ثورة
Reward	ثواب / مكافأة
Role playing	لعب الدور
Role, social	دور اجتماعي
Rule	قاعدة
Rural	ريفي
Rural Education	تعليم ريفي

Salary	مرتّب
Sample	عينة
Sample, Random	عينة عشوائية
Sample, systematic	عينة منظمة
Satisfaction	رضا
Satisfaction, Job	الرضا المهني / الوظيفي
School Activities	أنشطة مدرسية
School Board	مجلس المدرسة
School discipline	النظام المدرسي
School Management	إدارة مدرسية
School population	المجتمع المدرسي
Science	علم
Scientific Method of Research	طريقة / منهج البحث العلمي
Scientific research method	طريقة منهج البحث العلمي
Scientific theory	نظرية علمية
Secondary Education	تعليم ثانوي
Secondary Group	جماعة ثانوية
Secondary Resources	مصادر ثانوية

Secondary school	مدرسة ثانوية
Secondary stage	مرحلة ثانوية
Section	شعبة / فرع / قسم
Selection	انتقاد / اختيار
Self learning	تعلم ذاتي
Self-Resect	احترام الذات
Self-government	حكومة ذاتية
Self-improvement	تحسين ذاتي
Semi skilled workers	عمال شبه مهرة
Sensory	حس / شعوري
Separation	فصل
Setting	وضع
Sex	نوع / جنس
Short term plan	خطة قصيرة المدى
Shortage	نقص
Significant	هام / مهم
Single	فردى
Situation	موقف

Situation social	موقف اجتماعى
Skilled workers	عمال مهرة
Skipping	القفز بين الصفوف الدراسية
Social Bases of Education	الأسس الاجتماعية للتربية
Social action	عمل اجتماعى
Social activity	نشاط اجتماعى
Social adaptation	تكيف اجتماعى
Social adjustment	توافق اجتماعى
Social Agency	وكالة اجتماعية
Social aspects of Education	الجوانب الاجتماعية للتربية
Social Behaviour	سلوك اجتماعى
Social change	تغيير / تغيير اجتماعى
Social class	طبقة اجتماعية
Social conflict	صراع اجتماعى
Social control	ضبط اجتماعى
Social Demand	طلب اجتماعى
Social discipline	نظام اجتماعى
Social disorder	خلل اجتماعى

Social Disorganization	سوء تنظيم اجتماعي
Social distance	مسافة اجتماعية
Social foundations of Education	الأصول الاجتماعية للتربية
Social group	جماعة / مجموعة اجتماعية
Social institution	مؤسسة اجتماعية
Social integration	التكامل الاجتماعي
Social intelligence	ذكاء اجتماعي
Social interaction	التفاعل الاجتماعي
Social issue	قضية اجتماعية
Social justice	عدالة اجتماعية
Social leader	قائد اجتماعي
Social learning	قيادة اجتماعية
Social learning	تعلم اجتماعي
Social mobility	حرك اجتماعي
Social organization	منظمة اجتماعية
Social phenomenon	ظاهرة اجتماعية
Social policy	سياسية اجتماعية
Social power	قوة اجتماعية

Social problem	مشكلة اجتماعية
Social psychology	علم نفس اجتماعي
Social responsibility	مسئولية اجتماعية
Social role	دور اجتماعي
Social rules	قواعد اجتماعية
Social sciences	علوم اجتماعية
Social service	خدمة اجتماعية
Social stability	ثبات اجتماعي
Social status	وضع / مكانة اجتماعية
Social stratification	تصنيف اجتماعي
Social structure	بنية / بناء اجتماعي
Social studies	دراسات اجتماعية
Social system	نظام اجتماعي
Social work	عمل اجتماعي
Socialism	اشتراكية
Socialization	تنشئة / تطبيق اجتماعي
Socialization process	عملية التنشئة / التطبيع الاجتماعي
Societal	مجتمعي

Society	مجتمع
Sociology of Education	علم اجتماع التربية
Sociology of knowledge	علم اجتماع المعرفة
Souci-economic level	مستوى اقتصادى اجتماعى
Socio-economic status	مكانة اقتصادية اجتماعية
Special education	تربية خاصة
Specialist	متخصص
Specialization	تخصص
Sponsor	الكفيل / الضامن
Sponsored social mobility	الحراك الاجتماعى المضمون
Sponsorship	كفالة / ضمان
Staff member	عضو هيئة تدريس
Standard	مستوى
Standardization	تقنين
State	ولاية / محافظة
Static	ثابت
Statistical Analysis	تحليل إحصائى
Statistical Analysis	فرض إحصائى

Statistical Hypothesis	إجراءات إحصائية
Statistical significance	دلالة إحصائية
Statistics	إحصاء
Statistics , Educational	إحصاء تربوي
Strategy	استراتيجية
Streaming	تشعب
Structural functionalism	الوظيفة البنائية
Structure	بناء / بنية
Student – Teacher relationships	علاقات المعلمين بالطلاب
Student protest	إضراب طلابي
Student union	اتحاد طلابي
Study habits	عادات الاستذكار
Subject	مفحوص / موضوع
Subjective	شخصي
Suburban	ضاحية بالمدينة
Summary	ملخص
Super ego	الأنف الأعلى
Supervisor	مشرف / موجه

Supreme council of universities	المجلس الأعلى للجامعات
Surplus	فائض
Survey	مسح
Survey, public opinion	مسح الرأي العام
Survey, school	مسح مدرسى
Survey, social	مسح اجتماعى
Sustain	يؤيد / يثبت / يؤكد
Symbol	رمز
System	نظام اجتماعى
Systematic sampling	العينة المنظمة
Talent	موهبة
Talent, Artistic	موهبة فنية
Talent, linguistic	موهبة لغوية
Talent ,physical	موهبة جسمية / حركية
Task	مهمة/ عمل
Taxes	ضرائب
Teacher	معلم
Teacher – pupil interaction	تفاعل المعلمين مع التلاميذ

Teacher- pupil Relationship	علاقة المعلم بالتلميذ
Teacher Education	تعليم / تربية المعلمين
Teacher preparation	إعداد المعلمين
Teacher training	تدريب المعلمين
Teaching – learning process	عملية التعليم / التعلم
Teaching Behaviour	السلوك التدريسي
Teaching methods	طرق تدريس
Teaching profession	مهنة التدريس
Teaching strategies	استراتيجيات تدريس
Team teaching	تدريس الفريق
Technical education	تعليم تقني / فني
Technical secondary education	تعليم ثانوي فني / تقني
Technology	تكنولوجيا / تقنية
Television, Educational	تلفزيون تعليمي
Test	اختبار
Textbook	كتاب مدرسي
Theory , Educational	نظرية تربوية
Theory , learning	نظرية تعلم

Theory , Educational	نظرية فلسفية
Theory ,scientific	نظرية علمية
Third industrial Revolution	الثورة الصناعية الثالثة
Third wave	الموجه الثالثة
Third world	العالم الثالث
Title, Book	عنوان الكتاب
Total	جملة / مجموعة
Track	مسار – شعبة
Tracking system	نظام التشعيب (فى المدارس)
Traditional	تقليدى
Traditionalism	تقليدية
Traditions	تقاليد
Training	تدريب
Traits, personality	سمات الشخصية
Transfer of learning	انتقال أثر التعليم
Transfer of training	انتقال أثر التدريب
Translation	ترجمة
Transportation	نقل

Trend	اتجاه / نزعة
Trends , current Educational	اتجاهات تربوية حديثة
Trends , educational	اتجاهات تربوية
Type	نمط / نموذج
Underdeveloping countries	الدولة المتخلفة
Undergraduate Education	تعليم مرحلة البكالوريوس / الليسانس
Undergraduate education	طالب مرحلة البكالوريوس / الليسانس
Understanding	فهم
Unemployment	بطالة
Union	اتحاد
Union, student	اتحاد طلاب
Union, Teachers	اتحاد المعلمين
United Nations	الأمم المتحدة
United nations education, science and culture organization (UNESCO)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
United states of America (USA)	الولايات المتحدة الأمريكية
Universal	شامل
Universality	عالمية / شمولية

University	جامعة
Unlearned Behaviour	سلوك غير متعلم (فطرى)
Unskilled workers	عمال غير مهاريين
Upgrading	تأهيل
upgrading teacher program	برنامج تأهيل المعلمين
Upper social class	الطبقة الاجتماعية العليا
Upward social Mobility	الحراك الاجتماعى الصاعد
Urban	حضرى
Urban Area	منطقة حضرية
Urban family	أسرة حضرية
Urbanization	تحضر / مدينة
Valid	صديق
Validity	صدق
Validity, content	صدق المحتوى
Value	قيمة
Value, economic	قيمة اقتصادية
Value, Educational	قيمة تربوية
Value, social	قيمة اجتماعية

Variable	متغير
Variable , Active	متغير نشيط
Variable ,dependent	متغير / تابع
Variable , independent	متغير مستقل
Variation	تنوع / اختلاف
Vary	يتنوع / يختلف
Verbal	لفظي
Verbal fluency	طلاقة لفظية
Vertical social Mobility	حرك اجتماعي رأسي
Vocational	فني
Vocational education	تعليم فني
Vocational school	مدرسة فنية
Wage	أجر
Wastage	هدر
Weakness	صنف
Wealth	ثروة
White-collar jobs	الوظائف ذات الياقات البيضاء
Willingness	استعداد

Withdraw	ينسحب
Women's liberation Movement	حركة تحرير المرأة
Workers, semiskilled	عمال شبه مهرة
Workers, skilled	عمال مهرة
Worker, unskilled	عمال غير مهرة
Working class	الطبقة العاملة
Rights, human	حقوق الإنسان
Writing	كتابة

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	١
الفصل الأول: المهنة الأكاديمية وعضو هيئة التدريس	٨
مقدمة	٩
أولاً: عضو هيئة التدريس فى تاريخ مصر: الأدوار والمهام.	١٢
(أ) التدريس.	١٩
(ب) البحث العلمى.	٢٢
(ج) رعاية وتوجيه الطلاب.	٢٣
(د) نشر وتعزيز ثقافة المجتمع المحلى والقومى.	٢٤
(هـ) خدمات للمهن التخصصية خارج إطار الجامعة.	٢٥
(و) دور إدارى على مستوى القسم والكلية.	٢٥
ثانياً: واقع الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية.	٣١
(أ) الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية.	٣٢
(ب) الإعداد للالتحاق بالمهنة الأكاديمية.	٣٤
(ج) التدرج – الترقية – فى المهنة الأكاديمية.	٣٥
عود على بدء.	٣٧
الفصل الثانى: تحديات العولمة ومتطلبات تدويل التعليم الجامعى	٤٤
مقدمة	٤٥
أولاً: العولمة : المفاهيم – الجوانب – المخاطر.	٤٩
ثانياً: تدويل التعليم الجامعى : المفهوم – المبررات – المعالم الرئيسية – المتطلبات.	٦٤

الموضوع	رقم الصفحة
عود على بدء.	٨٢
الفصل الثالث: اتجاهات التطور الأكاديمي للجامعة	٨٦
مقدمة	٨٧
أولاً: الاتجاهات التقليدية لأنظمة التعليم الجامعي.	٨٨
أ) نظام العام الدراسي الكامل.	٨٨
ب) نظام الفصلين الدارسين.	٨٩
ثانياً: الاتجاهات المعاصرة لأنظمة التعليم الجامعي.	٩٢
أ) نظام الساعات المعتمدة.	٩٢
ب) التعليم الجامعي عن بعد.	١٠١
عود على بدء.	١١٣
الفصل الرابع: المهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية منظور تطبيقي	١١٧
مقدمة	١١٨
أولاً: الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية : الأهداف – المقومات.	١٢٢
أ) أهداف برنامج الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية.	١٢٢
ب) آليات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية.	١٢٧
ثانياً: آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية:	١٢٩
أ) آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية	١٢٩

الموضوع	رقم الصفحة
خلال مرحلة الماجستير.	
ب) آليات الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية خلال مرحلة الدكتوراه.	١٣٢
ثالثاً: متطلبات تفعيل مقومات الاختيار للالتحاق بالمهنة الأكاديمية والإعداد لها.	١٣٤
عود على بدء.	١٤١
الفهارس	١٤٥
فهرست المراجع والمصادر	١٤٦
بعض المصطلحات التربوية	١٧٨
فهرست المحتوى	٢٠٤